الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم

iaIGO | YOUR OUR RIGHTS

International Association International Gulf Organization

الروهينجا
في
ميانمار

الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم

٢٠١٥

طارق شديد
مدير قسم الدراسات العربية

المحتويات

- مقدمة ٢
- خلفيات تاريخية ٥
  - الأبعاد الجغرافية والديمجرافية ٦
  - دخول الإسلام ميانمار ٧
- الانتهاكات والجرائم ضد الروهينجا - ما قبل حركة (٩٦٩) ٨
  - الاحتلال البوذي ثم الانجليزي لأراكان كان البداية ٩
  - أبرز موجات الانتهاكات والجرائم بعد الاستقلال عام ١٩٤٨م حتى ٢٠١٢م ١١
- حركة (٩٦٩).. عندما يكون المعتقد إلهام للقتل والدم ١٣
  - التعريف بحركة (٩٦٩) .. نشأتها.. أهدافها ١٥
  - الراهب "آشين ويراثو" زعيم حركة (٩٦٩) ١٨
  - علاقة حركة (٩٦٩) بحكومة ميانمار ٢٠
  - حركة (٩٦٩) والتعاليم البوذية ٢٢
- الموجة الحالية من الانتهاكات والجرائم ضد الروهينجا - ما بعد حركة (٩٦٩) ٢٥
- شهادات ٢٨
  - ١- شهادة "جيسون زيب" و"أندرو أر.سي. مارشال" مراسلا وكالة رويترز ٢٨
  - ٢- شهادة "جاريد فري" مراسل وكالة رويترز ٣٦
  - ٣- شهادة "جوناه فيشر" مراسل "بي بي سي" ٣٨
  - ٤- شهادة "جوناثان هيد" الصحفي بشبكة "بي بي سي" ٤١
  - ٥- شهادة "تون كين" رئيس منظمة روهينجا الميانمارية بالمملكة المتحدة ٤٥
  - ٦- شهادة "ماثيو سميث"، المدير التنفيذي لمنظمة "فورتيفاي رايتس" ٤٨
- المجتمع الدولي.. اعتراف خافت بالمأساة ٥٠
- الروهينجا وحقوق الإنسان ٥٥
  - استبعاد "الروهينجا" من تعداد السكان ٥٦
  - المسألة الروهينجية وحماية حقوق الأقليات ٥٩
  - الروهينجيون وحقوق الشعوب الأصلية ٦٢
- توصيات ٦٦
- المراجع ٦٨

مقدمة

تأتي الأحداث الكبرى فتنسي الناس غيرها، وما يحدث الآن في جنبات الدنيا من سيل في الأحداث والأخبار والصراعات، لاسيما رياح التغيير التي هبت على بعض الدول العربية كـ"تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا"، ثم الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ضد روسيا في أوكرانيا، ومؤخرا حرب التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب ممثلا في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسوريا، قد أخذ اهتمام الناس حول العالم بما فيهم العرب، لكن الأخطر هو أنه في ظل انشغال الناس بالأحداث الكبرى تجري أحداث أخرى يضيع فيها كثير من المستضعفين في جنبات الأرض لاسيما من الأقليات.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يعد أحد يتحدث عن مأساة المسلمين "الروهينجا" بولاية أراكان (راخين) في دولة ميانمار (بورما سابقا)، حيث تجري عملية تطهير عرقي ضدهم من قبل البوذيين المتطرفين بمساندة الحكومة الميانمارية منذ أكثر من عامين، وقد ظهرت القضية على السطح وتعاطف الناس معها (بعض الوقت)، ثم جاءت الأحداث الكبرى فطوتها ولم يعد أحد يذكر عنها شيئا، كما لم يعد لها وجود في الأخبار حتى لو خبرا في نهاية النشرات الإخبارية أو جنبات الصحف، لكن عدم النشر هذا لا يعني أن الجرائم توقفت بحق الروهينجا، كلا بل هي قائمة على قدم وساق، ربما بشكل أكبر حيث ينتهز المتطرفون البوذيون انشغال العالم بأحداث الصراعات الكبرى القائمة.

إن أزمة مسلمي "الروهينجا" في ميانمار ليست حديثة، ولكن وتيرتها تصاعدت جراء قتل مجموعات بوذية متطرفة لعشرة من دعاة مسلمي الروهينجا في شهر يونيو/حزيران عام ٢٠١٢م لدى عودتهم من العمرة، حيث قامت هذه المجموعات بضرب الدعاة بأبشع الصور حتى أودت بحياتهم، وذلك بعدما اتهمتهم ظلما وجوراً بالوقوف وراء مقتل فتاة بوذية بعد اغتصابها. الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب شاملة على الروهينجيين في إقليم أراكان (راخين) من قبل مجموعات بوذية مسلحة بالأسلحة البيضاء والعِصِيّ، تمارس كافة أعمال القتل والتعذيب وحرق وهدم بيوت مسلمي الروهينجا.

هذه الحادثة أشعلت إقليم أراكان (راخين) ذا الأغلبية المسلمة الواقع غرب ميانمار الذي لم يهدأ يوماً؛ فما يواجهه مسلمو الروهينجا في ميانمار من قمع وقتل وتهجير وتجويع يمتد لأكثر من ستة عقود، حاول فيها البوذيون بكل ما أوتوا من سلطة وسطوة النيل من حقوق المسلمين الروهينجا هناك، بدءاً من اعتبارهم مهاجرين غير شرعيين، وممارسة الضغوط الاقتصادية عليهم، من خلال طردهم من الوظائف الحكومية، وحصارهم اقتصاديا وتجاريا، الأمر الذي أدى إلى حصول شبه مجاعة دائمة لديهم، إلى محاولة محو هويتهم الإسلامية من خلال هدم المساجد والمدارس التاريخية والآثار الإسلامية، ومنع ترميمها والحيلولة دون تطوير المدارس الإسلامية وعدم مصادقة الشهادات الصادرة عنها، وإجبارهم على تغيير أسمائهم الإسلامية... وغير ذلك من صور الاضطهاد والتطهير العرقي والتهجير.

ويقف وراء عمليات العنف والتطهير العرقي التي تمارس خلال العامين الماضيين ضد الأقلية الروهينجية في ميانمار، مجموعة من الرهبان البوذيين الراديكاليين المنضوين تحت حركة أو منظمة تحمل رقم (٩٦٩)، هذا الرقم الذي أضحى يثير الفزع وينشر الرعب داخل نفوس المسلمين المستضعفين في ميانمار، لأنه يحمل رائحة الغدر والدم وملطخ بمرارة اغتصاب النساء وحرق الأحياء، إنه الرقم الذي يمثل اسم الحركة التي لم تستطع دولة أن تضعها في قائمة المنظمات الإرهابية في العالم، ربما لسبب واحد فقط أن ضحاياها من المسلمين!.

وحركة (٩٦٩) وزعيمها الراهب البوذي المتطرف "آشين ويراثو" Ashin Wirathu المسؤولون بشكل أساسي عن إذكاء خطاب الكراهية وهيستيريا العداء – غير المبرر – لمسلمي الروهينجا، هي حركة دينية قومية بوذية، تهدف إلى وقف انتشار الإسلام ومحاربته وجعل ميانمار قبلة للبوذيين في العالم، وتدعو إلى حماية الهوية البوذية في البلدان البوذية.

وتقوم حركة (٩٦٩) بشن حملات تحريضية، وتحث على مقاطعة مسلمي "الروهينجا" تجاريا، وعلى استخدام العنف ضدهم. ورغم وجود أكثر من (١٣٥) عرقية داخل دولة ميانمار، إلا أن حركة (٩٦٩) في دعوتها إلى تطهير ميانمار تطهيرا عرقيا تخص بهذه الدعوة العرقية الروهينجية وهي العرقية الوحيدة المسلمة في ميانمار، فتقوم بنشر العصبية الدينية والقومية بين الأغلبية البوذية، وتعمل على تقليل عدد المسلمين وتهجيرهم وتشريدهم من إقليم أراكان (راخين) ذي الأغلبية المسلمة، عبر استخدام العنف والتضييق عليهم في كل نواحي الحياة، مما جعل "الأمم المتحدة" تعتبر الأقلية الروهينجية واحدة من أكثر الأقليات المضطهدة في العالم.

والمسلمون الباقون في ميانمار يعانون أشد المعاناة من هذه الحركة التي لا تقف جرائمها الإرهابية بحقهم عند حد، فيقول الباحث الروهنجي "أيوب السعيدي" إن "المجموعات البوذية المتطرفة تتجول ليلا في المدن والقرى التي يعيش فيها الروهينجيون لتهديد أمنهم ونهب ممتلكاتهم وخطف بناتهم، والقوات الحكومية في ميانمار تكتفي غالبا بموقف المتفرج حيال تلك الأحداث في أغلب الأحوال، وربما تتواطأ مع البوذيين وتشاركهم في أعمال النهب والسرقة وتهديد الأهالي المدافعين عن ممتلكاتهم بإطلاق الرصاص تجاههم".

وتمنع تلك المجموعات المتطرفة، وبتواطؤ من الحكومة الميانمارية، وصول الإغاثات الإنسانية للمسلمين المنكوبين، ويقودون المسيرات ويقومون باحتجاجات عارمة في أراكان للمطالبة بطرد المنظمات الإغاثية العاملة في مناطق وجود اللاجئين الروهينجيين، ومنع الوفود الدولية من زيارة مخيماتهم التي تزداد أحوالها المأساوية سوءا يوما بعد يوم.

وإزاء ذلك، فإن أداء الحكومة في دولة ميانمار يطرح التساؤلات حول حقيقة موقفها مما يحدث تجاه طائفة من مواطنيها وهم المسلمين الروهينجيين، فهي تتحمل كامل المسؤولية عن حمايتهم والحفاظ على حقوقهم. فعلى الرغم من توقيع الحكومة الميانمارية على الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ورغم التزامها المعلن بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛ لم تتخذ الحكومة أي إجراء حقيقي لحماية "الروهينجا" ومعالجة العنف أو وقف خطاب الكراهية.

وفي ظل الوضع المآساوي لمسلمي "الروهينجا" ومع استمرار الدم الذي يدق النوافذ ويصفع العيون، يبدو أن النخب والدوائر السياسية والحقوقية والثقافية في العالم مدعوة لاتخاذ مواقف أكثر حزما وشمولا والتزاما بحقوق الإنسان، ودفاعا عن التنوع الثقافي والخيارات الحرة في الحياة.

لقد أصبحت حركة (٩٦٩) رمزا لتيار بوذي يسعى إلى عزل وتهجير المسلمين الذي يشكلون (١٥٪) على الأقل من تعداد ميانمار البالغ حوالي (٦٠) مليون نسمة، نصف عدد هؤلاء المسلمين يقطنون في إقليم أراكان (راخين) ذي الأغلبية المسلمة.

إن العنف الممارس تجاه مسلمي الروهينجا في ميانمار وجد كل التبريرات التي تشرعه وتغطيه بغطاء الدين والقداسة، ذلك أن الرهبان البوذيين المتطرفين من حركة (٩٦٩) لعبوا دورا مهما في هذه النزاعات الطائفية، عندما قالوا للناس إن العنف أمر جائز، وأنهم سوف يثابون عليه. فالرهبان البوذيون المتطرفون ذوو النفوذ في ميانمار قد ساهموا في تفجر وتفاقم التوتر (القديم) بين الطائفتين "البوذية" و"المسلمة" منذ اندلاع الحلقة الأخيرة من العنف بين المجموعتين في منتصف عام ٢٠١٢م.

فما حقيقة ما يحدث للمسلمين الروهينجيين في ميانمار، وخاصة في الموجة الأخيرة من الاضطهاد والتطهير العرقي الممارس ضدهم؟.. وما الخلفيات التاريخية لهذه الجرائم؟.. ومن يقف وراء هذا الملف الملطخ بدماء الأبرياء؟.. وماذا قدمت دول العالم لإنقاذ شعب يباد أمام سمعه وبصره؟.. ولماذا سكتت دول العالم الحر حيال ما يجري هناك من انتهاكات صارخة؟.. ولماذا لم نر أي تحرك دولي ضد حكومة ميانمار لصد خطواتها الوحشية في حق أبناء هذا الشعب؟.. وكيف يمكننا أن ننقذ ما تبقى من أرواح ونحافظ على البقية الباقية من الروهينجا، حتى لا يحكي التاريخ عن هذا الشعب يوما من الأيام ونكون نحن شهود المجزرة الصامتين.

هذه أبرز التساؤلات الرئيسة التي تهدف الدراسة للإجابة عليها..

خلفيات تاريخية

إن قراءة التاريخ تشير إلى أن معاناة مسلمى الروهينجا في ميانمار بدأت في عام ١٧٨٤م، عندما احتُل إقليم أراكان من قِبَل الملك البوذي (بوداباي) الذي قام بضم الإقليم إلى بورما (ميانمار حاليا) خوفاً من انتشار الإسلام في المنطقة، واستمر البوذيون البورميون (الميانماريون) في اضطهاد المسلمين الروهينجا وتهجيرهم ونهب خيراتهم وتشجيع البوذيين الماغ (ذوي الأصل الهندي)

الأبعاد الجغرافية والديموجرافية

تقع دولة "ميانمار" في الجنوب الشرقي لقارة آسيا، ويحدها من الشمال الصين والهند، ومن الجنوب خليج البنغال وتايلاند، ومن الشرق الصين ولاووس وتايلاند، ومن الغرب خليج البنغال والهند وبنغلاديش، ويقع إقليم أراكان في الجنوب الغربي لبورما على ساحل خليج البنغال والشريط الحدودي مع بنغلاديش.

وتنحصر أرض ميانمار بين دائرتي عشرة شمال الاستواء وثمانية وعشرين شمالاً، وتقدر مساحتها بأكثر من ٢٦١/٠٠٠ ميل مربع، وتقدر مساحة إقليم أراكان قرابة ٢٠/٠٠٠ ميل مربع، ويفصله عن باقي أرض ميانمار حد طبيعي هو سلسلة جبال (أراكان يوما) الممتدة من جبال الهملايا.

وفي سنة ١٩٨٩م غيرت الحكومة البورمية رسميًا اسم الدولة من "بورما" إلى "ميانمار"، واعترفت الأمم المتحدة بالاسم "ميانمار" بعد خمسة أيام من إعلانه، ورغم ذلك فإن إعادة التسمية ما زالت مسألة مختلف عليها، فالكثير من الدول لا تزال تعترف باسم الدولة كـ"بورما" منها استراليا، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.. كما تعترف العديد من الدول باسم "ميانمار" منها ألمانيا، والهند، واليابان، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

يبلغ عدد سكان ميانمار حوالي (٦٠) مليون نسمة، وتقدر نسبة المسلمين بـ ١٥٪ من مجموع السكان نصفهم في إقليم أراكان – ذي الأغلبية المسلمة – حيث تصل نسبة المسلمين فيه إلى أكثر من ٧٠٪ والباقون من البوذيين الماغ (ذوي الأصل الهندي) وطوائف أخرى.

وتعود أصول مسلمي ميانمار إلى عدة جذور مختلفة مثل: البنغالية والعرب والمورو والأتراك والفرس والمنغول والباتان، ويتكلمون لغة تسمى (الروهينجا) وهي مزيج من اللغات العربية والفارسية والأردية والبنغالية.

وعاصمة ميانمار مدينة "يانجون" ولغتها الرسمية هي "البورمية". وكانت ميانمار جزءًا من الهند إلى أن قامت بريطانيا بإعلانها مستعمرة بريطانية منفصلة عام ١٩٣٧م حتى استقلت عن التاج البريطاني عام ١٩٤٨م.

ويتكون اتحاد ميانمار من عرقيات كثيرة جداً تصل إلى أكثر من (١٣٥) عرقية، أهمها (البورمان) وهم الطائفة الحاكمة، والشان، والكشين، والكارين، والشين، والكايا، والركهاين (الماغ)، والمسلمون ويعرفون بالروهينجا، وهم الطائفة الثانية بعد البورمان.

ووفقا للإحصاءات الرسمية فإن نحو ٩٠٪ من السكان يدينون بالبوذية، وتتوزع النسبة الباقية بين المسيحية ٦٪ والإسلام ٤٪، في حين يشكك زعماء الروهينجا في هذه الإحصاءات، مشيرين أن نسبة المسلمين في ميانمار لا تقل عن ١٥٪.

وتعتبر ميانمار ثاني أفقر بلد في قارة آسيا، وفقًا لتقديرات البنك الدولي. وهي بلد زراعي يعيش ثلاثة أرباع أهلها على الزراعة، وأبرز حاصلاتهم الأرز وهو الغذاء الأساسي لمعظم سكانها، ويفيض عن حاجتها وتصدر منه كميات كبيرة حيث تحتل المكانة الرابعة في تصدير الأرز بين دول العالم، وإلى جانبه تزرع الذرة والبذور الزيتية، ثم المطاط وقصب السكر والقطن والشاي، وتشغل الغابات مساحة واسعة تزيد على نصف البلاد، ولهذا يعتبر الخشب الجيد من أهم صادراتها. هذا إلى جانب بعض المعادن مثل القصدير والرصاص والأنتيمون والبترول.

دخول الإسلام ميانمار

دخل الإسلام إلى بورما (ميانمار) في القرن الأول الهجري عن طريق الصحابي "وقّاص بن مالك" رضي الله عنه. فيما يذكر مؤرخون أنّ الإسلام وصل إليها عبر (أراكان) في عهد الخليفة العباسي "هارون الرشيد" في القرن الثامن الميلادي عن طريق التُّجار العرب، حيث أعجب أهل ميانمار بأخلاقهم وسماحتهم فدانوا بدينهم، وعملوا في الزراعة في البدء، ثم هيمنوا على التجارة واستوطنوا في كثير من البقاع.

وتوجد إسنادات ودلائل صحيحة على إقامة مستوطنات في أراكان على أيدي العرب بعد خمسين عاماً من قدوم الإسلام بداية من عام ٦١٠م. ويقول المؤرخون إن التجار العرب كانوا على اتصال وثيق بسكان أراكان في فترة مبكرة ترجع إلى عام ٧٨٨م، كما كان ميناء (رامبي) الواقع جنوب أراكان إسماً مألوفاً لدى العرب المسافرين عن طريق البحر في هذه العصور القديمة.

كما يذكر المؤرخون أنه في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، كان الإسلام قد ترسخ في قلوب الناس وعقولهم بين إفريقيا وآسيا، ووصل من سواحل المحيط الأطلسي إلى البنغال، وتزايد عدد ونفوذ المسلمين في أراكان إلى حد أن وضع (ترامیخلة) – والذي اختار فيما بعد اسما إسلاميا هو (سليمان شاه) – في عام ١٤٣٠م حجر الأساس لأول دولة إسلامية في أراكان، ودام حكمها لأكثر من (٣٥٠) عاما حكما إسلاميا مستقلا، وذلك من عام ١٤٣٠م إلى عام ١٧٨٤م، حكمها ما يقارب من (٤٨) ملكا بعد سليمان شاه على التوالي، من أشهرهم: علي خان، وكلمة شاه، ومنكو شاه، ومحمد شاه، وجلال شاه، وحسين شاه، وسليم شاه.

ومن الحقائق التي يعتز بها المسلمون في أراكان أنه كان يشترط لملوك أراكان قبل توليهم الحكم أن يحصلوا على شهادة الفضيلة في العلوم الإسلامية، وكانت العملات والوسامات والشعارات الملكية تنقش وتحفر فيها كلمة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) والآية القرآنية (وأن أقيموا الدين).

وكان لهم عملات نقدية تتضمن شعارات إسلامية مثل كلمة التوحيد. ومما يدلّ على قِدَم وجود المسلمين في هذه الدولة أيضا بعض الآثار التاريخية من مساجد ومدارس وأربطة، كمسجد (بدر مقام) المشهور جدا في (أكياب) عاصمة أراكان (ويوجد عدد من المساجد بهذا الاسم في المناطق الساحلية في كل من الهند وبنغلاديش وميانمار وتايلاند وماليزيا وغيرها)، ومسجد (سندي خان) الذي بني في عام ١٤٣٠م، ومسجد (الديوان موسى) الذي بُني عام ١٢٥٨م، ومسجد (ولي خان) الذي بني في القرن الخامس عشر الميلادي.

يقول المؤرخ "ارلي اسمارت": "كان للتجار العرب صلة وثيقة مع أهل أراكان منذ قبل ٧٨٨م، وكانوا قاموا في ذلك الوقت بتعريف الإسلام أمامهم بأسرع ما يمكن، وكانت مينا جزيرة رحمبري في جنوب أراكان اسما مألوفاً لدى البحارة العرب في الصدر الأول. كذلك من الأخبار مجيء العرب إلى أراكان في القرن الثامن الميلادي، وذلك أن أسطولاً صغيراً لسفنهم التجارية تحطم ولجأ أصحابه إلى القرى المجاورة ونشروا الإسلام هناك ومازال الإسلام ينتشر في هذه المنطقة مع كل محاسنه وبكل سرعة خلال القرون المتتابعة، وفي القرن الثالث عشر الميلادي شيدت مساجد وتسمى هذه المساجد بـ (بدر مقام) وكان الإسلام وصل وانتشر بدون أي مساندة عسكرية".

وقد ازدهرت الثقافة الإسلامية بصورة كبيرة في أراكان التي أضحت مركزا لانطلاق الدعوة إلى الإسلام نحو الدول المجاورة لميانمار في جنوب آسيا. كما أخذ الإسلام ينتشر في أنحاء مختلفة من ميانمار وخاف الميانماريون البوذيون على ديانتهم البوذية، لذا فقد شرعت العناصر البوذية المعادية للإسلام والمسلمين تحرض الحكومة المركزية البوذية لمحاربة مسلمي أراكان وشل حركتهم وإيقاف مد الدعوة الإسلامية والقضاء عليهم بأي طريقة كانت، وقد حدث ما أرادوا فنفذت الخطط العدوانية ضد المسلمين.

وعلى أي حال فقد مر الوجود الإسلامي في بورما (ميانمار) بعصور زاهرة، فكان المسلمون يهيمنون على النشاط التجاري ويمتلكون الكثير من الأراضي الزراعية والبساتين والمباني والعقارات وبخاصة في العاصمة الميانمارية وغيرها من المدن الكبرى الساحلية حيث كانوا يمتلكون ما بين (٦٠٪) إلى (٧٠٪) من العقارات الكبيرة في العاصمة يانجون، والدليل على ذلك وجود كلمة "بسم الله الرحمن الرحيم" مكتوبة بالأرقام (٧٨٦) على بعض هذه العقارات التي فقدها المسلمون.

الانتهاكات والجرائم ضد الروهينجا – ما قبل حركة (٩٦٩)

كان جو الحرب مستمرا دائما بين ملوك أراكان والمغوليين بعد مقتل شاه شجاع – المدعي الخائب للعرش المغولي في الهند، أخو الملك أورنغزيب – ومجزرة رفقائه، حيث لم يبق الانسجام في العلاقات المتبادلة بين العرقيات الموجودة في أراكان (الروهينجا المسلمون والماغ البوذيون من أصل هندي) مثل السابق، واستمرت الحروب الداخلية المدمرة بين كلا الفريقين بالإضافة إلى عملية تغيير السلطة التنفيذية فيها، فاستغل ملك بورما (ميانمار) البوذي "بوداباي" هذا الموقف العصيب في أراكان، فهجم عليها في ١٧٨٤م واحتل أراضيها. وضم أراكان إلى بورما لأول مرة خوفاً من الانتشار السريع للإسلام في المنطقة.

وقد تحقق تاريخيا أن (٤٢) عاما هي فترة حكم "بوداباي" كانت عهدا مظلما وفتاكا في حق شعب الروهينجا المسلم، حيث قام بوداباي بشن الغارة على (مروهانغ) عاصمة أراكان حينئذ، ونهبها إثر مجزرة كبيرة للآراكانيين، كما أطلق العنان لجنوده وأتباعه فعاثوا فيها فسادا وإفسادا، وقتلوا المئات من المسلمين بوحشية وأذاقوهم ألوان العذاب، كما قتلوا العلماء، ودمروا المكتبة الملكية والمآثر القديمة والمساجد والمدارس وغيرها ومحوها كلية.

قام بوداباي بهدم كل شيء شك أنه إسلامي أو يتعلق بالمسلمين، ثم بدأ في إنشاء معابد للبوذيين ليحول أراكان الإسلامية إلى دولة بوذية بعد محو خصائصها الإسلامية، وقد لجأ آلاف من المسلمين والبوذيين الوطنيين إلى جنوب البنغال، إنقاذا للأنفس من الأذى، وكان بوداباي قد قبض على آلاف الرجال والنساء منهم وذهب بهم كأسرى حرب إلى بورما (ميانمار)، حيث استخدمهم في الحروب.

الاحتلال البوذي ثم البريطاني لأراكان كان البداية

وفي عام ١٨٢٤م احتلت بريطانيا ميانمار (بورما)، وضمّتها إلى حكومة الهند البريطانية الاستعمارية. وفي عام ١٩٣٧م جعلت بريطانيا بورما مع (أراكان) مستعمرة مستقلة عن حكومة الهند البريطانية الاستعمارية كباقي مستعمراتها في الإمبراطورية آنذاك، وعُرفت بحكومة بورما البريطانية.

قاوم المسلمون في أراكان الاحتلال البريطاني لبلادهم بعنف، مما جعل بريطانيا تخشاهم، فبدأت حملتها للتخلّص من نفوذ المسلمين باعتماد سياساتها المعروفة (فرّق تَسُد) فعَمَدَتْ إلى تحريض البوذيين ضد المسلمين وأمدّتهم بالدعم والسلاح كي تنشأ بينهم العداوة والبغضاء وتتلاشى وحدتهم.

وتجسدت تلك المؤامرة في عدة مظاهر أساءت بها بريطانيا إلى المسلمين أيما إساءة، ومنها:

١- طرد المسلمين من وظائفهم وإحلال البوذيين مكانهم.

٢- مصادرة أملاكهم وتوزيعها على البوذيين.

٣- الزج بالمسلمين وخاصة قادتهم في السجون أو نفيهم خارج أوطانهم.

٤- إغلاق المعاهد والمدارس والمحاكم الإسلامية ونسفها بالمتفجرات.

٥- تحريض البوذيين على قتل حوالي (٣٠) ألف مسلم في عام ١٩٣٨م بعد ما انفصلت بورما من إدارة الهند البريطانية.

٦- مذبحة بشعة للمسلمين في آراكان عام ١٩٤٢م.. ففي الحرب العالمية الثانية عندما انهزمت قوات التحالف على أرض آراكان على أيدي اليابانيين، تركوا وراءهم سلاحاً كثيراً فأخذ البوذيون الماغ ذلك السلاح، وبدلا من أن يستخدموه ضد اليابانيين استخدموه في صنع مذبحة وحشية للمسلمين في عام ١٩٤٢م، راح ضحيتها أكثر من (١٠٠) ألف مسلم أغلبهم من النساء والشيوخ والأطفال، وشردت مئات الآلاف خارج الوطن، ومن شدة قسوتها وفظاعتها لا يزال الروهينجيون – وخاصة كبار السن – يذكرون مآسيها حتى الآن، ويؤرخون بها، حيث رجحت بذلك كفة البوذيين الماغ، وكانت مقدمة للكثير مما حصل بعد ذلك.

وفي عام ١٩٤٧م قبيل استقلال ميانمار (بورما)، عقد مؤتمر عام في مدينة "بنغ لونغ" للتحضير للاستقلال، دُعِيت إليه جميع الفئات والعرقيات إلا المسلمين الروهينجا لإبعادهم عن سير الأحداث وتقرير مصيرهم.

وفي عام ١٩٤٧م تم تسجيل أسماء الناخبين لأول انتخابات عامة، وهي انتخابات المجلس التشريعي الجديد في ميانمار (بورما)، وحرم مسلمو أراكان بوجه خاص وعمدا من حق التصويت بحجة أنهم مواطنون مشبوهون.

وفي ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٤٨م نالت ميانمار (بورما) الاستقلال، وقام المستعمر البريطاني بضم إقليم أراكان المسلم رسميا إلى ميانمار ضمن اتفاقية تمت بين بريطانيا وميانمار، على أن تعطي حكومة ميانمار حق تقرير المصير للروهينجا بعد عشر سنين والذي لم يعط حتى اليوم.

فالذي حدث أن البوذيين الميانماريين (البورمان) بمجرد حصولهم على الاستقلال نقضوا عهودهم، واستمروا في احتلال أراكان بدون رغبة سكانها من المسلمين الروهينجا والبوذيين الماغ أيضاً، وقاموا بالممارسات البشعة ضد المسلمين.

وإضافة لذلك، أصدر رئيس ميانمار (بورما) – حينئذ – إعلانا مفاده أن اسم "بورما" مأخوذ من "بوذا" مؤسس البوذية وهي للبوذيين فقط، وأن على المسلمين إن أرادوا البقاء أن يغيروا حروف القرآن إلى الحروف البورمية، وأن تخلع نساء المسلمين الحجاب، وأن يتسموا بأسماء البوذيين وأن يتزوج البوذيون من نسائهم.. فلما رفض المسلمون ذلك، اتهموا بتقويض وحدة الأمة البورمية، وتم طرد الآلاف منهم خارج حدود بورما دون مال أو مأوى أو وطن.

أبرز موجات الانتهاكات والجرائم بعد الاستقلال عام ١٩٤٨م حتى ٢٠١٢م

استمرت معاناة مسلمي أراكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول ميانمار (بورما) على استقلالها عام ١٩٤٨م، حيث بقي أراكان جزءًا من اتحاد ميانمار، ومنذ ذلك الحين يتعرض مسلمو الروهينجا لعمليات اضطهاد وقتل وتهجير جماعي ممنهجة ومنظمة ومدعومة من قبل الدولة، وتتجسد هذه الانتهاكات والجرائم في:

- في عام ١٩٦٢م: أطاح الجيش بقيادة الجنرال "تي ون" بالملكية البوذية، وأسس لنظام متشدد في قبضة جنرالات الجيش، وهيمن الشيوعيون على الحكم في ميانمار، وتم إعلان ميانمار دولة اشتراكية، وذكر علناً بأن الإسلام العدو الأول. وكان من أولى قراراتهم مصادرة ما يزيد عن (٩٠٪) من أراضي المسلمين وممتلكاتهم. وسحبت العملة النقدية من التداول مما أضر بالتجار المسلمين كثيراً حيث لم يعوضوا من قبل الدولة، كما تم فرض الثقافة البوذية والزواج من البوذيات وعدم لبس الحجاب للبنات المسلمات والتسمي بأسماء بوذية، وتم حرمان الشعب الروهينجي من اكتساب الجنسية الوطنية، كما حرموا من التعليم والتوظيف والسفر، وفرضوا عليهم البطالة والعزلة في الغابات المظلمة الغارقة في التخلف، وتركوهم يمارسون الطرق المعيشية البدائية، من دون أن يزودوهم بوثائق رسمية تثبت انتماءهم إلى ميانما ر، ولم يسمحوا لهم بالمغادرة والرحيل، وتصرفوا معهم وكأنهم فئة من الفئات المنبوذة.
- عام ١٩٦٧م: الحكومة الشيوعية في ميانمار تصدر قرارًا بسحب الجنسية من آلاف المسلمين بولاية أراكان، وتبعد نحو (٢٨) ألف مسلم إلى الحدود مع بنجلاديش المجاورة.
- عام ١٩٧٤م: حكومة ميانمار تطرد ما يزيد عن (٢٠٠) عائلة مسلمة بأراكان إلى جزيرة نائية، بالإضافة إلى سحب الجنسية من نحو (٣٠٠) ألف مسلم وطردهم إلى حدود بنجلاديش.
- عام ١٩٧٨م: تمت عملية "ناجامين" العسكرية المدمرة التي أحدثت دماراً وهلاكاً كبيرين، حيث قتل أكثر من (١٠) آلاف مسلما روهينجا، وتعرض أكثر من (٥٠٠) ألف من مسلمي الروهينجا للطرد من ديارهم والإبعاد إلى حدود بنجلاديش، ما أدى إلى وفاة حوالي (٤٠) ألف منهم في ملاجئ المنفى المؤقتة معظمهم الأطفال وكبار السن.
- عام ١٩٨٢م: أصدرت الحكومة الماركسية في ميانمار قانونا يقضي بحرمان المسلمين من عرقية الروهينجا من حقوق المواطنة والجنسية الميانمارية (البورمية) واعتبرتهم منذ ذلك التاريخ مهاجرين بنغاليين غير مرغوب فيهم.

وكانت الحكومة الميانمارية (البورمية) عام ١٩٤٨م قد سنت قانونين كانا يكفلان الجنسية للمسلمين هناك، وبعد سنوات أشاعت الحكومة أن في القانونين مآخذ وثغرات، وقدمت في ٤ يوليو ١٩٨١م مسودة القانون الجديد الذي ضيق على المسلمين وصدر عام ١٩٨٢م، وهو تقسيم المواطنين كالتالي :

١-مواطنون من الدرجة الأولى: وهم (الكازنيون والشائيون والباهيبون والصينيون والكامينيون).

٢-مواطنون من الدرجة الثانية: وهم خليط من أجناس الدرجة الأولى.

٣-مواطنون من الدرجة الثالثة: وهم المسلمون حيث صنفوا على أنهم أجانب دخلوا بورما لاجئين أثناء الاستعمار البريطاني حسب مزاعم الحكومة فسحبت جنسيات المسلمين وصاروا بلا هوية وجردوا من كل الأعمال، وصار بإمكان الحكومة ترحيلهم متى شاءت.

ثم اقترحت الحكومة الميانمارية (البورمية) أربعة أنواع من الجنسية هي :

١ - الرعوي. ٢ - المواطن. ٣ - المتجنس. ٤ - عديم الجنسية.

وللفئتين الأولى والثانية التمتع بالحقوق المتساوية في الشئون السياسية والاقتصادية وإدارة شئون الدولة.

أما الفئة الثالثة فالجنسية إنما تؤخذ بطلب يقدم للدولة وهو بشروط تعجيزية، والفئة الأخيرة "عديم الجنسية" فيحتجز في معسكرات الاعتقال ويفرض عليهم العمل في الإنتاج فإذا أحسنوا العمل يسمح لهم بشهادة تسجيل الأجانب على أن يعيشوا في منطقة محدودة. وبهذا القانون طاردوا المسلمين وأصبحوا كالأيتام على موائد اللئام مما عرضهم للاضطهاد والقتل والتشريد.

•عام ١٩٨٨م: إجلاء نحو (١٥٠) ألف مسلم من ديارهم بأراكان، لبناء قرى ومنازل للبوذيين في إطار محاولات تغيير التركيبة الديمجرافية للولاية.

•عام ١٩٩١م: طرد أكثر من نصف مليون مسلم انتقامًا منهم بسبب تصويتهم لصالح المعارضة في الانتخابات النيابية التي أجريت في ذلك العام وتم إلغاء نتيجتها، كما قامت الحكومة بسحب الجنسية من مئات الآلاف من المسلمين واعتبارهم أجانب.

•عام ١٩٩٧م: موجة جديدة من موجات القتل والتشريد والطرد تعرض لها مسلمو ميانمار في ولايات مختلفة بالتزامن شملت مدن يانجون وبيجو ومندالاي، قام البوذيون خلال تلك الموجة بحرق عشرات المساجد.

•عام ٢٠٠١م: بداية موجة منظمة من أحداث العنف والقتل بحق المسلمين في كل مدن ميانمار، على خلفية أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد استولى البوذيون بدعم من الجيش على الكثير من ممتلكات وأراضي المسلمين.

ولم تتغير أحوال المسلمين الروهينجيين بعد الانتخابات التي جرت بميانمار في نوفمبر ٢٠١٠م، حيث استمر مخطط الانتهاكات والتطهير العرقي والتهجير للمسلمين من أراكان موجوداً، وحسب تقديرات المتابعين لمعاناة المسلمين في ميانمار، أنه قد نجحت هذه الممارسات في تهجير حوالي من (٣) إلى (٤) ملايين مسلم حتى الآن، وأسفرت عن مئات الآلاف من القتلى.

حركة (٩٦٩).. عندما يكون المعتقد إلهام للقتل والدم

الصفحات السابقة التي استعرضنا فيها (مختصرا) لتاريخ مسلمي الروهينجا بآراكان، تشير إلى أن المأساة التي يعيشها مسلمو الروهينجا (اليوم) ليست جديدة، وأن أبناء الروهينجا ظلوا طوال الوقت عرضة للقتل والاضطهاد والإقصاء والطرد إلى ما وراء الحدود، وأن الأصل هو التنكيل بهم لمجرد أنهم مسلمون غير مرغوب في وجودهم !!.

فمنذ إعلان استقلال ميانمار أو (بورما) في عام ١٩٤٨ لم يعترف الدستور بأولئك المسلمين، بدعوى أن أجدادهم لم يكونوا من أبناء البلد الأصليين. ومنذ ذلك الحين لم تتعامل معهم السلطة أو الأغلبية البوذية كمواطنين، حيث مُنع أبناء الروهينجا من التوظف في الحكومة أو استكمال تعليمهم الجامعي، بل وأداء فريضة الحج!!. كما مارس الحكم العسكري الذي استولى على السلطة عام ١٩٦٢ في حقهم التطهير العرقي وطرد منهم إلى الجارة دولة بنجلاديش دفعات على فترات متفاوتة تراوحت بين ١٥٠ ألفًا ونصف مليون نسمة.

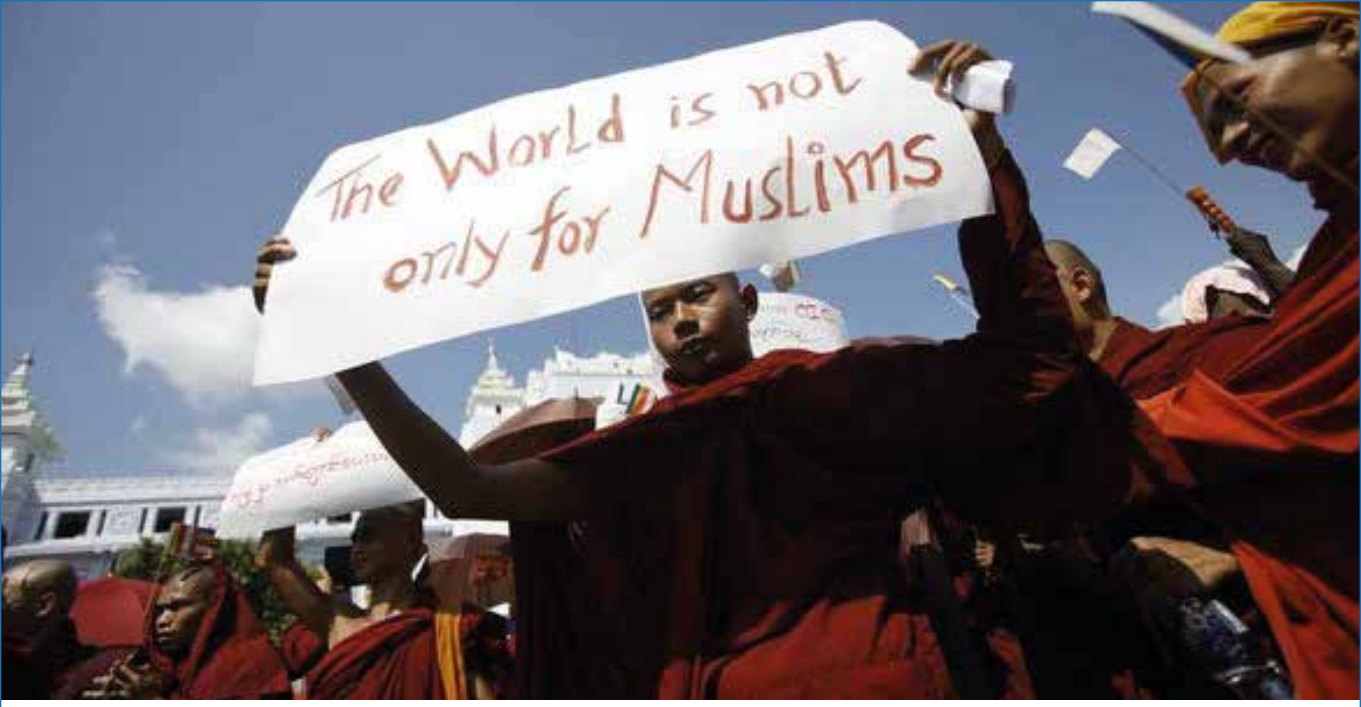

وشجع هذا الوضع المهين لمسلمي الروهينجا غلاة البوذيين للاعتداء على ممتلكات المسلمين وإحراق بيوتهم وزراعاتهم وممارسة مختلف صور العنف الجسدي بحقهم، ومُنع أبناء الروهينجا من الانتقال من قرية لأخرى وحُظِر عليهم دخول العاصمة يانجون.

هكذا ورثت "حركة (٩٦٩)" البوذية المتطرفة هذا التاريخ الدامي والطويل من ممارسة القتل والاضطهاد والإقصاء والطرد إلى ما وراء الحدود لمسلمي الروهينجا، ولم يكن غريبا أن ينتشر العنف والتطهير العرقي ضد مسلمي الروهينجا منذ منتصف عام ٢٠١٢م وحتى (اليوم)، خاصة إذا وَجَدَ كل التبريرات التي تشرّعه وتغطيه بغطاء القداسة، ذلك أن الرهبان البوذيين ذوي النفوذ من قادة "حركة ٩٦٩" قد ساهموا في تفاقم التوتر القديم بين الطائفتين البوذية والمسلمة، ولعبوا دورا مهما في النزاعات الطائفية عندما قالوا للناس إن العنف أمر جائز وأنهم سوف يثابون عليه.

إن تأسيس حركة (٩٦٩) في عام ١٩٩٩م، على يد مجموعة من الرهبان البوذيين المتطرفين وعلى رأسهم الراهب المتطرف "كياو لوين"، يأتي امتداداً لدور الرهبان في ميانمار حيث لديهم تاريخ طويل من التدخل في السياسة، كما يأتي تتويجاً لتاريخ دولة ميانمار الحافل بالاضطهاد والمجازر البشعة للأقلية المسلمة.

فمَنْ يُطالع تاريخ العلاقة بين الأغلبية البوذية والأقلية من مسلمي الروهينجا في ميانمار، لا بستغرب من وجود منظمة دينية – قومية متطرفة كـ "حركة (٩٦٩)" تقود الموجة الأخيرة لعمليات الاضطهاد والقتل والتهجير الجماعي الممنهجة والمنظمة والمدعومة من قبل الدولة ضد مسلمي الروهينجا.

وفي هذا الصدد، قال "مايكل جرايسون" أستاذ الدراسات الدينية، والمحرر المشارك لدراسة بعنوان "الحروب البوذية"، وهي دراسة صدرت في عام ٢٠١٠م تبحث في الجانب العنيف للبوذية في جنوب شرق آسيا، وكيف استخدمت المنظمات البوذية هناك الصور الدينية والخطب الحماسية: "الرهبان البوذيون في ميانمار ربما لم يبدؤوا العنف لكنهم ركبوا الموجة وبدؤوا في التحريض على المزيد من العنف".

التعريف بحركة (٩٦٩)

حركة (٩٦٩) هي منظمة دينية قومية بوذية – كما ذكرنا سابقا، تهدف إلى وقف انتشار الإسلام ومحاربته، وجعل ميانمار (بورما) قبلة للبوذيين، وتدعو إلى حماية الهوية البوذية في البلدان البوذية، وتقوم بشن حملات تحريضية، واستخدام العنف ضد مسلمي ميانمار بتوظيف الدوافع الدينية البوذية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

أما شعارها فهو عبارة عن رموز ذات مدلولات دينية مثل الأسد رمز للشجاعة والفيل للقوة والحصان للسرعة والثور للصمود، أما دلالات الأرقام الثلاثة (٩٦٩) فـ ٩ الأولى ترمز لتسعة سمات خاصة لـ"بوذا"، و٦ تشير إلى تعاليم بوذا ما يسمى "دارما"، و٩ الأخرى تشير إلى السمات التسعة لـ"السانغا" (الرهبان)، فـ"بوذا" و"الدارما" و"السانغا" هي الجواهر الثلاثة للديانة البوذية، واستعملت هذه الأرقام الثلاثة (٩٦٩) لتشير إلى تلك المعاني الدينية المذكورة.

نشأة حركة (٩٦٩)

نشأت حركة (٩٦٩) في عام ١٩٩٩م بأحد أديرة البوذيين في ميانمار، وأسسها مجموعة من الرهبان البوذيين المتطرفين على رأسهم الراهب المتطرف "كياو لوين"، وقام بتصميم الشعار آسين سداما (راهب) في مدينة "مولاميان"، وهي رابع أكبر مدينة في ميانمار تقع على بعد ٣٠٠ كم جنوب شرق من يانجون في ولاية شان، وهي مدينة متعددة الثقافات والعادات والأعراف.

وكان رهبان حركة (٩٦٩) يقومون بتنظيم دورات للتعليم البوذي للأطفال في دورهم، وشيئا فشيئا بدأت الحركة تسعى إلى وضع مخططاتها الهدامة ضد الإسلام والمسلمين، وأخذت تثير الحماس الديني بين البوذيين بحجة الحاجة إلى حماية الهوية البوذية، وتبث الخوف من انتشار الإسلام في ربوع ميانمار، فصارت حركة (٩٦٩) رمزا لحرب الإسلام والمسلمين زعماً أن العدد (٩٦٩) استجابة للعدد (٧٨٦) عند المسلمين الذي يشير إلى البسملة، فيعتقد البوذيون خاصة أنصار حركة (٩٦٩) أن في ذلك مؤامرة أو خطة إسلامية تشير إلى غزو ميانمار والعالم كله خلال القرن الـ (٢١)، استنادا إلى فرضية غير قابلة للتصديق أن ٦ زائد ٨ زائد ٧ يساوي ٢١، فالقصد من العدد (٩٦٩) أن يكون النقيض الكوني لعدد (٧٨٦) المستخدم عند مسلمي جنوب شرق آسيا.

أهداف حركة (٩٦٩)

ومن أهداف حركة (٩٦٩) جعل ميانمار قبلة للبوذيين في العالم، والدعوة إلى مقاطعة المسلمين تجاريا واقتصاديا، وحث البوذيين على التمسك بالتعاليم والهوية البوذية، وتطوير وتنظيم الديانة البوذية وجعلها الدين الوحيد السائد في ميانمار. وتطهير ميانمار تطهيرا عرقيا خاصة من العرقية الروهينجية وهي العرقية الوحيدة المسلمة في ميانمار.

ويستخدم زعماء الحركة ألفاظا ازدرائية ضد المسلمين ويتهمونهم بمحاولة السيطرة على المجتمع الميانماري سياسيا واقتصاديا. ويرتدي مؤيدو الحركة ملصقات تحدد عضويتهم فيها، كما يتم تعليق تلك الملصقات أيضا على المحلات التجارية والأكشاك المملوكة للبوذيين في إطار الدعوة لمقاطعة تجارة المسلمين، وقد انتشرت هذه الدعوة للمقاطعة عبر الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية، وأصبح شعار الحركة يوضع على كل منتج في البلاد ليعرف الزبائن أنها تجارة مملوكة لبوذيين وليست لمسلمين، وذلك بهدف تشجيع الشعب البوذي على الشراء والبيع فيما بين البوذيين فقط، وإدانة أولئك الذين يشترون من المسلمين.

كما يقوم رهبان الحركة بنشر العصبية الدينية والقومية وبث خطاب الكراهية ضد الإسلام والمسلمين بزعم الحفاظ على البوذية ووقف انتشار الإسلام في ميانمار، وتدعو الحركة إلى تقليل عدد المسلمين وتشريدهم من أراكان عن طريق محو آثارهم التاريخية كالمساجد والمدارس والقرى المسلمة وتغيير مسمياتها، ومصادرة أموال المسلمين وممتلكاتهم وجعل ثلثيها وقفا للديانة البوذية ومعابدها ورهبانها، واستخدام كل صور العنف والتضييق عليهم في كل مناحي الحياة.

الراهب "آشين ويراثو" زعيم حركة (٩٦٩)

"آشين ويراثو".. اسم يعرفه جيداً مسلمو الروهينجا؛ فقد ارتبط اسمه بدمائهم التي سالت خلال العامين الماضيين، عقب كل زيارة يقوم بها للمناطق التي يقطنون فيها محرضاً عليهم ومشعلاً للفتن في أرجائها بين البوذيين والمسلمين. وهو يعتبر أبرز قادة حملة التحريض البوذية المتطرفة ضد الأقلية المسلمة في ميانمار، وكانت خطبه من الأسباب التي أدت إلى اندلاع أعمال عنف ضد أقلية الروهنجيا المسلمة في ولاية آراكان غربي ميانمار خلال العامين ٢٠١٢م و٢٠١٣م وحتى الآن، وتسببت في مقتل وتهجير عشرات الآلاف منهم إلى بنغلاديش وعلى الحدود التايلاندية مع ميانمار، إذ يعيشون كلاجئين في مخيمات. كما يعيش الكثيرون منهم في معسكرات ومخيمات محاصرة بحواجز نصبتها الحكومة الميانمارية التي تقودها الأغلبية البوذية.

وعمر "آشين ويراثو" لا يتجاوز (٤٧) سنة تقريبا، من أصول الماغ المهاجرين من جهة التبت، ولقسوته وعداوته وجرأته على أعمال الشغب والإرهاب تم اختياره رئيسا لحركة (٩٦٩)، وقد وصفته الصحف والمجلات العالمية بـ"الراهب المتطرف". حيث اشتهر بتعصبه ضد الإسلام، كما عرف بخطبه المعادية للمسلمين، ووصفه لهم بـ "العدو".

ويتزعم "ويراثو" الراهب البوذي المتطرف حملة تدعو لتطهير البلاد من مسلمي الروهينجا، ويقود مليشيات بوذية مسلحة تقوم بين الحين والآخر بمهاجمة قرى المسلمين بإقليم آراكان الواقع في غرب ميانمار والذي تسكنه أكثر من ٩٠٪ من الأقلية المسلمة في البلاد.

في عام ٢٠٠١م انضم إلى حركة (٩٦٩) الراهب المتطرف "آشين ويراثو" Ashin Wirathu رئيس دير Masoeyein في مانداالاي، وهي مدينة تبعد نحو ٣٠٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من سيتوي (أكياب) عاصمة ولاية آراكان، وهو الذي وصف نفسه بـ "ابن لادن البورمي"، ونشرت مجلة "تايم" الأمريكية على غلافها صورة له تحت عنوان "وجه الإرهاب البوذي"، وذكرت أن هذا الراهب البوذي عرف بعدائه للمسلمين في بلاده وبتأجيج العداء لهم، مشيرة إلى أن الراهب "ويراثو" قد وصف المسلمين بأنهم "وباء يهدد ميانمار".

وقد دافع الرئيس الميانماري "ثاين سين" عن الراهب "ويراثو"، حيث ورد في بيان نشر على موقع الرئيس على الإنترنت أن "تقرير مجلة تايم يخلق سوء فهم للبوذية، وهي ديانة موجودة منذ آلاف السنين تعتنقها غالبية سكان ميانمار".

ولد "آشين ويراثو" في ١٠ يوليو عام ١٩٦٨م في مدينة ماندالاي، والتحق بالمدرسة ثم غادرها في سن الرابعة عشر ليكون راهباً في العام ٢٠٠٣، حكم عليه بالسجن بتهمة التحريض على الكراهية الدينية والعنف ضد المسلمين، وأفرج عنه العام ٢٠١٢م، في حملة عفو عن سجناء، ليذهب إلى مسقط رأسه ماندالاي، ويترأس "ويراثو" حركة (٩٦٩) ويصبح الزعيم الروحي لها حيث يتبعه الرهبان، وله تأثير قوي على المجتمع البوذي في ميانمار.

ونظم "ويراثو" – الراهب المثير الجدل – في السنوات الأخيرة حملة وطنية ادعى فيها أن المسلمين في ميانمار يهددون الأغلبية البوذية في البلاد، حيث قام بالتنقل والسفر في أرجاء البلاد لإلقاء المحاضرات التي يدعو فيها إلى العنصرية ومعاداة الإسلام ومقاطعة وطرد المسلمين لأجل الحفاظ على الديانة البوذية، ويحث البوذيين لحماية عرقيتهم وهويتهم الدينية عن طريق مقاطعة الشركات المملوكة للمسلمين.

وكانت هذه المحاضرات التي تبث الكراهية ضد المسلمين سببا لأعمال العنف في ولاية أراكان عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م والمستمرة حتى الآن، ومازالت الحركة تقوم بالتحريض على الهجمات الإرهابية والوحشية ضد مسلمي الروهينجا في إقليم أراكان. وقد أدان المجتمع الدولي لحقوق الإنسان جهود حركة (٩٦٩) البوذية حيث يلقى باللوم عليها في تفشي العنف ضد المسلمين في ميانمار.

وفي تصريحات لـ "ويراثو" زعيم حركة (٩٦٩) في أوخر فبراير/شباط الماضي، عبَّر عن مخاوفه من أن يترأس ميانمار في يوم من الأيام رجلٌ مسلم، حيث لا يوجد في الدستور ما يمنع المسلم الذي يحمل الجنسية الميانمارية من الترشح للرئاسة.

جاءت هذه التصريحات في سياق اعتراض "ويراثو" على ترشح زعيمة المعارضة "أونغ سان سو كي" رئيسة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية للانتخابات الرئاسية القادمة، حيث قال: "أخشى من النفوذ الأجنبي في شؤون البلاد من المسلمين أو الصينيين في حال تم تعديل المادة ٥٩ من الدستور والتي تمنع زعيمة المعارضة أونغ سان سو كي من الترشح للرئاسة".

وفي محاورة أجرتها معه صحيفة "جلوبال بوست" الأمريكية في منتصف يونيو ٢٠١٣، وصف الراهب "آشين ويراثو" مسلمي الروهينجا بـ"آكلى لحوم البشر"!!، وذكرت الصحيفة أن الراهب لم يُبْدِ ندما عندما سئل عن دوره فى موجة التطرف البوذى التي أسفرت عن أحداث عنف ضد المسلمين في ميانمار، مما أسفر عن وفاة أكثر من ٣٠٠ شخصاً ونزوح أكثر من ١٥٠ ألفا آخرين من منازلهم خلال الشهور الأخيرة، بل إنه قال زاعماً: "المسلمون يشبهون سمك الكارب الأفريقى يتناسلون بسرعة ويتسمون بالعنف ويأكلون بعضهم البعض.. فبالرغم من كونهم أقلية هنا، فإننا نعانى من وجودهم".

وأدعى الراهب البوذى "ويراثو" قائلاً: "نظراً لأن الشعب الميانماري والبوذيين يتعرضون للإبادة يوميا، فيجب علينا حماية ديننا القومى"، مشيرا إلى أنه سوف ينادى بحظر الزواج بين الأديان متعهدا بالاستمرار فى حملة حركة (٩٦٩) والتى تدعو بألا يقيم البوذيون علاقات تجارية إلا مع البوذيين فقط، ولا يتعاملوا مع المسلمين التجار فى ميانمار.

وأضافت الصحيفة، إن خطب الراهب "ويراثو" تعتمد على استغلال الخوف بين البوذيين فى بعض مناطق ميانمار من تزايد أعداد المسلمين الذين يعتقد البعض أنهم يهددون الديانة البوذية وتقاليدها، ومن ثم فقد أسس الراهب مع آخرين حركة (٩٦٩)، والتي تدعو البوذيين للاتحاد معاً لحماية دينهم وتدعوهم للتجارة فقط مع البوذيين.

وذكر "ويراثو" للصحيفة أنه يدفع حالياً بمشروع قانون يمنع جواز البوذيات من المسلمين خوفاً من ذوبان المجتمع البوذي، وذلك اعتماداً على عدد من "الروايات" التى تتعلق بإجبار البوذيات على اعتناق الإسلام، عندما يتزوجن من المسلمين.

علاقة حركة (٩٦٩) بحكومة ميانمار

يرى بعض الباحثين أن تأسيس حركة (٩٦٩) جاء بمبادرة من الحكومة الميانمارية وبتنسيق وتأييد وقيادة من رجال الدين البوذي (الرهبان)، وذلك لخروج الحكومة من المساءلة والتحقيق الدولي، مشيرين إلى أن الحكومة تشرف عليها في الخفاء ويقودها الرهبان في الظاهر ويمثلهم الراهب المتطرف "آشين ويراثو"، وأن حقيقة (٩٦٩) هي حركة سرية تنفيذية لحكومة ميانمار، تعمل في خفاء باسم منظمة اجتماعية على تحقيق مصالح الحكومة وتنفيذ المخططات المرسومة لبرمنة بورما (ميانمار) وطرد المسلمين من أراكان، حيث تعتقد حكومة ميانمار العسكرية أن وجود المسلمين خاصة العرقية الروهنجية تهدد مصالحها، لذلك مارست أبشع صور التطهير العرقي بطرد مسلمي الروهينجا من أراكان منذ أن تمكنت في عام ١٧٨٤م من احتلالها بالقوة عبر سلسلة من المذابح والأعمال الإجرامية.

وبحسب إفادات المراسلين وما يشاهد على أرض الواقع فإن الحكومة الميانمارية قامت بتقسيم مهمة التخلص من مسلمي الروهينجا على النحو التالي :

١-تتولى عصابات مسلحة بتحريض ومشاركة مباشرة من الرهبان وتجارهم وقياداتهم عملية الإحراق والتدمير والقتل والاغتصاب والنهب والترويع والتخويف وغيرها.

٢-تتولى الحكومة عملية الاعتقال والتفتيش والمداهمات وحظر التجوال والتغريم والتجريم والسجن وسحب الوثائق الرسمية القديمة ومصادرة الأملاك، وغيرها مما تتعلق بالأمور الرسمية.

دعم وتمويل حركة (٩٦٩)

مصادر تمويل ودعم حركة (٩٦٩) يتجسد في ثلاثة مصادر رئيسية، وهي:

١-الأموال المنهوبة والمصادرة من المسلمين.

٢-تبرعات التجار ورجال الأعمال البوذيين.

٣-دعم مباشر من الحكومة الميانمارية باعتنبار البوذية ديانة رسمية لها، حيث جعلت لها ميزانية خاصة تحت بند مصاريف المعابد وموظفيها والرهبان.

حدود حركة (٩٦٩) ونطاقها

انتشرت حركة (٩٦٩) بدعم من الحكومة ومشاركة الرهبان في جميع أنحاء ميانمار ومناطقها، واتخذت شعارا رسميا بـ (٩٦٩)، ويخضع لها أغلبية الشعب الميانماري البوذي.

حركة (٩٦٩) والتعاليم البوذية

الدين أو المعتقد هو أكثر محرك في دوافع البشر، وهو تلك المبادئ والمفردات التي تسيطر على عقل وفكر شخص ما، وعلى قدر إيمانه والتزامه بأسسها وأفكارها يكون استعداده للتضحية وإثبات الحب لها خاصة أمام أتباع هذا المعتقد.

ويزداد الأمر سوءاً إن اقترن حب المعتقد بجهلٍ وأمية أو شهوة وسلطة، وقد تجلى ذلك في الكثير من المآسي الإنسانية الكبرى بعضها نعيشه واقعاً الآن مثل جرائم الصهيونية في فلسطين، والصين مع الإيجور، وإيران مع مسلمي البلوش السنة، وتنظيم داعش مع مخالفيهم في العراق وسوريا.

وفي ميانمار (بورما سابقا) تظهر الصورة بوضوح في التحالف بين العسكريين المتحكمين في السلطة بدعم ومساندة من رجال الدين البوذيين الممثلين للطائفة الأكثر عدداً، وقد بدأ هذا التحالف في عام ١٩٦٢م، وبحسب وكالة "إيرين" قال ائتلاف أكسفورد بورما (OBA)، وهي جماعة حقوقية في جامعة أوكسفورد بلندن تعمل على تعزيز حقوق الأقليات العرقية في ميانمار: "إن السياسة البورمية تشجع البوذية المتجانسة، أي الهوية البورمية من خلال اضطهاد الدولة لغير البوذيين القائم منذ أمد طويل، وقد بلغ إجرام الرهبان البوذيين أن قاموا بتنظيم عدة مسيرات واحتجاجات عارمة في أراكان للمطالبة بطرد المنظمات الإغاثية العاملة في مناطق وجود اللاجئين الروهنجيين، ومنع الوفود الدولية من زيارة مخيماتهم التي تزداد أحوالها المأساوية سوءا يوما بعد يوم في تحد لكل القيم والمعايير الإنسانية".

و(٩٦٩) هي حركة دينية أساسها عقائدي، دينها البوذية المغلفة بالتعصب المقيت والجهل بالقيم الإنسانية، بحيث أصبحت حركة ترمز لكيان متطرف يسعى للقضاء على مجموعة أخرى من البشر يشاركونهم الأرض ويسبقونهم في التاريخ وهم "المسلمين".

وقادة هذه الحركة من الرهبان يتمترسون خلف دعوى لا إنسانية، وهي قتل المسلمين وطرهم وسلب ممتلكاتهم، وقد بدأ الأمر بمقاطعة المسلمين اقتصاديا، ووصل إلى مرحلة القتل والإرهاب ثم الإبادة عبر اقتراح القوانين والعمل على إصدارها، والتي من شأنها تقنين الإضهاد والإبادة بحق المسلمين تحت دعوى حماية البوذية وأتباعها. وقد نشرت وكالة "رويترز" تقريرا قبل حوالي العام عن بشاعة هذه المنظمة ودعواتها المناهضة للقيم الإنسانية، أشارت فيه الوكالة إلى أن هذه الحركة أصبحت رمزا لتيار يسعى إلى اضطهاد المسلمين وعزلهم.

خطب بطعم الكراهية

ومن الصعب تصور أن رجال الدين هم من يحملون سيف القتل والإجرام، بل من الظلم الفادح للدين – أي دين – أن يكون رجل الدين هو المادة المشتعلة التي توضع كي تحرق الأخرين بدون وجه حق، وهذا حال رهبان البوذية الذين يقودون حركة ٩٦٩))، ففي عام ٢٠١٣م ألقى "ويراثو" وهو أحد قادة هذه الحركة وأكثر رهبانها تشددا خطبة في يانجون، حرض فيها صراحة على مقاطعة المسلمين، مدعياً أنهم خطر على البوذية وأنهم يسعون لقتلهم، ومن الغريب أن هذه الخطبة وأمثالها التي تعتبر عظات لأتباع هذه الطائفة بشكل واسع، حيث نقلت بعض الصحف عن ناشطين روهنجيين قولهم أن الإسطوانات التي تحمل هذه العظات هي من المواد الأكثر انتشاراً ومبيعاً هناك، وللعلم فقد أودع "ويراثو" السجن لتحريضه على أعمال شغب وعنف ضد المسلمين عام ٢٠٠٣م، وأفرج عنه العام في ٢٠١٠م حين أطلقت الحكومة سراح مئات من السجناء السياسيين.

وقد اتهمت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الحكومة الميانمارية بعدم القيام بما يلزم لوقف خطاب الكراهية الذي يبثه "ويراثو" وسائر الرهبان في ميانمار.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال "فيل روبرتسون"، نائب المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش في جنوب شرق آسيا: "الحكومة لا تنفذ القاعدة القانونية الأساسية لمحاسبة المحرضين على العنف... فإذا كنت تحرض وتنخرط في أعمال العنف فينبغي أن تخضع للمساءلة، سواء كنت ترتدي رداء الرهبان البوذيين ذي اللون الزعفراني الأصفر أم لا".

ويرى "مايكل جرايسون" أستاذ الدراسات الدينية، والمحرر المشارك لدراسة بعنوان "الحروب البوذية" وهي دراسة صدرت في عام ٢٠١٠م، أنه في حين أن المُثُل العليا للنصوص الدينية البوذية تحض الناس على السلام والسلمية، لكن أوجه التباين بين الواقع والتعاليم "تزدهر بسهولة" في أوقات انعدام الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مثلما هو الحال في مرحلة الانتقال الحالي للديمقراطية في ميانمار. وأن الرهبان هم بمثابة بوصلة أخلاقية رئيسية للمجتمع في "بوذية الثيرافادا" التي تُمارس في دول جنوب شرق آسيا بما في ذلك ميانمار وسريلانكا وتايلاند وكمبوديا ولاوس. وقد امتد نفوذهم إلى الحياة السياسية في معظم هذه الدول، مما خلق تداخلا بين الدين والهوية الوطنية.

ويرى المحللون أنه في المجتمعات غير المتجانسة عرقيا ودينيا كما الحال في ميانمار، يتزايد شعور السكان غير البوذيين بنفوذ الراديكالية البوذية وطغيانها. وعلى الرغم من أن التركيبة السكانية لميانمار

تضم أغلبية بوذية تصل إلى أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ نحو ٦٠ مليون نسمة، إلا أن حركة "٩٦٩" قائمة على خوف الدولة من سيطرة المسلمين (الذين يشكلون نحو ١٥ بالمئة فقط من عدد السكان، ومعظمهم محرومون من أبسط حقوقهم الإنسانية ومن حق التصويت وعديمو الجنسية) اعتقادا بأنهم مصممون على نشر الإسلام وتدمير المجتمع البوذي.

وفي هذا الإطار، يقول "مارك جويرجينسمير"، مدير مركز أورفاليا للدراسات الدولية والعالمية في جامعة سانتا باربارا بولاية كاليفورنيا، والخبير في قضايا العنف الديني: "حتى التقاليد الدينية الأكثر محبة للسلام قد تتداخل مع حركات الغضب التي تحركها دوافع إثنية والسلطة السياسية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى العنف".

المبرر من العقيدة

وحينما يتابع البعض حجم العنف الممارس من قبل حركة (٩٦٩) البوذية وأفرادها المنتمين لها، ربما يستغربون خاصة إن كانوا يعلمون ببعض ما تدعو له البوذية من تعاليم، خاصة أنها تؤكد على السلام واللاعنف، لكن واقعيا يحدث غير ذلك، حيث نجح الرهبان المتشددون الدمويون في تحريف مبدأ الأهيمس (ahimsa) أو اللاعنف، الذي يعتبر أحد المبادئ الخمس الأساسية للتعاليم البوذية، وقد قام المتشددون بتحريف هذا المبدأ وفقاً لإدعاء (الدفاع الشرعي عن النفس) ومدخل (النية) على حد زعمهم (في إشارة إلى مبدأ بوذي آخر يُعرف بالتناسخ)، وقد استخدم الرهبان المتشددون وأتباعهم في ميانمار هذا الاعتقاد بغية تبرير تجريد المسلمين من الإنسانية، وتصنيف العنف ضدهم باعتباره نوعاً من أنواع الدفاع عن النفس، ما دام بالإمكان إثبات "حسن نوايا" الرهبان.

قال "مايكل جرايسون" حول هذه النقطة عَبْر وكَالة "إيرين": "في التقاليد البوذية، النية تُعد استثناءً من القاعدة عند ارتكاب العنف"، وأضاف: "إذا اعتَبر العنف وسيلة لحماية البوذية وكان لدى مرتكبه أفكاراً طاهرة تهدف لمساعدة البوذية أو الدفاع عنها، عندئذ يصبح مقبولاً".

لكن أعضاءً في الطائفة البوذية الدولية أدانوا ما أسمونه التلاعب بالاستثناء لتبرير العنف. وقال "ريتشارد جومبريتش"، مؤسس ومدير "مركز أوكسفورد" للدراسات البوذية، في إشارة إلى استمرار العنف ضد المسلمين في ميانمار وسريلانكا وجنوب تايلاند: "نشعر بالخجل الشديد من المعاملة المُروعة التي تتم تجاه المسلمين الآن في بعض الدول البوذية". وأضاف جومبريتش أن "البوذيين من الثيرافادا، خاصة قادتهم، يخونون قيم اللاعنف في البوذية، ناهيك عن اللطف والرحمة".

إن المتابع لأداء رهبان حركة (٩٦٩) البوذية المتطرفة في ميانمار يتضح له أنهم خالفوا التعاليم والوصايا التي تركها بوذا وراءه لأتباعه، فلم يطبقها اليوم هؤلاء الرهبان البوذيون قادة هذه الحركة حق التطبيق، وأكبر دليل على ذلك ما نراه يُرتكب في حق مسلمي الروهينجا من قتل وتشريد وتنكيل، من قبل رهبان هذه الحركة وطائفة "المانغ" البوذية، حيث لا يكاد يمر يوم إلا وتُدوّن ميانمار سطرًا آخر في مأساتها، وتنكأ جُروحًا متعددة ومتوالية.

وهكذا تنطلق حركة (٩٦٩) البوذية يتستر قادتها من الرهبان خلف ستار الدين، ويحميها نظام عسكري قمعي كل هدفه أن تظل مصالحه محمية عبر الأكثرية الحاقدة، في ظل نظام دولي متخاذل يحقق مصالحه بالسيطرة على قادة هذه الدولة المحورية التي تمثل نقطة هامة في خريطة العالم بين الشرق والغرب، الشرق بقيادة الصين وروسيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا.

الموجة الحالية من الانتهاكات والجرائم ضد الروهينجا.. ما بعد حركة (٩٦٩)

في موجة جديدة من موجات العنف التي تستهدف مسلمي "الروهينجا" بولاية أراكان (راخين) في دولة ميانمار، تجري منذ أكثر من عامين وحتى يومنا هذا عملية تطهير عرقي ضدهم من قبل البوذيين المتطرفين بمساندة الحكومة الميانمارية، وتصاعدت وتيرة هذه العملية جراء قتل مجموعات بوذية متطرفة لعشرة من دعاة المسلمين في شهر يونيو/حزيران عام ٢٠١٢م لدى عودتهم من العمرة، حيث قامت هذه المجموعات بضرب الدعاة بأبشع الصور حتى أودت بحياتهم، وذلك بعدما اتهمتهم ظلما وجوراً بالوقوف وراء مقتل فتاة بوذية بعد اغتصابها. الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب شاملة على الروهينجيين في إقليم (أراكان) من قبل مجموعات بوذية مسلحة بالأسلحة البيضاء والعِصِيّ، تمارس فيها كافة أعمال القتل والتعذيب وحرق وهدم بيوت مسلمي الروهينجا.

ويقف وراء هذه الموجة من عمليات العنف والتطهير العرقي ضد الأقلية الروهينجية، مجموعة الرهبان البوذيين الراديكاليين المنضوين تحت حركة أو منظمة (٩٦٩)، هذا الرقم الذي أضحى يثير الفزع وينشر الرعب داخل نفوس المسلمين المستضعفين في ميانمار، لأنه يحمل رائحة الغدر والدم وملطخ بمرارة اغتصاب النساء وحرق الأحياء، إنه الرقم الذي يمثل اسم الحركة التي لم تستطع دولة أن تضعها في قائمة المنظمات الإرهابية في العالم، ربما لسبب واحد فقط أن ضحاياها من المسلمين!.

إن حركة (٩٦٩) البوذية بزعامة الراهب المتطرف "آشين ويراثو" Ashin Wirathu تقوم بشن حملات تحريضية ضد الروهينجا، وتحث على مقاطعة المسلمين تجاريا، وعلى استخدام العنف ضدهم. ورغم وجود أكثر من (١٣٥) عرقية داخل دولة ميانمار، إلا أن حركة (٩٦٩) في دعوتها إلى تطهير ميانمار تطهيرا عرقيا تخص بها العرقية الروهينجية وهي العرقية الوحيدة المسلمة في ميانمار، فتقوم بنشر العصبية الدينية والقومية بين الأغلبية البوذية، وتعمل على تقليل عدد المسلمين وتهجيرهم وتشريدهم من إقليم أراكان ذي الأغلبية المسلمة، عبر استخدام العنف والتضييق عليهم في كل نواحي الحياة، مما جعل "الأمم المتحدة" تعتبر الأقلية الروهينجية واحدة من أكثر الأقليات المضطهدة في العالم.

والمسلمون الباقون في ميانمار يعانون أشد المعاناة من هذه الحركة التي لا تقف جرائمها الإرهابية بحقهم عند حد، فيقول الباحث الروهنجي "أيوب السعيدي" إن "المجموعات البوذية المتطرفة تتجول ليلا في المدن والقرى التي يعيش فيها الروهينجيون لتهديد أمنهم ونهب ممتلكاتهم وخطف بناتهم، والقوات الحكومية في ميانمار تكتفي غالبا بموقف المتفرج حيال تلك الأحداث في أغلب الأحوال، وربما تتواطأ مع البوذيين وتشاركهم في أعمال النهب والسرقة وتهديد الأهالي المدافعين عن ممتلكاتهم بإطلاق الرصاص تجاههم".

وتمنع تلك المجموعات المتطرفة وبتواطؤ من الحكومة الميانمارية وصول الإغاثات الإنسانية للمسلمين المنكوبين، ويقودون المسيرات ويقومون باحتجاجات عارمة في أراكان للمطالبة بطرد المنظمات الإغاثية العاملة في مناطق وجود اللاجئين الروهينجيين، ومنع الوفود الدولية من زيارة مخيماتهم التي تزداد أحوالها المأساوية سوءا يوما بعد يوم.

وإزاء ذلك، فإن أداء الحكومة في دولة ميانمار يطرح التساؤلات حول حقيقة موقفها مما يحدث تجاه طائفة من مواطنيها وهم المسلمين الروهينجيين، فهي تتحمل كامل المسؤولية عن حمايتهم والحفاظ على حقوقهم. فعلى الرغم من توقيع الحكومة الميانمارية على الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ورغم التزامها المعلن بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛ لم تتخذ الحكومة أي إجراء حقيقي لحماية الروهينجا ومعالجة العنف أو وقف خطاب الكراهية.

إن سلطات حكومة ميانمار مازالت تمارس بكل وضوح وقوة الخطط القديمة إزاء مسلمي الروهينجا، لإرغامهم على الهجرة أو التخلي عن هويتهم الدينية، وهذه قائمة ببعض الجرائم والانتهاكات ضد الروهينجا:

(١)حظر التنقل والسفر :

فرضت السلطات الميانمارية القيود بكل قوة وشدة على تنقل المسلمين الروهنجيا في داخل البلد وخارجه، حيث لا تسمح لهم بالتنقل من حدود مخفر إلى أخر بدون تصريح سابق من الهيئة الحكومية المعنية، وهكذا كان إقليم أراكان المسلم قد تحول إلى معتقل كبير أو سجن عمومي.

(٢)المجازر والتعذيب والاعتقال :

تقوم قوات الحكومة الميانمارية البوذية من وقت لآخر بحملات قمعية ضد المسلمين الروهينجا في أراكان، يقتل خلالها كثير منهم بدون أي ذنب أو جريمة. وتعتقل منهم المئات والآلاف بناء على تهم باطلة، وتعرضهم لأشد أنواع العذاب والإجراءات التعسفية اللإنسانية. دون الاهتمام بأية من ردود الفعل الواردة في تقارير الهيئات والمنظمات العالمية الحقوقية التي تثبت أن الحكومة الميانمارية قد ارتكبت مخالفات شديدة للحقوق الإنسانية الأساسية والطبيعية في أراكان وميانمار.

(ج) مصادرة الأوقاف والأراضي الزراعية والحجز على مخازن الأغذية :

تقوم الحكومة بفرض ضرائب باهظة على منتجات المسلمين الزراعية بحيث لا يقدر المسلمون على

دفعها. فالسلطات الحكومية البوذية تأتي المزارعين وبيوت المسلمين وتنتزع قوتهم وقوت عيشهم الاحتياطي، وتحجز على أراضيهم، وهكذا يتعرض مسلمو الروهينجا لمعاناة المجاعة الدائمة.

(د) إقامة مستوطنات بوذية جديدة :

للإخلال بالتركيبة السكانية لإقليم آراكان وتحويل مسلمي الروهينجا فيه إلى أقلية، قامت الحكومة الميانمارية بإسكان مستوطنات بوذية جديدة في كل مكان على أراضي المسلمين المغتصبة. وقام هؤلاء المستوطنون البوذيون بتأييد من السلطات البوذية وإشرافها بإثارة الفتنة الطائفية، ومارسوا أعمال النهب والسلب في مناطق الروهينجا.

(ه) إقامة الحواجز والعراقيل أمام النشاطات التجارية والاقتصادية :

تقوم السلطات البوذية بمنع الروهينجيين من جميع أنواع النشاطات التجارية والاقتصادية حتى التجارة البسيطة أيضاً. فمثلا، معظم سدود توليد الروبيان والأسماك التي كانت تقع على مصب نهر "ناف" والتي كانت في حيازة الروهينجيين، قد تم الحجز والاستيلاء عليها بكل قوة وجبروت من قبل الحكومة الميانمارية البوذية.

(و) الأعمال القسرية والنهب والاغتيالات :

كثيراً ما يتم إلزام مسلمي الروهينجا على القيام بالأعمال قسرا ويجبرون على العمل بدون أي تعويض ولفترة الطويلة، وقد قتل منهم الكثيرون على أيدي القوات المسلحة الميانمارية وقوات الأمن الحدودية أثناء هذه الأعمال والخدمات الإجبارية.

(ز) انتهاك حرمات النساء :

انتهاك حرمات النساء وهتك أعراضهن صار من الأمور العادية للسلطات الميانمارية، فرجال الجيش وقوات الأمن الحدودية والمشاغبون يطوفون بالليل قرى المسلمين ويخلون بيوتهم، ويقومون بالعمليات الإرهابية وانتهاك حرمات النساء وهتك أعراضهن بقوة الأسلحة. وليس هناك عقاب أو جزاء لمن يفعل هذا بل يقبض على مسلمي الروهينجا الذين يرفعون الشكاوى ويودعون في المعتقلات إلى أجل غير معلوم.

(ح) إثارة الاضطرابات لقتل الروهينجيين :

كثيراً ما تنفجر الاضطرابات العنيفة الدامية في مختلف أنحاء "آراكان" بين وقت وآخر، ويقوم بإثارة هذه الاضطرابات المتطرفون البوذيون بالتنسيق مع الحكومة الميانمارية، ونتيجة لهذه الاضطرابات يقتل مئات المسلمين الروهنجيين وتنهب بيوتهم.

(ط) انتهاك حرمة مقدسات المسلمين والكتب الدينية :

كثير من المدارس والمساجد في "آراكان" قد تم الاعتداء عليها وإحراقها، والكثير أيضا قد تم تدميرها، والبعض الآخر قد تم إقفالها. وتم تحويل الكثير من مقابر المسلمين حظائر للخنازير، أما الكتب الدينية فدائما ما يتم إحراقها.

(ي) فرض القيود على الحج والأضاحي :

فرضت السلطات الميانمارية القيود الكثيرة على شؤون مسلمي الروهينجا الدينية، وعلى وجه الخصوص يمنع الروهينجيين من أداء فريضة الحج وذبح الأضاحي.

أندرو أر.سي. مارشال

جيسون زيب

شهادات

هذه شهادات لـ (ستة) من الناشطين الحقوقيين والكتاب الصحفيين والمراسلين لوكالات أنباء ومحطات تلفزة عالمية، كسروا حاجز التعتيم المضروب من حكومة ميانمار حول ما يحدث من جرائم إنسانية بشعة في حق مسلمي الروهينجا، وغامروا بالسفر إلى مسرح الأحداث في إقليم أراكان (الراخين)، وقدموا خلالها مشاهداتهم ورؤيتهم ولقاءاتهم بالفرقاء وروايات وشهادات الضحايا وذويهم للوقائع المأساوية التي عاشها شعب الروهينجا، خلال الموجة الحالية من الانتهاكات والجرائم ضد الروهينجا والتي بدأت منذ منتصف يونيو/ حزيران ٢٠١٢م والمستمرة حتى الآن، وقد رتبنا هذه الشهادات من الأقدم إلى الأحدث حسب تاريخ نشرها.. والشهادات الستة هي:

١- شهادة "جيسون زيب" و"أندرو أر.سي. مارشال" مراسلا وكالة رويترز

شهادة "جيسون زيب" و"أندرو أر.سي. مارشال" مراسلا وكالة رويترز، حول مذابح شهر أكتوبر ٢٠١٢م، ونشرت بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢م بعنوان: "في ليلة من ليالي الأحد الحارة بقرية نائية في ميانمار لكَمَ "تون نينج" زوجته وفتح أبواب جهنم". وهذا نصها:

كانت ترديد أرزا لأبنائهما الثلاثة، وقال لها إنه لا يمكنهم الحصول عليه.. القيود الشبيهة بإجراءات التمييز العنصري حالت دون قدرة المسلمين مثل "تون نينج" على العمل عند البوذيين في ولاية الراخين (أراكان) على الحدود الغربية لميانمار، مما أدى إلى فقدان "تون" العامل البالغ من العمر ٣٨ عاما عمله.

وتعالى صوت الزوجين ولَكَمَ "تون" زوجته وتدخل الجيران لتهدئة الزوجين.. وأثار هذا الهياج بوذيين راخين عرقيين في القرية المجاورة الذين بدأوا يوجهون إهانات للمسلمين. والعلاقات بين المسلمين والبوذيين الراخين متوترة بالفعل لدرجة أنه جرى تمركز ستة جنود في الجوار. وعلى الفور حاصر مئات من الراخين البوذيين قرية "تون نينج"، وغرقت ميانمار في أسبوع من العنف الطائفي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢م، وتشير تقديرات رسمية إلى أنه أسفر عن مقتل (٨٩) شخصا وهو أسوأ عدد للقتلى خلال عقود من الزمان.

وتكشف التوترات عن الجانب المظلم من تاريخ ميانمار إذ أطلقت العنان للكراهية العرقية التي كانت مكبوتة خلال ٤٩ عاما من الحكم العسكري.

وهذا اختبار صعب للحكومة الاصلاحية التي تشكلت قبل ١٨ شهرا في واحدة من أكثر الدول الآسيوية تنوعا من حيث العرق. أطلق سراح منشقين سجناء وجرت انتخابات حرة ورفعت الرقابة في تحول ديمقراطي سلس، لدرجة أن الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" من المقرر أن يقوم بزيارة لتهنئة البلاد في ١٩ نوفمبر تشرين الثاني.

وبرأت وسائل الإعلام الحكومية بشكل كبير السلطات من أي دور في التوترات التي وقعت في أكتوبر تشرين الأول مصورة إياها على أنها اندلاع عفوي للعنف كثيرا ما كان ينتهي بحرق المسلمين لمنازلهم.

إلا أن المقابلات التي تجريها "رويترز" ترسم صورة مقلقة بشكل أكبر.. قالت مصادر عسكرية بالحكومة المركزية لرويترز إن الهجمات كانت منظمة. قاد الهجمات راخين قوميون على صلة بحزب سياسي قوي في الدولة بتحريض من رهبان بوذيين. وقال بعض شهود العيان إن الهجمات في بعض الأوقات كانت بتحريض من قوات أمن محلية.

نفى زعيم في حزب تنمية أقليات الراخين الإقليمي قيام الحزب بأي دور في تنظيم الهجمات إلا أنه اعترف بامكانية ضلوع أنصار له.

وقال "أو هلا سو" لرويترز في مقابلة "عندما يثور الناس بمشاعر قومية عرقية عالية يكون من الصعب إيقافهم".

وشهدت بلدتا "بوكتاو" و"كياوكفيو" شبه طرد جماعي للسكان المسلمين، فيما يمكن أن يكون بمثابة تطهير عرقي. وشهدت قرية مذبحة لعشرات المسلمين بينهم ٢١ إمرأة.

وتشير المقابلات التي جرت مع مسؤولين حكوميين وعسكريين ورجال شرطة وزعماء سياسيين وعشرات البوذيين والمسلمين على مساحة شاسعة من منطقة الصراع، إلى أن ميانمار تدخل مرحلة أكثر عنفا من اضطهاد ٨٠٠ ألف شخص معظمهم من مسلمي الروهينجا، الذين يمثلون أقلية في دولة أغلب سكانها من البوذيين.

عاش مسلمو الروهينجا لأجيال في ولاية الراخين، إلا أن الراخين البوذيين وآخرين من سكان ميانمار ينظرون إليهم على أنهم مهاجرون غير شرعيين من بنجلادش المجاورة لا يستحقون حقوقا أو تعاطفا. ويرفض الراخين تعبير "الروهينجا" ويصفونه بأنه اختراع حديث، ويشيرون إليهم بدلا من ذلك "بالبنغال" أو "كالار" وهو تعبير فيه تحقير للمسلمين أو للناس من أصل جنوب آسيوي.

وتصاعد العنف خلال شهر أكتوبر ضد مسلمي الروهينجا. وأسفرت موجة (سابقة) من الاضطرابات في يونيو حزيران عن مقتل ٨٠ شخصا على الاقل. وبعد ذلك فرضت حكومة ولاية الراخين سياسة فصل بين المسلمين والبوذيين في منطقة في مثل مساحة سويسرا.

ووفقا لاحصاءات رسمية فإن أكثر من ٩٧ بالمئة من ٣٦٣٩٤ شخصا فروا خلال أعمال العنف الأخيرة من المسلمين. ويعيش كثيرون الآن في مخيمات لينضموا إلى ٧٥ ألفا معظمهم من الروهينجا الذين شردوا في يونيو. وأبحر آخرون إلى بنجلاش وتايلاند وماليزيا على قوارب متداعية، وتشير تقارير إلى أن قاربين انقلبا وعلى متنهما ما يصل إلى ١٥٠ شخصا يعتقد أنهم غرقوا.

وليست هناك أدلة تشير إلى أن الحكومة القومية التي يهيمن عليها البوذيون تعزز العنف. إلا أنها توقعت فيما يبدو وقوع اضطرابات ومن ثم نشرت قوات بين القرى المسلمة والبوذية قبل شهر بعد شائعات بهجمات.

وقال شوي هلي مونج (٤٣ عاما) شيخ قرية "بيك تاي" حيث تتكدس الأسر المسلمة الفقيرة في منازل من القش دون كهرباء: "هذه عنصرية... يمكن للحكومة أن تحل ذلك إذا أرادت في غضون خمس دقائق. ولكنها لا تفعل شيئا".

وأعمال عنف الراخين اختبار أيضا لـ"أونج سان سو كي" الحاصلة على جائزة نوبل للسلام وزعيمة المعارضة الآن في البرلمان، والتي فشل حيادها في نزع فتيل التوترات ويخاطر بإضعاف صورتها كقوة معنوية قادرة على التوحيد بين الأطراف. وتقول "سو كي" وهي بوذية إنها ترفض مساندة جانب على آخر.

واستقرار واحدة من أكثر المناطق الاستراتيجية تجاريا في ميانمار معرض للخطر، وكذلك الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت مع تخفيف العقوبات الاقتصادية الغربية. وعلقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات ولكن لم ترفعها تماما، وجعلت حل الصراعات العرقية شرطا مسبقا لمزيد من المكافآت.

وامتد الصراع في ولاية الراخين وفي الآونة الأخيرة وصل إلى مناطق كان المسلمون يعيشون فيها بسلام جنبا لجنب مع البوذيين.

في "بيك تاي" ألقى بوذيون راخين قنابل حارقة على أكواخ خشبية في حين فر "تون نينج" وجيرانه. وقال محمد أمين (٦٢ عاما) إنه ضرب بأنبوب معدني إلى أن شرخت جمجمته. وانتهت أعمال العنف الأولية بعد أن أطلق جنود نيران أسلحتهم في الهواء واعتقلوا أحد الراخين.

ولكن إراقة الدماء هذه كانت مجرد البداية..

في الصباح التالي.. في يوم الإثنين الموافق ٢٢ أكتوبر تشرين الأول، تجمع المئات من الراخين في المشارف الجنوبية لبلدة "مروك أو" وهي عاصمة قديمة مليئة بالمعابد البوذية على بعد نحو ٢٤ كيلومترا إلى الشمال من "بايك تاي". بعد ذلك توجهوا إلى "تا يت أوك" وهي قرية صيد يسكنها مسلمون عددهم نحو ١١٠٠ نسمة وأضرموا النار في المنازل المصنوعة من الخيزران.

وقال "كين سين اونج" (٦٥ عاما) وهو مزارع من الراخين من قرية بوذية مجاورة "إن السكان المسلمين فروا من القرية باستخدام قوارب إلى قرية "با رين" المجاورة وتتبعهم الراخين الذين بلغ عددهم في نهاية الأمر نحو ألف شخص".

لم يتعرف على وجوه الأفراد في هذه المجموعة من الراخين ووصفهم بأنهم "دخلاء" وقال إنه يعتقد أنهم جاءوا من "مروك أو". وذكر سكان قرى من البوذيين والمسلمين إن المئات يتدفقون عبر نهر صغير يفصل بين القريتين وجاء آخرون بالقوارب. وبحلول الظهيرة كان هناك نحو أربعة آلاف من الراخين.

وأوضح شهود أن أربعة جنود أطلقوا أعيرة نارية في الهواء لتفرقة الحشود لكن كان من السهل التغلب عليهم. وصد المسلمون الهجوم بالحراب والمناجل وأحرقوا مضربا للأرز وعددا من منازل الراخين. وأطلق الراخين النار من بنادق بدائية.

وقال "ام. في كريم" (٦٣ عاما) وهو من الزعماء المسلمين في "با رين" إن ستة مسلمين قتلوا منهم امرأتان وهو عدد أكده الجيش. وقال هو وسكان قرى آخرون إنهم رأوا وجوها يعرفونها جيدا وأفراد شرطة يرتدون الزي الرسمي بين الحشد الغاضب.

وقال "كريم" الذي لديه أصدقاء في القرية البوذية "لا أعلم الآن لماذا حدث هذا". شعر المزارع البوذي "كين سين أونج" بالحيرة أيضا.. إذ أنه لسنوات ظل يعمل في حقول الأرز جنبا إلى جنب جيرانه المسلمين. وقال "لم تكن هناك مشكلات لدينا قبل ذلك".

تجنبت مجتمعات مثل "با ري" العنف الذي شهدته البلاد في يونيو. لكن توترات جديدة ظهرت بعد الفصل الذي حدث لاحقا بين القرى المسلمة والبوذية، وهو أمر فرضته الحكومة البوذية للولاية بهدف منع المزيد من العنف لكنه أتى بنتيجة عكسية.

لم يعد سكان القرى المسلمون من الفقراء يشترون الأرز وغيره من الإمدادات في بلدات بوذية. ويقول أشخاص أجريت معهم مقابلات في ست قرى مسلمة "إن مخالفي هذه الأوامر كانوا أحيانا يضربون بعصي أو باليد ليكونوا عبرة للآخرين.. كما أن شباك الصيد كانت تصادر".

قال المزارع كين سين اونج "إن الظروف زادت صعوبة مع تدني مخزون الأرز، في الوقت الذي بلغ فيه موسم الأمطار الموسمية أوجه في أكتوبر تشرين الأول. سرق بعض سكان القرى الأرز من مزارعين بوذيين مما أدى إلى تفاقم الغضب".

وبحلول الساعة الرابعة والنصف عصرا في يوم الاثنين أيضا، احتشد عدة آلاف من الراخين خارج قرية "سام با لي" الواقعة في بلدة "مينبيا" المجاورة. وفي هذه المرحلة كان نمط معين من المواقف تجاه المسلمين قد تكوّن.

قال أحد مشايخ القرية "إن الراخين حاصروها وألقوا قنابل حارقة وأطلقوا النار من بنادق بدائية. رد المسلمون الهجوم وأحيانا كان ذلك باستخدام الحراب أو المناجل لكن عددهم كان أقل. أطلق جنود من القوات الحكومية أعيرة في الهواء. وبحلول الوقت الذي غادر فيه الحشد قرية (سام با لي) الساعة السادسة مساء كان رجل مسلم لقي حتفه وسوي ثلثا ٣٣١ منزلا بالأرض".

وبحلول الليل فرضت "مروك او" و"مينبيا" حظر تجول من الساعة السابعة مساء بالتوقيت المحلي حتى الساعة الخامسة صباحا. ولكن الأسوأ وقع..

بدأ يوم الثلاثاء بمذبحة. زار مراسلو رويترز عشرات القرى في ولاية راخين. لكن كانت هناك قرية واحدة فقط منع الجنود والشرطة المراسلين من دخولها وهي قرية "يين تي" النائية المطلة على نهر والواقعة عند سفح جبل "تشين".

ما حدث هناك يشير إلى وجود حشد أكثر جرأة وتنظيما بمساعدة من أفراد من الشرطة إما متواطئين وإما متقاعسين.

قال أحد السكان اتصلت بهم رويترز إنه بحلول السابعة من صباح يوم الثلاثاء، كان المئات من الراخين قد وصلوا بقوارب لتطويق قرية "يين تي". وبحلول عصر ذلك اليوم كان سكان القرية من المسلمين يصدون موجات من الهجمات. وقال الساكن إن أطفالا منهم اثنان صغار من أبناء عمه قتلوا على يد راخين يحملون سيوفا، وأحرقت أغلب المنازل.

قال "موسى دولا" وهو مزارع مسلم من قرية مجاورة إنه سمع أصداء نيران الساعة الخامسة مساء. اتصل أحد سكان "يين تي" هاتفيا بجيران موسى دولا وقال إن الشرطة تطلق النار عليهم. وأخذ مزارع آخر بدا

عليه التوتر يروي لـ"رويترز" كيف أنه رأى من مكان بعيد أفراد الشرطة وهم يفتحون النار من الطرف الغربي للقرية، وكان هذا أيضا الساعة الخامسة مساء تقريبا.

والعدد الذي أعلن رسميا للقتلى هو خمسة من الراخين و٥١ مسلما قتلوا في "يين تي" منهم ٢١ امرأة مسلمة، طبقا لما قاله ضابط شرطة في "نايبيداو" العاصمة الجديدة لميانمار. ونفى أن تكون قوات الأمن قد فتحت النار أو تواطأت مع الحشود الغاضبة. تحدث الساكن في "يين تي" عن عدد أكبر من القتلى وذكر أن ٦٢ شخصا دفنوا في قبور صغيرة ضمت كل منها عشر جثث.

ومع احتراق "يين تي" فر من تبقى من نحو أربعة آلاف من مسلمي الروهينجا من ميناء "بوكتاو" الكبير في فرار جماعي بحرا بدأوه قبل خمسة أيام.

وقال مصدر عسكري إن التوترات تصاعدت منذ ١٢ أكتوبر تشرين الأول عندما قتل أربعة صيادين من الروهينجا قبالة "بوكتاو". بعد ذلك أمرت السلطات المحلية الروهينجا بالبقاء في قراهم حرصا على سلامتهم. ولا يمكن للرجال العمل في البلدة ولا يجرؤ كثيرون على الخروج للصيد.

قال "نوم ماروت" (٤٨ عاما) "أعطتنا الحكومة طعاما لكن هذا لم يكن كافيا... لم نجرؤ على البقاء".

بدأ الروهينجا في "بوكتاو" التدفق على القوارب للقيام برحلة تستغرق ساعتين إلى مدينة "سيتوي" عاصمة الولاية. منزل "نوم ماروت" الجديد لا يعدو كونه خيمة من التاربولين في مخيم متداع مزدحم بالفعل بعشرات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا مع أعمال العنف التي شهدتها البلاد في يونيو حزيران.

وبعد نحو ٣٠ دقيقة من بدء القارب رحلته في البحر، قال شهود إن النيران أشعلت في حيين للروهينجا في "بوكتاو". ودمر ٣٣٥ منزلا. غطت جدران المسجد المحترق الذي كان مزدحما يوما ولم يتبق منه سوى الأساسات عبارات تقول "الراخين سيشربون دم الكالار" في إشارة إلى الكلمة الدارجة المستخدمة للإشارة إلى المسلمين.

يصر "كاي اي" نائب رئيس بلدية "بوكتاو" على أن الروهينجا أضرموا النار في منازلهم ويلقي باللوم في المشكلات الطائفية على المسلمين الذين تضاعف عددهم خلال عشر سنوات. وقال "المسلمون يريدون كل الناس أن يصبحوا مسلمين. هذه هي مشكلة المسلمين... أغلب المسلمين هنا غير متعلمين لذلك فإنهم يميلون إلى الغلظة أكثر من الراخين". حل ليل الثلاثاء وانفتحت بوابة جديدة للجحيم في "كياوكفيو" وهي بلدة هادئة على بعد ١٠٥ كيلومترات جنوب شرقي "سيتوي" ولها أهمية استراتيجية، إذ تخرج أنابيب للغاز والنفط من هذه البلدة عبر ميانمار إلى شمال غرب الصين المتعطش للطاقة.

وحتى الآن تستهدف أعمال العنف مسلمي الروهينجا. ونحو خمس سكان "كياوكفيو" البالغ عددهم ٢٤ ألف نسمة من المسلمين وكثير منهم من جماعة كامان العرقية. وتعتبر جماعة كامان واحدة من الجماعات العرقية الرسمية في ميانمار البالغ عددها ١٣٥ وتحمل هذه الجماعات الجنسية ويصعب التمييز بينها وبين الراخين البوذيين.

وعاش أغلب مسلمي "كياوكفيو" في حي "بيكيساكي" الشرقي الذي يقع بين مجتمعات الراخين وخليج البنغال.

وبدأت العلاقات بين الطائفتين تتدهور بعد أعمال العنف التي وقعت في يونيو حزيران. وأذكى تدمير حشود غاضبة معابد بوذية في بنجلادش التي يغلب على سكانها المسلمون في أوائل أكتوبر تشرين الأول العداء.

اندلع الحريق الأول في حي "بيكيساكي" الشرقي ليل الثلاثاء، وسريعا شبت النيران في عشرات من

منازل المسلمين والراخين. وتحولت الشوارع حول المسجد الجامع بالقرية القديمة وهو أحد مسجدين بالحي إلى الخط الأمامي في معارك حامية بين الطائفتين.

قاتل الراخين بالسيوف والقضبان الحديدية وخاض المسلمون المعركة بالرماح.

كان البحر من ورائهم فلم يستطع مسلمو حي "بيكيساكي" الفرار من حشود الراخين التي كانت ضخمة بدرجة لم تستطع معها قوات الجيش والشرطة التي تراوح عددها بين ٨٠ و١٠٠ فرد السيطرة عليهم.

وقال اللفتنانت "ميينت خين" قائد مركز شرطة كياوكفيو "لم نستطع السيطرة عليهم".

وأضاف "إن الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية لتفريق حشود المسلمين والراخين". وقال مصدر بقوات الأمن إن الجيش أطلق الذخيرة الحية لكن من الواضح أنه لم يطلقها على الحشود. وقال عاملون بمستشفى "كياوكفيو" لـ"رويترز" إنهم عالجوا إصابات بشفرات وحروق لكنهم لم يستقبلوا مصابين بأعيرة نارية.

في الصباح التالي اشتعلت النيران في بقية أجزاء "بيكيساكي".

وقال "ميينت هلينج" وهو مسؤول محلي من البوذيين إن الحرارة كانت "أشد من محرقة". وأضاف "أحرقت سعف النخيل الذي يبلغ ارتفاعه خمسة طوابق".

وبدأ رجال الراخين يتدفقون من القرى المجاورة. ويظهر تسجيل فيديو لم يتم نشره وسجله مصور هاو شبانا يرتدون عمامات حمراء يدخلون البلدة في قافلة من الجرارات.

وقال شهود من المسلمين والراخين إن هؤلاء ساعدوا في ترويع المسلمين الذين يعيشون في أماكن أخرى من "كياوكفيو". وقال اللفتنانت بالشرطة "ميينت خين" إن قوات الأمن كانت تحت ضغط شديد حال دون منعهم.

وأخرج رجال يحملون سيوفا "سوسو" (٣٩ عاما) وزوجها "ثان توا" (٤٨ عاما) من منزل في غرب كياوكفيو. وقالت "سوسو" وهي تشير الى ذراعيها وساقيها "أصابوه بجروح هنا وهنا وهنا".

وتعرفت على الكثير من مهاجميها. وقالت إنهم من الجيران. ركضت "سوسو" لتستنجد ببعض الجنود الذين رافقوها لإنقاذ زوجها. لكنه كان قد فارق الحياة.

ولم تستطع سوى قوتين أن تجبر المهاجمين على التوقف. كانت الأولى الجيش الوطني الذي فرق الحشود بإطلاق النيران في الهواء. أما القوة الثانية فكانت مسؤولين من الراخين البوذيين مثل "ميينت هلينج".

وقال مسلمون محليون إن بعض المسؤولين انضموا الى الحشد لكن آخرين واجهوه. وفي مواجهة صيحات "اقتلوا حامي الكالار" في إشارة الى الروهينجا حاول "ميينت هلينج" (٦٨ عاما) تهدئة الراخين الغاضبين أمام منازل المسلمين من الكامان في حيه. وقال "لو لم نحم الكامان لدمرت منازلهم ومات الناس".

في الصباح بدأ الجيش يجلي المسلمين بالحافلات إلى مخيم للنازحين يخضع لحراسة خارج البلدة.

في حي "بيكيساكي" الذي كان لايزال مشتعلا لم يكن لدى المسلمين سوى مخرج وحيد هو البحر. استعدت قافلة من زوارق الصيد لمغادرة شواطئه التي تصاعدت منها النيران.

وقال عبد الله (٣٥ عاما) وهو صياد من الروهينجا "سبح الناس إلى الزوارق لكن تمت مطاردتهم وطعنهم قبل أن يصلوا إليها".

وقالت "زانابيبي" (٤٦ عاما) وهي امرأة من طائفة الكامان إنها كانت تراقب من زورق فيما انقض ثلاثة رجال من الراخين يحملون سيوفا على مراهق مسلم وأضافت "رأيتهم... مزقوا جسده إلى أربعة أجزاء".

ويزعم الراخين البوذيون أنهم شهدوا أعمالا وحشية أيضا. وقال "ميينت هلينج" إنه رأى مسلما على زورق مغادر يرفع رأسا مقطوعا لأحد الراخين.

وقال شهود إنه عند الظهر أبحر ٨٠ زورقا على الأقل حمل الكثير منها ١٣٠ شخصا أو أكثر إلى "سيتوي". وتم نقل ١٧٠٠ غيرهم من المسلمين أو أكثر إلى معسكر يحرسه الجيش خارج كياوكفيو.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى معركة غير متوازنة في كياكفيو. ومن بين ١١ قتيلا هناك تسعة مسلمين. وكل المنازل التي احترقت تقريبا البالغ عددها ٨٩١ هي منازل مسلمين. وهدمت أربعة من خمسة مساجد في كياوكفيو.

ولم يُظهر رجل أعمال كبير في كياوكفيو طلب عدم نشر اسمه تعاطفا يُذكر مع جيرانه السابقين. وقال "الأغلبية لقنتهم درسا".

ووقعت أحدث موجة عنف في "كياوكتاو" وهي بلدة تقع شمالي "سيتوي" عاصمة الولاية. وفي هذه المرحلة أطلق الجيش النار على الحشود – ولأول مرة قتل البوذيين الذين كان يُتهم على مدى فترة طويلة بالانحياز لهم.

وقال "اونج كياو مين" (٢٨ عاما) وهو من الراخين في "تاونج بوي" وأصيب برصاصة في قدمه "إن الجنود فتحوا النار لمنع قرويو الراخين الذين يستقلون زورقين من الإغارة على مسلمي الروهينجا". وأضاف "لا أعرف لماذا أطلق الجيش النار علينا". وقال قرويون إن شخصين قتلا وأصيب عشرة بجروح.

وفي واقعة منفصلة في نفس اليوم، قال شاهد لـ"رويترز" إن قوات الأمن أطلقت النار على مشارف راخين وكيوكتاو ما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة بجروح.

وبدا أن إطلاق النار يوجه رسالة للحشود. فتوقف العنف في ذلك اليوم.

وأقر ضابط شرطة كبير في "نايبيداو" أن الشرطة أجبرت على إطلاق النار على المسلمين وعلى الراخين في إطار محاولتها قمع الحشود الضخمة.

وبلغ العدد الرسمي للقتلى في أعمال العنف في أكتوبر تشرين الأول ٨٩ قتيلا. وقد يكون الرقم الفعلي أكبر. ولم يتضح بعد مدى القتل في قرية "ين تي". وتؤكد التقارير أن عشرات المسلمين الفارين من "بوكتاو" غرقوا بعد أن اقتحم الراخين زوارقهم. وتم تدمير نحو ٤٧٠٠ منزلا في ٤٢ قرية.

وحذر رئيس ميانمار "ثين سين" في ذلك اليوم (الخميس) في بيان من أن "الأشخاص والمنظمات" التي كانت وراء العنف في ولاية راخين سيكشفون ويحاكمون. وقالت مصادر عسكرية لـ"رويترز" إن الحشود كانت جيدة التنظيم يقودها المحرضون الرئيسيون الذين كانوا ينتقلون من قرية لأخرى.

وفي "كياوكفيو" لم تعتقل الشرطة سوى سبعة حتى الآن، ستة منهم كانوا يسرقون. وفي "موروك أو" حيث وقعت أغلب عمليات القتل، لم يعتقل سوي ١٤ شخصا. فالحصانة التي يبدو أن المحرضين يتمتعون بها توجه رسالة مقلقة للمسلمين في ميانمار.

وعرّف ضابط مخابرات، وهو على علم مباشر بالعمليات الأمنية في الولاية، قادة الخلايا المشتبه بها بأنهم متطرفون من الراخين على صلة بحزب تنمية أقليات الراخين الذي تأسس لينافس في الانتخابات العامة

في ميانمار عام ٢٠١٠م. ولم يذكر أسماء أي مشتبه فيهم. وأضاف "إن (الرهبان البوذيين) أشعلوا الاضطرابات بخطابتهم المناهضة للإسلام".

ونفى "أو هلا سو" الأمين العام لحزب تنمية أقليات الراخين أن يكون حزبه نظم أي حشود. لكنه أقر احتمال مشاركة أنصار ومسؤولين صغار و"رهبان معتدلين يتحولون إلى التطرف عندما يفكرون في المسلمين".

وألقى "أو هلا سو" باللوم على السلطات المحلية بسبب عدم انتباهها لشائعات بشأن عنف وشيك، وعلى إسلاميين متشددين في إشعال التوترات. وأضاف إن كلمة "روهينجا" تنطوي على معنى "جهادي" مرتبط بالمتمردين في شمال ولاية راخين في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦١ الذين أطلقوا على أنفسهم جماعة روهينجا العرقية. ويقول مؤرخون مستقلون إن المتمردين روجوا لتعبير روهينجا، لكن لم تورد الكلمة إلا قليلا في المراجع منذ القرن الثامن عشر.

وحتى اليوم يقول "او هلا سو" إن الروهينجا يريدون "إقامة مجتمع إسلامي متمتع بالحكم الذاتي. وهم يعملون بشكل منظم على ذلك".

ويجاهد أغلب الروهينجا لمجرد البقاء. فقد أظهر مسح أجرته جمعية العمل من أجل مكافحة الجوع الفرنسية عام ٢٠١٠م أن معدل سوء التغذية بلغ ٢٠ بالمئة، أي أعلى بكثير من حد الحالة الطارئة الذي تحدده منظمة الصحة العالمية.

وجاء الكثيرون للعمل من بنجلادش في ظل الحكم البريطاني في القرن التاسع عشر- وهو ما تستند إليه الحكومة الآن في حرمانهم من حق المواطنة. واعتبر الروهينجا فعليا دون جنسية بموجب قانون المواطنة لعام ١٩٨٢م الذي استبعدهم من قائمة الجماعات العرقية من السكان الأصليين. ويشير إليهم المسؤولون بالبنغال. ويجد أغلب الروهينجا صعوبة في التقدم بطلب جنسية إذ أنهم لا يتحدثون اللغة البورمية ولا يتمكنون من إثبات إقامتهم لفترة طويلة في البلاد.

وساعد الرهبان الذين كانوا رمزا للديمقراطية في احتجاجات عام ٢٠٠٧م ضد الحكم العسكري في إشعال الغضب ضد المسلمين. فقبل أسبوع من اندلاع العنف قاد الرهبان احتجاجات على مستوى البلاد ضد خطط منظمة التعاون الإسلامي أكبر كيان إسلامي عالمي لإقامة مكتب اتصال في ولاية راخين.

وقال "نيار نار" (٣٢ عاما) وهو أحد رهبان الراخين إن احتشادا ضد منظمة التعاون الإسلامي في "سيتوي" في ١٥ أكتوبر "أغضب المسلمين هنا". ويشير الراهب وهو أحد منظمي الاحتجاج للمسلمين باعتبارهم غزاة أجانب. وقال "كرهبان لدينا أخلاق وقيم... لكن إذا جاء أجانب لاحتلال أرضنا فإننا سنحمل السيوف لحمايتها".

وفي بعض أجزاء الولاية بدت الأجواء احتفالية. وقال "زاو مين او" وهو بائع أحذية من الراخين في بوكتاو "هذا هو أفضل وقت لأن لا يوجد مسلمون هنا". ونحو ٩٥ بالمئة من المسلمين وعددهم ٢٠ ألف هناك قد غادروا.

وقد يكون السلام قصير الأمد. فمحاولات الدولة الخرقاء للعزل ساعدت في تهيئة الظروف للعنف في أكتوبر. والمزيد من العزل - ومنه وضع عشرات الألوف من المسلمين في مخيمات - قد يثير المزيد من العنف. ومازال حظر التجول ساريا في أغلب أجزاء ولاية راخين.

وفي بلدة "كياوفيو" لم يبق سوى مسلمة واحدة في البلدة هي "نجوي شين" وهي عجوز مصابة بمرض عقلي. وكثيرا ما تشاهد بالقرب من السوق تجوب وسط المنازل المدمرة والمنهوبة.

جاريد فري

٢- شهادة "جاريد فري" مراسل وكالة رويترز

وشهادة "جاريد فري" مراسل وكالة رويترز منشورة بتاريخ ١٠أبريل/نيسان ٢٠١٣م، تحت عنوان: "الخوف من التطرف البوذي يطارد المسلمين في ميانمار"، ويقول فيها:

تنامى وجود مذهب بوذي، شديد التطرف على غرار حركات التمييز العنصري في "يانجون" عاصمة ميانمار بعدما ساهم رهبان ينتمون إليه في تأجيج موجة من أعمال العنف ضد المسلمين في وسط البلاد.

ويقول عدد كبير من المسلمين في مدينة "يانجون" إنهم يعيشون في خوف بعد أن قتل عشرات من المنتمين لدينهم في مارس على أيدي حشود من البوذيين أوغر صدورهم رهبان من حركة (٩٦٩)، ويشير الاسم لمأثر بوذا وتعاليمه ورهبنته.

وعاد الهدوء إلى "ميختيلا" وغيرها من المناطق المضطربة بوسط ميانمار (بورما سابقا) عقب فرض السلطات الأحكام العرفية وإرسال قوات الجيش إلى هناك. وأظهر تحقيق لـ"رويترز" بشأن أعمال العنف أنها حدثت بتنظيم جيد وأججها في بعض الأحيان أن الشرطة كانت تغض الطرف عما يجري.

لكن المخاوف امتدت للمسلمين في "يانجون" التي يقطنها أربعة ملايين نسمة، وتشهد تغييرات سريعة مع تحول ميانمار من حكم عسكري قمعي استمر ٤٩ عاما انتهى في مارس ٢٠١١م.

وتصاعدت المخاوف بعدما لقى طفل (١٣ عاما) حتفه في حريق بمدرسة إسلامية في الثاني من أبريل نيسان، وعزا المسؤولون الحريق لمشكلة في الكهرباء، ولكن مسلمين كثيرين يعتقدون أن الحريق أضرم عن عمد.

ويقول "محمد إرشاد" وهو في طريقه لمنزله بعد أن صلى الظهر في مسجد بحي "مينجالار تاونج نيونت" الذي تقطنه أغلبية مسلمة "لا أحد ينام الليل. لدينا حارس لأنهم قد يأتون لمهاجمتنا".

وقال "روهلا مين" إن إمام المسجد حذر المصلين وطلب منهم ألا يستفزوا بأعمال العنف ونصحهم بالتحلي بالصبر والهدوء. وأضاف "صلينا من أجل السلام".

وألقى عدد من أكثر رهبان حركة (٩٦٩) تشددا خطبا في "يانجون" في الأسابيع الأخيرة، وتنتشر تسجيلات العظات التي ألقوها انتشارا واسعا.

ومن أكثر الخطب مبيعا تلك التي ألقاها "ويراثو" الذي أودع السجن لتحريضه على أعمال شغب ضد المسلمين عام ٢٠٠٣م، وأفرج عنه العام الماضي حين أطلقت الحكومة سراح مئات من السجناء السياسيين.

ويقول "كي لوين" الذي يبيع اسطوانات رقمية بوسط "يانجون"، إن الحركة ليست مناهضة للمسلمين بل تهدف إلى الفصل بينهم وبين البوذيين لحماية البوذيين ومنعهم من التعامل مع المسلمين الذين قد يحاولون تغيير عقيدتهم. وقال إن العظات أقنعته بألا يشتري سلعا من المسلمين وألا يتناول وجبات في مطاعمهم.

وتقول "ما ثان هتوي" إنها تضع ملصق (٩٦٩) على كشكها لبيع العصائر لأن البعض يعتقد أنها مسلمة مما يفقدها زبائن.

ويمثل المسلمون خمسة بالمئة من سكان ميانمار البالغ عددهم ٦٠ مليون نسمة ولكن نسبتهم في طبقة التجار الأغنياء تفوق عددهم، وهو ما يغذي حالة السخط لدى من يكابدون الفقر رغم التحول الاقتصادي والسياسي في البلاد.

ويقول "اي تشان ناينج" المدير التنفيذي لصوت بورما الديمقراطي وهي مجموعة إعلامية "إذا تحدثت للناس عن أحوالهم الاقتصادية فإنها لم تتغير حقا.. لا زالوا يصارعون من أجل البقاء.. يدعو الرهبان علنا لسيطرة البوذيين على قطاع الأعمال من جديد.. يصادف ذلك هوى لدى البعض".

وكمسلم يخشى "اي تشان ناينج" من اتساع نطاق التحامل على المسلمين وفشل الحكومة في توعية المواطنين بهذا الخطر. غير أنه حذر من التعميم وتوجيه الاتهام لكل الرهبان.

وقال "لا يتغاضى كثيرون من الرهبان عن العنف بل يدعون إلى السلام والمصالحة. حتى في (ميختيلا) ساعد كثيرون من الرهبان البوذيين وسكان البلدة المسلمين". وأشار "يي هتوت" المتحدث باسم الرئاسة ونائب وزير الإعلام لوجود أكثر من ٥٠٠ ألف راهب في ميانمار.

وأضاف في رسالة لـ"رويترز" عبر البريد الإلكتروني "تتبنى حفنة منهم فقط بعض الأفكار المتطرفة، معظم مواطني ورهبان ميانمار ضد هذه الأنشطة، انقذ رهبان وأفراد في المجتمع في كثير من الحالات أرواح المسلمين".

ومع ذلك يخشى البعض أن تخرج أعمال العنف الاصلاحات عن مسارها، فعلى سبيل المثال سمح تخفيف بعض القيود على حرية التعبير بوجود جدل سياسي، ولكنه فتح الباب أيضا أمام مشاعر معاداة المسلمين.

جوناه فيشر

٣- شهادة "جوناه فيشر" مراسل "بي بي سي"

أما شهادة "جوناه فيشر" مراسل "بي بي سي"، فنشرت بتاريخ ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠١٣م، بعنوان: "توترات دينية يثيرها راهب بوذي مناوئ للإسلام في بورما"، ويقول فيها:

اندلعت أعمال العنف الديني مرة أخرى في ميانمار هذا الأسبوع، وذلك بعد أن أحرقت منازل المئات من المسلمين في منطقة "ساجينغ" من قبل مجموعة من الغوغاء البوذيين.

فخلال عام واحد فقط، لقي ما يزيد على ٢٠٠ شخصا - غالبيتهم من المسلمين – مصرعهم، وهُجّرت أعداد أخرى من منازلها، وذلك مع حالة الاضطراب التي اندلعت في ولاية الراخين (آراكان) غربي ميانمار، التي كانت تعرف سابقا ببورما، وانتشرت في مدن عدة في أنحاء البلاد.

ويلقي العديد باللائمة في اندلاع تلك التوترات على أحد الرهبان المثيرين للجدل إلى جانب إحدى المنظمات القومية التي يدعمها.

ففي أحد الفصول الدراسية بـ"دير ماسويين"، أحد الأديرة المشهورة بـ"ماندالاي"، كان "شين ويراثو" يقوم بدوره التعليمي في تعليم صغار الرهبان متحدثا إليهم عن الأركان الخمسة في العقيدة البوذية.

وكان يتحدث إليهم في درس اليوم عن أهمية تجنب الانحراف الجنسي.

وبعد أن انتهى الدرس، خرج الراهب معي إلى خارج الفصل، حيث وقعت عيني على جدران فناء الدير التي تعلوها لافتات من الصور البشعة للبوذيين الذين سقطوا ضحايا لأحداث العنف والتمييز العرقي الأخيرة التي وقعت في ولاية الراخين غربي ميانمار في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.

وقال "ويراثو" إنه وضع تلك الصور كتذكير للبوذيين بأن هذه البلاد تقع ضحية لهجمة من "الغزاة" المسلمين.

وأضاف: "لا يكون سلوك المسلمين جيدا إلا عندما يكونون ضعفاء. وعندما يصبحون أقوياء، فإنهم يستحيلون كالذئاب والثعالب التي تتصيد الحيوانات الأخرى".

ويؤمن "ويراثو" بأن هناك "خطة كبرى" إسلامية في الطريق لتحويل ميانمار إلى دولة إسلامية.

وإذا ما كان ذلك صحيحا، فإن ذلك سيكون مشروعا طويل الأمد. فالتقديرات الأخيرة تظهر أن نسبة البوذيين بين سكان ميانمار البالغ عددهم ٦٠ مليونا تبلغ ٩٠ في المئة، فيما تبلغ نسبة المسلمين خمسة في المئة فقط.

وقال "ويراثو": "خلال الخمسين عاما الأخيرة، كنا نشتري من متاجر المسلمين وهو ما جعلهم يصبحون أكثر غنًى وثراء منا، ومكنهم ذلك من الزواج من بناتنا. وبهذه الطريقة، لم يتمكنوا من اختراق أمتنا وتدميرها فحسب، بل نجحوا في ذلك مع ديننا أيضا".

خطة كبرى

ويتمثل الحل الذي يقدمه "ويراثو" في منظمة قومية مثيرة للجدل تعرف بـ (٩٦٩)، وهي منظمة تدعو البوذيين للتعامل في البيع والشراء والزواج مع بني عقيدتهم فحسب.

حيث تقوم تلك المنظمة بتوزيع الملصقات الصغيرة الملونة، التي تقدم بوضوح أسماء الشركات التي يمتلكها بوذيون حتى يتم التعامل معها.

ويرى داعمو منظمة (٩٦٩) أنها مجرد منظمة دفاعية، أنشئت لحماية ثقافة البوذيين وهويتهم. وعندما تستمع إلى الخطب التي يقدمها ويراثو وغيره من زعماء تلك المنظمة، لا يخالجك أدنى شك بأنها منظمة موجهة ضد المسلمين.

وقال "ويراثو": "في الماضي، لم تكن هناك أي تفرقة تعتمد على أساس الدين أو العرق، لقد كنا نعيش معا في إخاء وود. إلا أنه وبعد أن جرى الكشف عن خطتهم الكبرى تلك، لا يمكننا العيش في سلام مع بعضنا البعض".

ومن ولاية الراخين الواقعة غربي ميانمار وحتى المدن الواقعة في الجزء الأوسط من البلاد مثل بلدتي "ميكتيلا" و"أوكان"، هناك صلة ما بين التوترات الدينية المتنامية من جهة، وما بين الدعوة وأنشطة الرهبان ومنظمة (٩٦٩) من جهة أخرى.

حيث إن شرارة صغيرة، وغالبا ما تكون جريمة من الجرائم، أو إهانة حسية يقوم بها أحد المسلمين ضد أحد البوذيين، من شأنها أن تتسبب في إطلاق موجة من الأعمال الانتقامية التي يواجهها المجتمع المسلم في ميانمار.

ومنذ عشرة أعوام، وتحت حكم المجلس العسكري، حبس "ويراثو" لوجهات نظره المضادة للإسلام. أما الآن وفي هذا الوقت من التغيير، يتم إيصال رسالته على نطاق واسع من خلال الإعلام الاجتماعي وأقراص الـ"دي في دي".

إلا أنه وفي يونيو/حزيران، ظهر "ويراثو" على غلاف مجلة التايم "كوجه الرعب البوذي"، وهو ما أثار ثائرة الرهبان البوذيين وجعل رئيس ميانمار "ثاين ساين" يقف في صفه دفاعا عنه. بل إن ذلك العدد من المجلة جرى حجبه عن التداول، كما صدر تصريح يشيد فيه الرئيس بالراهب "ويراثو" واصفا إياه بأنه "ابن للرب بوذا".

عائق للإصلاح

وترى بعض النظريات أن استمرار العنف الطائفي والديني، يمكن أن يستغله الجيش كذريعة للمحافظة على دور رئيسي في سياسات ميانمار.

وقال "كايلار سا"، وهو راهب حبس لمشاركته في ثورة الزعفران التي اندلعت عام ٢٠٠٧: "نحن أيضا نتساءل عن ذلك".

وأشار إلى أن الحكومة قررت بشكل حاسم إنهاء المظاهرات التي كان يقودها الرهبان ضد أحد مناجم النحاس التي يدعمها الجيش العام الماضي.

وقال: "في الوقت الحالي، نعتقد أن حركة (٩٦٩) غير ضرورية، وإذا ما استمر إيلاء الأهمية لهذه الحركة، فربما تصبح عائقا يعترض سبيل الإصلاح الديمقراطي".

فعلى مقربة من دير "ويراثو"، يقف المسلمون تطوعا كل ليلة في حراسة مسجد "جون"، أحد أكبر المساجد في "ماندالاي".

حيث أخبرني هؤلاء أنه وفي حال هجوم البوذيين على المسجد، فإنهم لا يتوقعون أن تكون هناك حماية من قوات الشرطة أو الجيش (التي يديرها البوذيون).

وقال "سمار نيي نيي"، وهو أحد الرجال الكبار المتواجدين حول المسجد: "لا يتحدث الجميع سوى عن العنف الذي يدور بين المسلمين والبوذيين، فليس هناك من يهتم بموضوع سد نهر الإيراوادي، ولا يوجد من يهتم بقضية خط الغاز. وإذا كان هناك من يسيطر على الأمور، فلا بد أنه شخص ذكي جدا".

إلا أن بعض المسلمين لا يزال لديهم بعض الأمل في أن هناك أغلبية صامتة من البوذيين المعتدلين ممن يبدون تخوفاتهم من تلك الأحداث الأخيرة، ويبدون بعض التعاطف سرا معهم.

فيما قال أحد الأطباء المسلمين المتقاعدين: "إن أغلب البوذيين مجرد متابعين للأحداث. وقد يبدي القليل منهم بعض التعاطف والأسف لما يحدث لنا، إلا أن ذلك لا يظهر علنا للجميع".

أما بالنسبة لـ"ويراثو"، ففي كل مرة يندلع فيها صراع ديني جديد يزداد هو تصديقا بفكرته أن ميانمار جزء من حرب عالمية على الإسلام، وأنه يتم فهمه بشكل خاطئ.

وأضاف "ويراثو": "نحن لا نستخدم الطائرات بدون طيار، ونحن لم نقتل بن لادن أو صدام حسين أو طالبان. نحن لا نقوم سوى بالدعوة عبر شبكة الإنترنت وموقع فيسبوك من أجل سلامة وأمان شعبنا. وإذا ما كنا جميعا نقوم بحماية شعبنا فمن سيكون الشخص الشرير إذن: ويراثو أم باراك أوباما؟"

جوناه فيشر

٤- شهادة "جوناثان هيد" الصحفي بشبكة "بي بي سي"

وشهادة "جوناثان هيد" الصحفي بشبكة "بي بي سي"، نشرت بتاريخ ٢٠١٤/٠١/٠٨م بعنوان: "المسلمون المهجَّرون والمشتتون بميانمار"، وهذا نصها:

لقد ترَك العنف الطائفي الواقع بولاية أراكانٍ بميانمار (بورما) في الشهور الأخيرة نحو ١٤٠ قتيلاً، وأجبَر أكثر من ١٠٠ ألف على ترك منازلهم، ونتيجةً لعزل المُجتمعَين البوذي والمُسلِم بصورة فعّالة؛ فإن الانقسام يبدو أعمق مِن ذي قَبل.

فبالطبع قد تعرَّف على غالبها أحد الموظَّفين بالإمبراطورية البريطانية العائدين من "سيتوي" أكياب – كما كان يُطلق عليها أيام الإمبراطورية – فدرجات الريكاشة الهندية لا تزال تُسيطِر على الطُرُقات المليئة بالغبار، وتَبدو المنازل المتحلِّلة وكأنها تَنتمي إلى عصرٍ آخَر قبلَ فترة قرْن الرخاء الآسيَوي.

فبعيدًا عن قبَّة تمثال بوذا الذهبية الكبيرة، لا يَظهر من المنظر من أعلى السطح إلا بلدة ذات أسطح معدنية ضرَبها الصدأ وسط أشجار نخيل جوز الهند، وفي الخلف المَمرات المائية التي تُطوِّق الخط الساحلي مِن هذا الجزء ببورما، بالقرب مِن الحدود مع بنجلاديش.

تُعتبَر ولاية أراكان ثاني أكثر الولايات فقرًا ببورما، وتُعتبَر أيضًا واحدة من أقلّ المدن تنميةً بالعالم؛ فالفقر المُهمَل والقهر لعبا دورًا كبيرًا في إشعال العُنف الطائفي، كما أنه يوجد ذكريات تاريخيَّة أكثر مرارةً، والمَخاوف التي يَشعر بها المُجتمَعان المُتخاصِمان؛ مما قد يُفقَد أو يُحصَد في البيئة السياسية الجديدة المشكوك فيها ببورما.

إن الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى – بالفعل – تقدِّم مساعدات طارئة للعديد من الـ ١١٠ ألف مواطن الذين تمَّ تهجيرهم من خلال نوبتَين وحشيتَين مِن المصادمات التي وقعتَ بين المسلمين والبوذيّين، إلا أنه لا يزال هناك المزيد مِن الحاجات المُلحَّة.

قضيتُ يومًا في قرية "تيشونج"، والتي تَبتعد خارج "سيتوي" أكياب قليلاً من الكيلو مترات، يُعتبر هذا أحد أحياء مُسلمي الروهينجا؛ أحد الأحياء القليلة التي لم تتعرَّض لهجمات الجماعات البوذية، ويُعتبَر هذا في الواقع مجتمعًا شديد الفقر؛ فالبناء المادي الوحيد يُعتبر المدرسة المبنيَّة مِن الأخشاب (مدرسة دينية)، والتي يُقيم بها المئات مِن الأسر التي تعرَّضت للتهجير.

تَحتضن "تيشونج" نحو ٢٥٠٠ مسلما من الأماكن الأخرى؛ غالبهم من "نازيه" – إحدى مناطق "سيتوي" أكياب – التي دمَّرتها أحداث العنف التي وقعَت في يونيو الماضي، ومِن "كيوموبيو"، والتي دمَّرتها تمامًا الاعتداءات المُستدامة التي وقعَت يومي ٢٣ و٢٤ أكتوبر.

ونتيجة لكونها لا تُعتبَر معسكرًا حكوميًّا؛ فإن "تيشونج" لا تتلقى أي مساعدات من الحكومة أو الوكالات الدولية؛ ولكن التبرعات بالغذاء والتي تأتي غالبًا من الروهينجا الذين يعيشون بالأماكن الأخرى أو بالخارج – تساعد التجمع المتزايد على البقاء حيًّا، رأيت مرجلاً من اللحم بالكاري مصنوع من لحم بقرة متبرَّع بها يتم طبخه، ويُقدم كتلتين في كل مرة لكل أسرة.

وأسفل المدرسة تَجلس أُسرة "سورا كاتو" البالغ ٤٥ عامًا تتحسَّر بصوت مُرتفع على مَظهرهم شديد الهُون، فقد فرَّت مِن "نازيه" يونيو الماضي ثم ماتَت – كما أخبروني – بسبب الإصابة بالحُمى ذَلك الصباح.

يتمركز المسلمون الآن بمناطق السلامة المُنكمِشة هذه، ويُمنعون من الذهاب إلى وسط البلد لأعمالهم، أو المتاجر، أو المستشفيات؛ بسبب خوفهم المُبرَّر من التعرض للاعتداءات، وأما الجماعات البوذية، فقد طالبت التجار في "سيتوي" بمقاطعة أيّ من المسلمين يجرؤ على النزول لشراء الضروريات مِن هناك، ولم يَخرق أحد هذا المنع، فالفريقان معزَّولان تمامًا الآن.

ويوجد أيضًا بعض البوذيّين تمَّ تهجيرهم وهم في حاجة أيضًا للمساعدة، بعضهم احتمى بالمعابد، وآخَرون بالمُعسكرات التي أنشأتها الحكومة، إلا أن أعدادهم قليلة جدًّا مقارَنة بالمسلمين؛ حيث يُشكِّلون أقل من ١٠٪ مِن أولئك المهجَّرين، وهذا طبقًا للعامِلين في حقْل المساعدات، وكذلك يُمكِنهم التحرُّك بحرّية أكبَر.

الإهمال المزمن

إن شهادة المسلمين المُهجَّرين تَرسُم صورة للهجَمات المُخطَّطة المنظَّمة التي وقعَت في أكتوبر في العديد من الأماكن في وقت واحد، فتدمير الحي الذي يَقطنه المسلمون في "كيوموبيو" خاصةً يُعتبَر موحيًا؛ فَالقاطنون هناك في المقام الأول من المسلمين "الكمان"، ويُعتبَرون نسبيًّا تجارًا أفضل حالاً ومن مُلاك المراكب، وخلافًا للقطاع العريض من الروهينجا من أصحاب الحال المُزري؛ فإن الحكومة تَعتبرهم مواطنين رسميّين، ولم يُتوقَّع يومًا أن يكونوا هدفًا، ولكنهم وصَفوا هجوم الجماعات البوذية المسلحة من جميع الجوانب، وأنهم كانوا يقومون بحرق جميع المباني بصورة منظمة، وقالوا: إنهم كانوا مَدعومين من قِبَل الشرطة والجيش، لقد أراني بعضهم الجراحات المستدامة التي سبَّبتها الرصاصات أثناء المصادمات من الأسلحة النارية التي أطلقت على الحي من الخارج، وأخبَروني مرارًا أن نداءات الاستِغاثة بالقوات الأمنية لم تلقَ أيَّ استجابة.

وعلى الناحية الأخرى، فقد قصَّ البوذيون الراكين روايةً أخرى؛ فقد ردَّدوا القصص التي تتناقلها الألسن أو عبر مواقع الإنترنت حول الأعمال الوحشية للمسلمين، ويقومون بين فينة وأخرى بعرض صور غير واضحة لجثامين مجدَّعة.

ولكن ما يتعلق بهم قصة طويلة من إهمال الحكومة المركزية المُزمن، ويَشكون أيضًا مما يَرونه زيادة غير مُسيطَرٍ عليها للشعب المسلم والذي يُهدّد باكتساحهم، ويَخشون انتشار الأفكار الإسلامية الأصولية، وخاصةً بين شباب الروهينجا ممن عاشوا ببعض الدول الإسلامية العربية.

وفي هذا الصدد يَشرح "أشين أريا فيونزا" رئيس دير "شوي ريدي" القديم بمدينة "سيتوي" من وجهة نظره أن المُجتمعَين لا يُمكن أن يعيشا معًا بعد ذلك، فيرى أن المسلمين لديهم زوجات كثيرات ولديهم أطفال كثيرون – حسب قوله – كما أنهم يُضايقون المرأة البوذية أيضًا، ولا يَسمحون للمرأة أن تتلقى التعليم.

فأولئك الذين يُعتبَرون مواطنين شرعيّين ممَّن يَحملون بطاقة هوية المواطَنة يُمكن لهم البقاء – حسب قوله – ولكن يجب أن يكونوا مثلنا – البوذيين – بدرجة أكبر، وأن يتعلموا من ثقافتنا، وأما أولئك غير الشرعيّين فيجب حبسهم بالمعسكرات – حسب قوله – وذلك فعليًّا ما حدَث لعشرات الآلاف من المسلمين.

إن المصطلح "روهينجا" لا يَعترف به غالبية البوذيّين؛ ويَستخدمون بدلاً منه مُصطلَح "المسلمون البنغاليون" في إشارة إلى الرؤية الرسمية التي تَعتبِر أنهم مهاجرين غير شرعيّين من بنجلاديش.

نحو ٨٠٠ ألف من الروهينجا يَفتقدون الحصول على بطاقة هُوية المواطَنة، لقد شجَّع التمييزُ الرسمي البوذيّين على شنِّ حملات لطرد المسلمين الروهينجا بالقوة أو عزلهم.

الانفصام الفكري

ولكن "كياو هلا أونج"، أحد السياسيّين الروهينجا المعروفين والذي قضى ١١ عامًا كمُعتقَل سياسي، يضحك بمرارة وأسى على هذه المزاعم.

فقد وُلد في أراكان، وقضَى معظم حياته في العمل محاميًا عاملاً في محاكم الدولة، والآن وقد بلغ سن الثالثة والسبعين فإنه يتقاضى معاش الدولة، لقد أخرج لي وثيقة استلمها والده عام ١٩٣٤ من مدير إحدى المدارس التي كانت تُديرها بريطانيا بما يُعتبَر الآن ولاية "أراكان"، وبالرغم مِن ذلك إلا أنه لا يزال يُعتبَر رسميًّا مُهاجِرًا غير شرعي.

وبعد الاضطرابات في يونيو اعتُقل مجدَّدًا أثناء عمله مع المنظِّمة غير الحكومية التي تُدعى "أطباء بلا حدود".

إن العقود الطويلة من العزْلة وغياب العدالة المزمن الذي يَفرضه حكام بورما العسكريُّون – ترك إجحافًا واستياءً في ولاية "آراكان"، والذي أدى إلى مناخ مسموم مِن فقدان الثقة والتضليل.

فبعض الراخين (القاطنين في آراكان) يَرجعون إلى المذبحة التي وقعت عام ١٩٤٢ وسط حالة الفوضى التي صَحبَت الانسحاب البريطاني أمام تقدُّم الجيش الياباني الإمبراطوري، وبالرجوع إلى تلك الفترة فإن البوذيّين – غالبًا – ناصَروا القوات المسلحة اليابانية بينما دعم الروهينجا البريطانيين، بل إن البعض يذهبَ لأبعد مِن ذلك، إلى ذكرى مملكة الراخين البوذية القوية المُستقلة المَجيدة التي استمرَّت مِن القَرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر.

وعلاوةً على الفصل الجسَدي بين المسلمين والبوذيّين، فإن هناك أيضًا حالةً واسعةً مِن الانفصال الفِكريّ.

تون كين

٥- شهادة "تون كين" الناشط في مجال حقوق الإنسان ورئيس منظمة روهينجا البورمية بالمملكة المتحدة

وجاءت شهادة "تون كين" الناشط في مجال حقوق الإنسان ورئيس منظمة روهينجا البورمية بالمملكة المتحدة، والتي نشرت بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٤م، بعنوان: "مذبحة أخرى ضد الروهنجيا.. فشل آخر للعالم.. مذبحة قرية (كيلادونغ) - والتي تسمى أيضا خير عدن - وكان ذلك في ١٤ يناير"، ويقول فيها:

في أعقاب الهجمات العنيفة ضد الروهنجيا في ميانمار (بورما) في يونيو وأكتوبر ٢٠١٢م، تم قتل المئات، وإجبار أكثر من ١٤٠ ألفا على الفرار من منازلهم .

لا أحد كان يشك أنه ستجري المزيد من الهجمات، لكنه كان مجرد سؤال: من؟ وأين؟ ومتى؟.. الآن لدينا الجواب إنها قرية "كيلادونغ" - والتي تسمى أيضا خير عدن - وكان ذلك في ١٤ يناير.

وجاءت شهادة "تون كين" الناشط في مجال حقوق الإنسان ورئيس منظمة روهينجا البورمية بالمملكة المتحدة، والتي نشرت بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٤م، بعنوان: "مذبحة أخرى ضد الروهنجيا.. فشل آخر للعالم.. مذبحة قرية (كيلادونغ) – والتي تسمى أيضا خير عدن – وكان ذلك في ١٤ يناير"، ويقول فيها:

في أعقاب الهجمات العنيفة ضد الروهنجيا في ميانمار (بورما) في يونيو وأكتوبر ٢٠١٢م، تم قتل المئات، وإجبار أكثر من ١٤٠ ألفا على الفرار من منازلهم .

لا أحد كان يشك أنه ستجري المزيد من الهجمات، لكنه كان مجرد سؤال: من؟ وأين؟ ومتى؟.. الآن لدينا الجواب إنها قرية "كيلادونغ" – والتي تسمى أيضا خير عدن – وكان ذلك في ١٤ يناير.

اختلفت تقديرات القتلى ما بين ٧٠ إلى ٩٠ قتيلا، وقد أكدت الأمم المتحدة أن ٤٨ على الأقل قتلوا خلال تلك الهجمات، فيما نفت الحكومة الميانمارية حدوث أي شيء، باستثناء مقتل شرطي واحد.

إن المحاولة لجمع التفاصيل الدقيقة لما حدث لم يكن سهلا وذلك لبعد المنطقة، والافتقار إلى سبل التواصل مع السكان المحليين، والتهديدات التي تطال السكان المحليين بعدم الكشف عن المعلومات، والحظر الحكومي على الأشخاص الذين يزورون المنطقة، يعني أن إثبات الحقائق صعب جدا.

وقد تلقت منظمة روهنجيا البورمية بالمملكة المتحدة المعلومات المباشرة وغير المباشرة والتي مكنتنا من بناء صورة تقريبية عما حدث.

في مساء يوم ٩ يناير مر ثمانية رجال من الروهنجيا بجزء من قرية "كيلادونغ"، التابعة لعرقية "الراخين" ثم اعتقلوا من قبل القرويين "الراخين"، وفيما بعد وجدت جثثهم في رأس حديقة القرية.

وفي الصباح الباكر، في ١٤ يناير، دخلت قوات الشرطة والأمن قرية تابعة لعرقية الروهنجيا، مع نية واضحة لتحذير الناس بعدم الحديث عن الحادث.

وكلما اقتربت الشرطة من منازل القرية هرب الرجال، لأن الرجال الروهينجا يواجهون الاعتقال أو الضرب، ثم دخلت منزلا روهنجيا وطالبت من المرأة التي فيها تسليم الأشياء الثمينة والنقود والمجوهرات، لأن ابتزاز الشرطة وقوات الأمن هو أمر شائع جدا، وعندما رفضت المرأة إعطائهم مجوهراتها، اغتصبها أفراد قوات الشرطة والأمن، ثم قتلوها أمام أطفالها.

وبدأ الأطفال بالصراخ حتى تجمع القرويون المحليون وجاءوا إلى المنزل احتجاجا، لكن الشرطة فتحت النار على القرويين مخلفة من القتلى ثلاث نساء من الروهينجا، وثلاثة أطفال ورجلا واحدا، وأصابت ٤ أشخاص بطلقات نارية، وتقول السلطات إن من المرجح أن الشرطي قد قتل في نفس الوقت.

وتركت قوات الشرطة والأمن القرية، وعادوا بعد حوالي نصف ساعة بمزيد من قوات الشرطة وقوات الأمن إلى القرية، فضلا عن المدنيين الراخين الذين يقدروا عددهم ما بين ٢٠ إلى ٣٠.

وبدأت قوات الشرطة والأمن باعتقالات جماعية، وحاول بعض الروهينجا مقاومة الاعتقال واحتجوا على القتل والاعتقالات من قبل قوات الشرطة والأمن، وبدأ المدنيون الراخين أيضا بمهاجمة الروهينجا، بالرفس والضرب بالهراوت حتى الموت.

ولم تتخذ قوات الشرطة والأمن أي إجراءات لوقف ذلك، وكانوا يعملون جنبا إلى جنب معهم، وقد أخذ اغتصاب نساء الروهينجا أيضا نصيبه في ذلك الوقت، وفر معظم سكان القرية.

وبعد المجزرة، كانت ردة فعل الحكومة للتغطية على ما حدث أن منعت أي زائر، ونفت وقوع أي حادث باستثناء مقتل رجل الشرطة، ولكن تقارير أكيدة قد تسربت عن المذبحة، والأمم المتحدة اتخذت خطوة

غير عادية من إصدار بيان حول الحادث وعدد الأشخاص الذين يعتقد أنهم قتلوا، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بتصريحات تدعو إلى إجراء تحقيقات حول الحادث.

وسقط قناع الإصلاح الذي كانت ترتديه الحكومة بعدما ردت على هذه التصريحات الثلاثة بالرفض.

وظلت العديد من البلدان الأخرى صامتة رغم ما حدث، وتصريحات الأمم المتحدة والمملكة المتحدة هي أيضا مثال على الصمت.

لماذا تم السماح لحدوث القمع والمجازر ضد الروهينجا، ولماذا لم تتخذ أي إجراءات عملية لمنع المزيد من المجازر.

ربما قد يكون تعبير حكومة ميانمار عن غضبها إزاء تصريحات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، هي جزء من خدعة ما.

وفي الواقع هم يعرفون أنه لن يكون هناك أي نتائج لتجاهل التصريحات، والأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعرف ذلك أيضا.

لننظر مؤخرا.. اندلعت جولتان من العنف ضد الروهينجا، وشرد أكثر من ١٤٠ ألفا ولم تكن هناك عواقب ضد حكومة ميانمار عندما حدث هذا العنف.

حتى عندما جمعت "هيومن رايتس ووتش" أدلة على أن العنف يشكل تطهيرا عرقيا وأنها جرائم ضد الإنسانية، كان هناك صمت من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ولا تزال المساعدات الإنسانية تواجه القيود الشديدة، ولا تتمكن من تسليم المساعدات بحرية وأمان، كما أن حكومة ميانمار رفضت رفضا قاطعا دعوات تعديل قانون الجنسية لعام ١٩٨٢م.

وقد رفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية معظم العقوبات، ومعظم الديون التي كانت على ميانمار ألغيت بشكل فعال دون قيد أو شرط، وكانت هناك زيادة كبيرة في المساعدات والقروض للحكومة، والدول الغربية تتنافس للتجارة والاستثمار كلما وجدت الفرص.

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هما المسؤولان علنا بوصف "ثين سين" بالشجاع، وهذه رسالة واضحة إلى حكومة ميانمار، افعل ما تريد بالروهينجا، ونحن سوف ندين، ولكن لن نتخذ أي إجراءات لازمة.

لقد كانت مجزرة "كيلادونغ" متوقعة، وربما كان يمكن الوقاية منها، ولكن لم يكن هناك أي ضغط حقيقي على حكومة بورما لاتخاذ أي إجراءات ضد هؤلاء الذين يحرضون ويشاركون في أعمال العنف، وإزالة القوانين العنصرية، وتعزيز السلام والمصالحة.

ومن الواضح أن الحكومة الميانمارية لم تتخذ أي إجراءات لوضع حد للعنف ضد الروهينجا، والطريقة الوحيدة التي سيتم تناول هذه المسألة هي من خلال التدخل الدولي، وكخطوة أولى يجب أن يكون هناك تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات ضد الروهنجيا في السنوات الثلاث الماضية.

وسوف يساعد مثل هذا التحقيق على إثبات الحقيقة، ويمكن أن يساعد على منع العنف في المستقبل، ويمكن تقديم توصيات لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف.

السؤال هو: كم من المجازر والأحداث الدموية ستحدث قبل أن تتدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمواجهة الحقيقة؟.

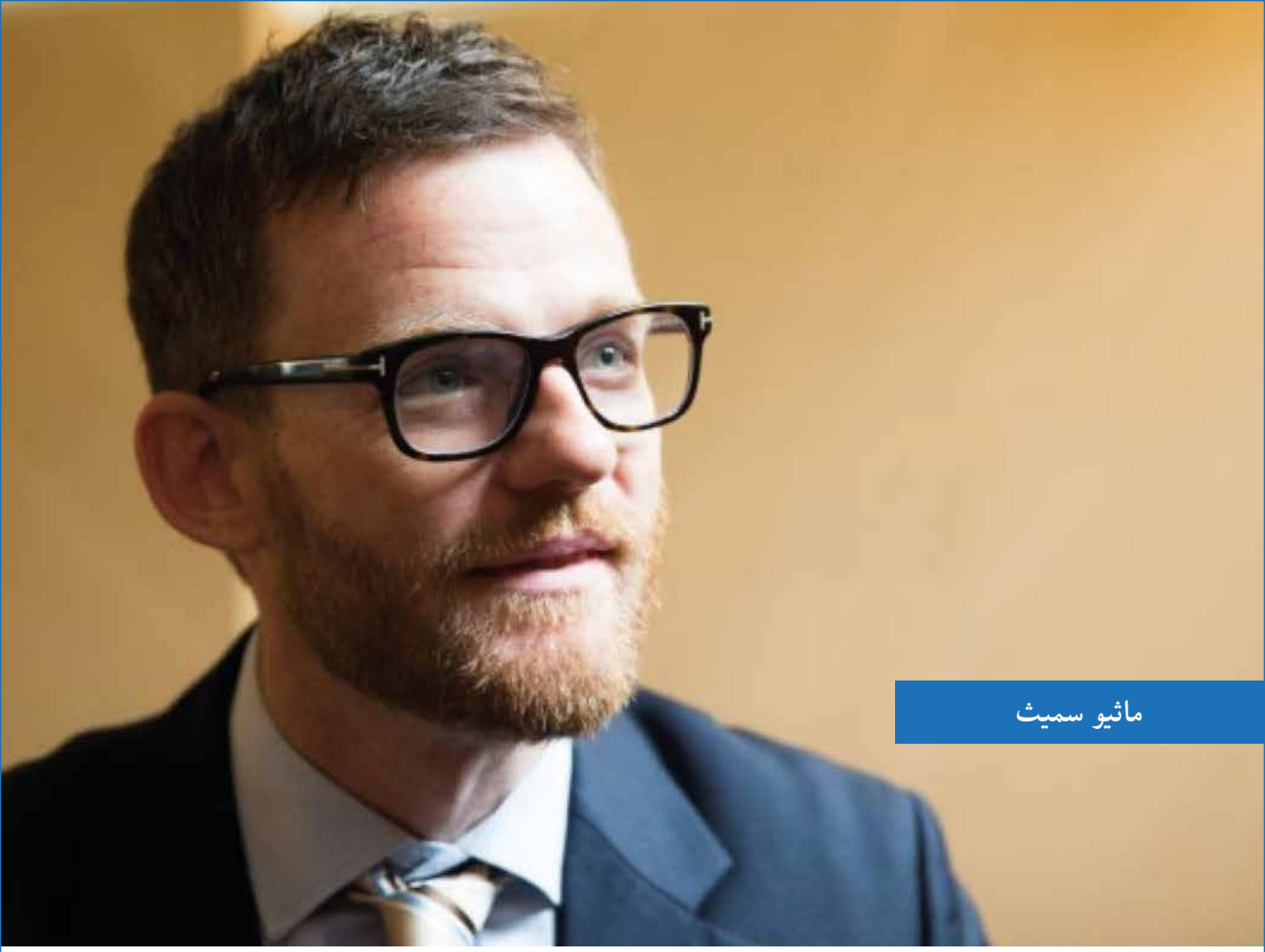
ماثيو سميث

٦- شهادة "ماثيو سميث"، المدير التنفيذي لمنظمة "فورتيفاي رايتس"

وشهادة "ماثيو سميث"، المدير التنفيذي لمنظمة "فورتيفاي رايتس" ومقرها بانكوك، والتي نشرت في "وول ستريت جورنال" بتاريخ ٢٠١٤/٠٢/٢٠م، تحت عنوان: "الاضطهاد الإثني في ميانمار سياسة دولة"، هذا نصها:

تمتعت ميانمار (بورما) بعدة سنوات من الانفتاح الاقتصادي والسياسي، لكنها تعاني الآن أيضا من تطور قاتم - عنف إثني خطير. هجمات تخريبية منسقة ومذابح بين الحين والآخر في ولاية أراكان النائية تسببت بدمار قرى كاملة، ومقتل مئات الرجال والنساء والأطفال من الروهنجيا منذ يونيو ٢٠١٢م. وأكثر من ١٤٠ ألفا أجبروا على النزوح إلى معسكرات بائسة، بينما هرب عشرات الآلاف عن طريق البحر.

الحكومات الغربية قضت السنتين الماضيتين وهي تحاول التوفيق بين التفاؤل حول الإصلاحات السياسية، والحقائق القاسية على الأرض. هل يمكن فعلا لوم الحكومة المركزية على الاضطرابات في ولاية راخين البعيدة؟.. التطورات الأخيرة تبين أن الإجابة هي: نعم، وترسم صورة قاتمة لاضطهاد برعاية الحكومة.

وهناك أدلة كثيرة تثبت تورط مسؤولين في حكومة ميانمار. هناك أمر صدر في ٢٠٠٥م من سلطات ولاية أراكان المحلية، على سبيل المثال، يطلب من الروهنجيا "الذين لديهم تصريح بالزواج" ألا ينجبوا الكثير من الأولاد من أجل السيطرة على معدل الولادة، نتيجة لذلك، هربت بعض نساء الروهنجيا إلى خارج البلاد لإجراء عمليات إجهاض، ونتج عن ذلك الإصابة بجروح بالغة وحتى الموت أحيانا.

على مدى عقود، كسياسة دولة، عملت قوات الأمن في ولاية راخين (أراكان) على تقييد حرية الحركة بين المسالك القروية والبلدات وما وراء ذلك. هذا يحد من قدرة الروهنجيا على العمل، والحصول على الرعاية الصحية، والتمتع بحقوق أساسية أخرى. إذا حاول أحد الروهينجيا انتهاك مثل هذه السياسات فإنه يتعرض لقضاء سنوات في السجن، أو الغرامات، أو كليهما.

هذه الانتهاكات تدعمها وتطبقها الحكومة في ميانمار على أعلى مستوى، من قبل نفس الإصلاحيين الذين تمتدحهم الحكومات الغربية والمستثمرون الغربيون بأنهم الأمل من أجل ميانمار أفضل.

وزير الشؤون الداخلية قال للبرلمان في يوليو ٢٠١٢م "إن السلطات تضيق الأنظمة على الروهينجيا من أجل التعامل مع السفر، والولادة، والموت، والهجرة، والزواج، وتشييد أبنية دينية جديدة، وإصلاح قوانين ملكية الأراضي والحق في تشييد المباني". مسؤولون مدنيون وعسكريون آخرون يناقشون رسميا القيود على الروهنجيا. السياسات الحكومية في الفترة بين ١٩٩٣م و٢٠٠٨م وقعها مسؤولون مختلفون، ويتم إرسال نسخ منها إلى الإدارات التي تقع تحت سلطة الحكومة المركزية. جميع هذه السياسات ما تزال سارية المفعول حاليا. وفي نفس الوقت ترفض الحكومة الإجابة بمصداقية على هذه الحقائق التي تم كشفها.

مؤخرا طردت الحكومة منظمة "أطباء بلا حدود" من ولاية راخين (أراكان). المنظمة الحاصلة على جائزة نوبل، تقدم مساعدات صحية ضرورية لعشرات الآلاف من الناس في ولاية راخين، والسكان الأكثر حاجة هم المسلمون الروهنجيا. الحكومة تدعي أن منظمة أطباء بلا حدود لا تتمتع بالشفافية في عملها وتتهمها بتوظيف "بنغاليين"، في إشارة إلى أن المسلمين الروهنجيا هم غرباء جاؤوا من بنغلاديش. طرد منظمة أطباء بلا حدود لا يمكن تفسيره إلا بأنه اضطهاد دولة ضد الروهنجيا. بالنسبة للبعض، سيكون ذلك مثل الحكم بالإعدام.

في جذور هذه المأساة يأتي عدم حصول الروهنجيا على الجنسية. من بين أكثر من ١/٣٣ مليون روهنجيا في ميانمار، هناك ٤٠ ألفا فقط لديهم جنسية، بسبب قانون المواطنة في البلد لـ ١٩٨٢م، الذي يمنح الجنسية الكاملة فقط لبعض المجموعات الذين يستطيعون أن يثبتوا أنهم عاشوا في ميانمار قبل بداية الاحتلال البريطاني ١٨٢٣م.

المسؤولون في جميع مستويات الحكومة يشيرون دائما إلى الروهنجيا على أنهم مندسون "غير شرعيون" من بنغلاديش، مع أنهم يعيشون في ميانمار منذ مئات السنين.

إذا أراد المجتمع الدولي وحكومة ميانمار أن تستقر ولاية أراكان وألا تحدث أعمال عنف إثنية – دينية في المستقبل، عليهم أن يضعوا حدا للممارسات القمعية الحكومية ضد الروهينجيا.

حكومة ميانمار يجب أن تسهل الوصول بلا قيود إلى ولاية أراكان، وعلى الحكومات الأجنبية أن تضغط من أجل القيام بتحقيق مستقل في عمليات انتهاك حقوق الإنسان هناك. هذه الانتهاكات تشكل خطرا وجوديا على الروهنجيا وعلى الانتقال الديموقراطي الذي يجري حاليا في ميانمار.

المجتمع الدولي.. اعتراف خافت بالمأساة

إن العنف شيء مرفوض إنسانيا ومدان من كل المواثيق الحقوقية والقوانين الدولية، ولكنه أحيانا يكون مقبولا سياسيا عندما يكون أداة لتحقيق الأجندات المحلية أو الدولية. فرغم أنه بين كل فينة وأخرى تخرج علينا أخبار من ميانمار عن مقتل عشرات من المسلمين على أيدي البوذيين، أو تحريق منازلهم، مع تخريب محلاتهم، ومحاصيلهم الزراعية، ثم يتبع هذه الأخبار – على قلتها وقلة صورها – سكوت عالمي، يشي – على أقل تقدير – بسلبية صناع القرار العالمي.

وما يثير التساؤلات بشكل متواصل، أن هذا القتل الممنهج هو بقيادة الرهبان والمتطرفين البوذيين، مما يعني أنه مشرَّع ومبارك دينيا، مما يعني أننا أمام "إرهاب ديني بوذي"، يسعى إلى تطهير ميانمار من المسلمين، وطردهم إلى دول الجوار تحت مزاعم شتى، فمرة بسبب عرقهم، ومرة بسبب كونهم دخلاء على أرض ميامنار. فمن منطلق التمييز العنصري تشجع حكومة ميانمار الطائفة البوذية بقتل وإبادة المسلمين وترحيلهم من البلاد واعتبارهم دخلاء رغم مرور مئات السنين على استيطانهم هذه الدولة.

والإرهاب الديني، مصطلح يرعد أواصر الشرق والغرب، إذا كان منتميا إلى "المسلمين"، أما حين يكون إرهابا دينيا "بوذيا"، وموجه ضد "المسلمين"، فهو لا يثير القلق العالمي، ولا منظمات حقوق الإنسان، التي تُعنى بالشأن الإنساني، ولا المنظومة الليبرالية التي تدعم الحرية والتعدد وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان!!.

وتكرار حوادث إرهابية معنوية أو مادية ضد المسلمين مصحوبة بتغافل وتجاهل صناعة القرار العالمي عن هذه السلوكيات، يؤشر على أن الإرهاب سياسة ثنائية المكيال، فهي محرمة ومجرمة عندما يقوم بها مسلمون، وهي مسكوت عنها بل ومباركة عندما يقوم بها أي شخص، بشرط توجيه سلاحها ضد المسلمين أكثرية كانوا أم أقلية.

ومعاني السكوت العالمي عن تصرفات البوذيين تقرأ على أنها دفع إلى الأمام في عملية التطهير العرقي والإثني الذي تقوم به المجموعات البوذية المتطرفة.

ولكن بعد طول انتظار، شعر العالم بوخز الضمير تجاه مسلمي ميانمار، والانتهاكات التي يتعرضون لها من جانب الأغلبية البوذية، في ظل تجاهل تام من الحكومة هناك، وقوات الشرطة، والجيش، والقيادات السياسية، والنخبة المثقفة؛ وهو ما عَبَّرَتْ عنه بشكل واضح مؤخرًا زعيمة المعارضة هناك، وبدأت التحرك ضد هذه الممارسات، خاصة من جانب المؤسسات الدولية والحكومات الغربية، ولكنه تحرك متأخر وباهت، لأنه جاء في صورة إدانات وأقوال لم تترجم إلى أفعال على الأرض، الأمر الذي أدى إلى إزهاق مزيد من أرواح المسلمين هناك، فضلًا عن تبجح السلطات الميانمارية وتصريحاتها بأنَّه ليس للمسلمين حقوق في ميانمار.

فقد اتفقت آراء الدول التي تناولت ملف ميانمار أمام الدورة الثانية والعشرين العادية لمجلس حقوق الإنسان (٢٥ شباط/فبراير – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣) على "ضرورة قيام ميانمار بخطوات عملية لاحتواء أزمة مسلمي الروهينجا عبر آليات القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة".

وقال مقرر الأمم المتحدة الخاص والمعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار "توماس أوخيا كوينتانا" إن "أوضاع مسلمي الروهينجا وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية لم تتحسن إلى الآن، مع استمرار الأزمة العميقة في ولايتي (كاشين) و(راخين)".

وطالب المقرر الأممي "بضرورة تخفيف القيود المفروضة على حرية تنقل مسلمي ولاية (راخين) والتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة، لتفادي وقوع كارثة إنسانية لاسيما مع اقتراب موسم الأمطار والفيضانات التي تهدد المخيمات".

وحث حكومة ميانمار على "ضرورة مواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال تأمين الوصول المنتظم للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجموعات الرصد الأخرى التي يمكنها تقييم الوضوع تمهيدا لوضع الحلول".

وأعرب المقرر الأممي عن أمله في "قيام لجنة تقصي الحقائق المعنية بتناول ملف انتهاكات حقوق الإنسان أثناء أحداث العنف الطائفية في ميانمار العام الماضي بالتحقيق بشكل شامل، لإظهار الحقيقة وتقديم توصياتها لضمان سلمية التعايش بين مختلف الطوائف العرقية والدينية فيها".

في المقابل، رفضت ميانمار في ردها عددا من التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان دون أن تسميها، مؤكدة أنها "تتعاون مع المنظمات الدولية الإنسانية، وتأهب الحكومة للدخول في حوار سياسي".

من جهتها، أجمعت دول الاتحاد الأوروبي على "وجود قلق من التحديات التي تواجه ميانمار، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الأقليات الدينية والعرقية مثل تحسين أوضاعها الإنسانية وإعادة المشردين وإطلاق سراح السجناء السياسيين ومعالجة سياسات التهميش والحرمان".

وقد أدانت "المفوضية الأوروبية" في شهر يوليو ٢٠١٢م المجازر التي ترتكبها جماعات بوذية متطرفة ضد المسلمين في ميانمار، والتي أودت بحياة الآلاف.

وقال مايكل مان، الناطق باسم المفوضة السامية لشئون السياسة الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون: "إنَّ الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب أحداث العنف التي تستهدف الأقلية المسلمة في ميانمار". وأشار إلى أنَّ الدبلوماسيين الأوروبيين سيجرون اتصالاتهم مع السلطات في ميانمار بناءً على تعليمات من آشتون، موضحًا أنَّ أخصائيي مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية تفقدوا مواقع الأحداث في ميانمار؛ من أجل تحديد حالة المنطقة والاحتياجات اللازمة لها.

واتفقت الولايات المتحدة الأميركية مع موقف الاتحاد الأوروبي في "القلق البالغ من استمرار سياسة التمييز

ضد أقلية (روهينجا)، لاسيما عدم وجود وضع قانوني لهم وحرمانهم من الكثير من حقوقهم الإنسانية الأساسية، فضلا عن الإفراط في القوة المستخدمة لتفريق المتظاهرين بسلمية".

وبعد مرور عام طافح بدماء مسلمي الروهينجا في إقليم آراكان (راخين) بميانمار، أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تقريرا مطولا بشأن أحداث العنف في ميانمار يقع في (١٥٣ صفحة)، كشف عما جرى ويجري في ميانمار وعلى وجه الخصوص في إقليم أراكان، ويعد هذا التقرير هو الرابع للمنظمة منذ اندلاع شرارة العنف ضد مسلمي الروهينجا في ميانمار في يونيو/حزيران ٢٠١٢م.

وجاء هذا التقرير كاشفا عن تواطؤ حكومة هذه الدولة الآسيوية مع مجموعات البوذيين في شنّ عمليات تطهير عرقي وقتل وحشي وإبادة جماعية وتهجير قسري واغتصاب للفتيات المسلمات، في وقت ارتفعت فيه وتيرة الاضطهاد ضد الأقلية الروهينجية التي تصنفها "الأمم المتحدة" الشعب الأكثر تعرضا للاضطهاد في العالم.

وتتركز أهمية هذا التقرير في جوانب مهمة، منها أنه استند في معطياته ونتائجه على الواقع حيث سافرت هيومن رايتس ووتش إلى إقليم أراكان، ووقفت على حقائق الجرائم التي تمثلت في إحراق عدد كبير من قرى المسلمين، ورصدت ذلك عبر الأقمار الصناعية، كما التقت عددا من أبناء عرقية الروهينجا وأجرت مائة مقابلة معهم ومع بعض المنظمين لأعمال العنف والإبادة.

من جانب آخر كشف هذا التقرير جذور المشكلة وأفصح عن حيثيات الاضطهاد الواقع على الروهينجا، فقد أوضح التقرير بجلاء أن ما يحصل من عنف وإبادة ليس عنفا طائفيا كما كان يتوقع البعض، حيث جاء في التقرير ما نصه، قال "فيل روبرتسن" نائب مدير قسم آسيا في هيومن رايتس ووتش، إن هناك "تورطا لمسؤولين محليين وقيادات مجتمعية في جهد منظم لشيطنة وعزل السكان المسلمين تمهيدا لهجمات المسلحين".

وأضاف روبرتسن "كما أنه منذ بدء إراقة الدماء لم تتحرك الحكومة المركزية بأي شكل لمعاقبة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات أو لوقف التطهير العرقي بحق المسلمين المهجرين قسرا"، وأماطت هيومن رايتس ووتش اللثام عن أدلة على أربعة مواقع لمقابر جماعية في ولاية أراكان: ثلاث مقابر جماعية تعود إلى ما بعد أحداث العنف مباشرة في يونيو/حزيران ٢٠١٢م وموقع واحد من أحداث عنف أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢م. وقالت هيومن رايتس ووتش "إن قوات الأمن دأبت على إعاقة المحاسبة والعدالة إذ حفرت المقابر الجماعية من أجل طمس الأدلة على ما وقع من جرائم".

وفي السابق كانت شكوك المتابعين لأحداث ميانمار تسيطر على موقف الحكومة حيال ما يقع على الطائفة الروهينجية من ظلم واعتداء وإحراق، وكانت الحكومة البورمية تصرّح بين الحين والآخر بأن هنالك جهودا تبذل في منع وقوع أي صراعات دموية، وأنها تسعى لردم الهوة الطائفية في البلد.

ولكن هذا الشك تبدد تماما حيث كشف التقرير بما لا يدع مجالا للريبة، أن السلطات الميانمارية متورطة في كل الهجمات الوحشية والاعتداءات التي وقعت للمسلمين الروهينجا، فقد قال فيل روبرتسن في التقرير "لقد تورطت الحكومة البورمية في حملة تطهير عرقي ضد الروهينغا، هي مستمرة حتى اليوم، من خلال منع المساعدات وفرض القيود على التنقلات. على الحكومة أن توقف فورا هذه الانتهاكات وأن تحاسب الجناة، وإلا فسوف تحمل مسؤولية المزيد من أعمال العنف ضد الأقليات العرقية والدينية في بورما".

ويحدد التقرير ثلاثة مجموعات متورطة في الجرائم، وهم: مسؤولون ميانماريين، وقيادات مجتمعية، ورهبان بوذيون. وهذه الفئات الثلاثة نفذت خطط الإبادة الجماعية ضد الروهينجا.

ويضيف التقرير أن "دور حكومة ميانمار والسلطات المحلية في التهجير القسري لأكثر من ١٢٥ ألف

شخص من الروهينجا وغير ذلك من الطوائف المسلمة، والأزمة الإنسانية القائمة. نظم مسؤولون بورميون وقيادات مجتمعية ورهبان بوذيون أبناء الطائفة البوذية بأراكان وشجعوهم بدعم من أجهزة الأمن، على شن هجمات منسقة ضد الأحياء والقرى المسلمة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢م من أجل إرهاب السكان وتهجيرهم قسرا".

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش، في التقرير الأول لها حول الأحداث، والذي صدر في السادس من أغسطس ٢٠١٢م، ويقع في (٥٦) صفحة، قد وصفت الأحداث والانتهاكات ضد المسلمين هناك بالمروعة، وقالت فيه: "إنَّ قوات الأمن الميانمارية ارتكبت أعمال قتل واغتصاب واعتقالات جماعية في حق مسلمي الروهينجا - بعد أنْ أخفقت في حمايتهم وحماية البوذيين الأراكان - أثناء أحداث العنف الطائفي الدامية غربي ميانمار في يونيو ٢٠١٢م؛ حيث أدت القيود الحكومية المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق سكن الروهينجا، إلى معاناة أكثر من ١٠٠ ألف نازح ومشرد من الحاجة الماسة للغذاء والمأوى والرعاية الطبية".

وأضاف التقرير: "كان بإمكان الحكومة وقف ما حدث؛ العنف الطائفي، والانتهاكات التي تلته في ولاية أراكان في ميانمار"، يصف عملية إخفاق السلطات الميانمارية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التوترات المتزايدة، واندلاع أحداث العنف الطائفي في ولاية أراكان، رغم أنَّ الجيش تمكن في نهاية المطاف من احتواء أعمال عنف العصابات في عاصمة الولاية، مدينة سيتوي، فقد قال شهود من الأراكان والروهينجا لـ "هيومان رايتس ووتش": "إنَّ القوات الحكومية اكتفت بالمشاهدة، بينما كان هناك عناصر من المسلمين والبوذيين يهاجمون بعضهم البعض؛ فيقومون بتدمير قرى، ويرتكبون عددًا غير معروف من أعمال القتل".

وقال براد آدامز، مدير قسم آسيا في هيومن رايتس ووتش: "أخفقت قوات الأمن الميانمارية في حماية الأراكان والروهينجا من بعضهم البعض، ثم شنَّت حملة عنيفة واعتقالات جماعية ضد الروهينجا، وتزعم الحكومة أنَّها قضت على أعمال قتال عرقي وانتهاكات، لكن الأحداث الأخيرة في ولاية أراكان تُظهر استمرار الاضطهاد والتمييز تحت رعاية الحكومة".

وطالبت هيومان رايتس ووتش الحكومةَ الميانمارية باتخاذ خطوات عاجلة من أجل وقف الانتهاكات التي ترتكبها القوات الحكومية، ومن أجل ضمان تدفق المساعدات الإنسانية، وأنْ تسمح للمراقبين الدوليين المستقلين بزيارة المناطق المتأثرة بالأحداث للتحقيق في الانتهاكات.

واعترفت منظمة "العفو الدولية" في تقرير لها نشر في ٢٢ يوليو ٢٠١٢م بـ"بروكسل"، أنَّ مسلمي ميانمار في ولاية آراكان "راخين"، يتعرضون لانتهاكات على أيدي جماعات بوذية متطرفة، وتحت سمع وبصر الحكومة. وقالت: "إنَّ المسلمين في ولاية راخين الواقعة غرب ميانمار يتعرضون لهجمات واحتجازات عشوائية في الأسابيع التي تلت أعمال العنف في المنطقة، وأعلنت حالة الطوارئ في راخين بعد اندلاع أعمال عنف دامية بين البوذيين والمسلمين".

وقال متحدث باسم منظمة العفو الدولية إنَّه منذ ذلك الحين ألقي القبض على المئات في المناطق التي يعيش فيها الروهينجا المسلمون.

وتتهم منظمة العفو الدولية قوات الأمن الميانمارية وسكان "راخين" البوذيين بشن هجمات على المسلمين، وقتلهم، وتدمير ممتلكاتهم.

وقال "بنجامين زواكي" الباحث في العفو الدولية: "أغلب الحالات هجمات تستهدف الروهينجا الذين تحملوا معظم العنف في يونيو، ومازالوا يتحملون القدر الأكبر من الانتهاكات التي تقوم بها قوات الأمن في الولاية".

وعلى المستوى المحلي داخل ميانمار لا تجرؤ أي شخصية عامة انتقاد ما أصبح حملة نشطة من التطهير العرقي ضد الروهينجا خوفا مما سوف ينعكس على شعبية هذه الشخصية.. والشخصية الوحيدة التي تتمتع باحترام عالمي والتي يمكن أن تساعد في وضع حد للقتل والاغتصاب والتعذيب وتهميش الأقلية الروهينجية المسلمة في ميانمار والحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١م هي "أونغ سان سو كي".

و"أونغ سان سو كي" لديها حتى الآن التأثير الأكثر شعبية في السياسة الميانمارية، ولكن بدلا من التحدث علنا ضد العنف الممارس تجاه الروهينجا وإهدار كل حقوقهم الإنسانية، أدلت بتصريحات غامضة تؤيد من خلالها ضمنا التقاعس الحكومي المتعمد في هذه الأزمة.

فأي أمل للروهينجا سيكون إذا كانت "ناشطة السلام" المعروفة في ميانمار لا تتكلم؟، فمع عدم وجود دعم للضحايا أو لوم للجناة داخل الحكومة أو غالبية السكان البوذيين لا يمكن تصور حل محلي، بل يبدو أن حكومة ميانمار ليس لديها الرغبة في السعي لذلك.

وعلى الرغم من مطالبة العالم السلطات الميانمارية بالاعتراف بالمسلمين الروهنجيا ومنحهم حقوقهم الإنسانية التي كفلتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ومنها الجنسية، إلا أنَّ الحكومة ترفض هذه المطالب، بل وتصر على رفض اعتبارهم جزءًا من الشعب الميانماري، بل اعتبرتهم دخلاء على البلاد، وتستمر في العمل بتشريع ما عرف بـ"قانون الجنسية" عام ١٩٨٢م الذي أعطى للمسلمين صفة "مواطنين درجة ثالثة"، وبموجب هذا القانون تم حرمانهم من تملك العقارات، وممارسة أعمال التجارة، وتقلد الوظائف في الجيش والهيئات الحكومية، كما تم حرمانهم من جميع الحقوق الإنسانية الطبيعية والأساسية؛ مثل حق التصويت في الانتخابات البرلمانية، وتأسيس المنظمات، وممارسة النشاطات السياسية.

أما على الصعيد السكاني، فمازالت الحكومة تقوم بإحداث تغييرات جذرية في التركيبة السكانية لمناطق المسلمين؛ فلا توجد أي قرية أو منطقة إلا وأنشأت فيها منازل للمستوطنين البوذيين سلمتهم السلطة فيها، ومنذ عام ١٩٨٨م قامت الحكومة بإنشاء ما يسمى "القرى النموذجية" في شمال أراكان، حتى يتسنى تشجيع أسَر البوذيين على الاستيطان في هذه المناطق.

اضطهاد لم يقف عند هذه الحدود، بل مارست الحكومة بمليشياتها عمليات طرد وتهجير جماعي متكررة، وهو ما حصل في عام ١٩٦٢م عقب الانقلاب العسكري؛ حيث طرد أكثر من ٣٠٠/٠٠٠ مسلما إلى بنجلاديش، وفي عام ١٩٧٨م طرد أكثر من نصف مليون مسلما في أوضاع قاسية جدًّا، مات منهم قرابة ٤٠/٠٠٠ من الشيوخ والنساء والأطفال، حسب إحصائية وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وفي عام ١٩٨٨م تم طرد أكثر من ١٥٠/٠٠٠ مسلما، وفي عام ١٩٩١م تم طرد قرابة ٥٠٠/٠٠٠ ألفا، وذلك عقب إلغاء نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها المعارضة بأغلبية ساحقة؛ انتقامًا من المسلمين لأنَّهم صوتوا مع عامة أهل البلاد لصالح الحزب الوطني الديمقراطي.

وبعد هذا الاعتراف الواضح والصريح من المؤسسات الحقوقية الدولية والمجتمع الدولي بما يحدث من مجازر ضد المسلمين في ميانمار – هل سيتحرك العالم ويتخذ إجراءات فعلية أم سيكتفي بالكلام فقط ؟!..

ولكن مع سجل الأمم المتحدة المخزي في حماية الأقليات وضحايا الإبادة الجماعية في الماضي، يشعر المرء أن الأمل ضئيل للروهينجا الذين أصبحوا أكثر عزلة وأكثر عرضة للخطر مع كل هجوم.. فهل نفاجأ قريبا بأنه تم تصفية الوجود الروهينجي في إقليم "أراكان"، وتطوى صفحتهم من تاريخ ميانمار، ونستمع للإدانات من المجتمع الدولي والتصريحات بأنه لابد من البدء في إطلاق الحريات وإعطاء الحقوق لكافة العرقيات في البلاد؛ بعد أن تم إبادة وتصفية العرقية الروهينجية فيها ؟!!.

الروهينجا وحقوق الإنسان

مما سبق، يتبين لنا أن مسلمي الروهينجا في ميانمار في واقعهم المعاصر، وعبر تاريخهم الممتد منذ حوالي الألف وأربعمائة عام، وعلى أرضهم التاريخية، تعرضوا لإهدار كامل لحقوقهم الإنسانية والى مآس واضطهادات متتالية، من أجل تهميشهم ودفعهم الى الهجرة الى خارج أرضهم. ولقد نالوا من التقتيل والتهجير ما لا يتصوره العقل !.. وكانت النتائج الملموسة لهذه المذابح: النقص الكبير في عددهم، بالإضافة الى المرض والفقر والبؤس الذي عاناه من بقي على قيد الحياة.

وقد نجحت هذه المساعي فعلا بجلب الويلات على الروهينجيين قاطبة حيث دمرت قراهم ومدنهم وأجبروا على ترك ممتلكاتهم والهجرة وتبعتهم الانظار والمعاناة حتى في بلاد الاغتراب. هذه الظروف كلها سلبت مسلمي الروهينجا حريتهم في العيش أحرارا والتمتع بخيرات أرضهم.

كما أحالت هذه المساعي مسلمي الروهينجا في غرب ميانمار بشكل واسع إلى وضعية "البدون" أو "عديمي الجنسية"، فحكومة ميانمار تمنع "المواطنة" عن الروهينجا، وتعتبرهم بنغاليين – من خلال الاستدلال أنهم مهاجرون غير شرعيين من بنغلاديش، وأن الجرائم التي ارتكبت ضدهم لا تؤدي إلى ملاحقات قضائية.

وبات الروهينجيون في العديد من الحالات يرغمون على العيش في مخيمات للنازحين، حتى أنهم يواجهون جهوداً متزايدة لإلغاء اسم (الروهينجا) الذي يستخدمونه للتعريف بأنفسهم كمجموعة عرقية. وتحت ضغوط من حكومة ميانمار، يبدو المجتمع الدولي في بعض الأحيان متواطئاً في إزالة "الروهينجا" من الخطاب الرسمي.

استبعاد "الروهينجا" من تعداد السكان

فمثلا، لم تقم ميانمار بإجراء تعداد سكاني منذ ٣٠ عاماً، وقد اشتركت مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لإجراء تعداد في شهري آذار مارس ونيسان أبريل عام ٢٠١٤م، وكان من المتوقع أن يعطي مؤشرا أكثر دقة عن عدد السكان من مسلمي الروهينجا. وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها مؤسسات دولية، كمجموعة الأزمات الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، فقد تضمن الاستبيان بنداً مثيراً للجدل على وجه خاص وهو سؤال حول الانتماء العرقي يستخدم قائمة تعود لعام ١٩٨٢ تضم (١٣٥) مجموعة عرقية لا تشمل "الروهينجا".

وفي البداية، وعدت الحكومة بأنها سوف تسمح للروهينجا بتحديد هويتهم من خلال خانة "أخرى" مفتوحة. ولكن بعد يومين فقط من بدء التعداد في مارس ٢٠١٤م، فر العاملون في وكالات المعونة الدولية وذلك في أعقاب استهدافهم من قبل حشود بوذية قامت بمهاجمة مكاتبهم، اعتقاداً منها أن هناك تحيزاً إنسانياً لصالح الروهينجا. وقد نكثت الحكومة بوعدها بتسجيل "الروهينجا" لأسباب أمنية.

ولم يتم تعداد أي شخص طلب أن يتم تسجيل هويته كـ "روهينجي" في حين تم السماح للبعض بأن يدرجوا أنفسهم كـ "بنغاليين". وتعليقاً على هذا، كتب "جيوفري نايس" وهو محام دولي بارز والمحلل "فرانسيس ويد" في مقال لهما في مايو ٢٠١٤م، محذرين من أن الروهينجا سوف يقعون على الأرجح ضحية لمزيد من أعمال العنف المنظمة: "لقد تضمن كل من الخيارين إنكاراً لوجود المجموعة العرقية".

وحول التعداد السكاني، قال نور محمد، ٦٠ عاماً، الذي يعيش في مخيم دار بايجن في ولاية راخين، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): "لقد سألني فريق التعداد السكاني: ما هي عرقيتك؟ وعندما أجبتهم "الروهينجا، تركوني ولم يسألوني أياً من الأسئلة الأخرى".

حتى المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدات تنأى بنفسها عن استخدام كلمة "روهينجا".

من جانبها، أوضحت "جانيت جاكسون" الممثلة القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قائلة: "لقد كانت المعارضة لأي استخدام لمصطلح الروهينجا، في ولاية راخين قبل بدء التعداد السكاني، أكثر جدية عما هو متوقع". وأضافت أن "صندوق الأمم المتحدة للسكان أعرب عن أسفه من أن الناس لم يستطيعوا تحديد هويتهم ومن ثم لم يتم إدراجهم في التعداد". وذكر الصندوق في بيان له أن هذه الخطوة "قد تزيد التوتر في ولاية راخين".

وفي أعقاب التعداد السكاني، أعرب "ديفيد ماثيسون" كبير الباحثين المعنيين بميانمار في منظمة هيومان رايتس ووتش، عن أسفه "لفشل الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الانقسامات العرقية والدينية التي تساهم في زيادة عدم الاستقرار والعنف والحرمان من الحقوق".

ووصف تقرير لمراقب دولي عملية التعداد السكاني في مناطق الروهينجا بأنها "إخفاق تام"، موضحاً أن الروهينجا "كانوا متحمسين جداً للمشاركة في التعداد، ولكنهم منعوا من القيام بذلك من قبل الفرق الميدانية ومسؤولي وزارة السكان".

أوضح "سرديان مركيك"، رئيس الإحصاءات الديموغرافية في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، أنه في حين أن السؤال عن العرق (جنباً إلى جنب مع الدين واللغة) ليس إلزامياً في التعداد، إلا أن قرابة ٨٥ بالمائة من الدول تقوم بإضافته.

مع ذلك، أوضح أنه إذا تم تضمين مسألة العرق، فهناك مبادئ توجيهية ينبغي مراعاتها عند طرح هذا السؤال، إذ "ينبغي أن يخصص سطر فارغ تماماً للإجابة. حتى إذا كانت هناك قائمة بخمسة خيارات للعرق وسطر توضع فيه كلمة (أخرى)، فإنك تحد بطريقة ما من خيار الإجابات. ويجب على القائم بالتعداد عدم توجيه الإجابات بأي شكل من الأشكال".

وفي شهر سبتمبر ٢٠١٤م، أعلنت الحكومة البورمية عن نتائج غير نهائية للتعداد، ولكنها قالت إن البيانات الخاصة بالعرق لن تنشر حتى عام ٢٠١٥م بحجة أن نشر مثل هذه البيانات قد يشعل فتيل التوترات الطائفية.

مع ذلك، يبدو أن التعداد السكاني، الذي لم يسجل أي من السكان الروهينجا وسجل عدداً غير معروف من الأشخاص كـ "بنغاليين"، يستخدم في برامج للتحقق من المواطنة، التي تهدف إلى تحديد من المؤهل للحصول على وثائق توضح الفترة الزمنية التي عاشتها أسرهم في ميانمار.

وبالنسبة لهؤلاء المؤهلين، سوف تصدر الوثائق دون ذكر كلمة "روهينجي" وربما يذكر بدلاً منها كلمة "بنغالي". وقد أشار تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش أن "بنود قانون المواطنة البورمي الذي يحدد الحق في الحصول على ثلاثة أنواع من المواطنة البورمية يحرم الروهينجا من إمكانية الحصول على الجنسية".

وتنفذ الحكومة برامج للتحقق من المواطنة في مناطق عدة، بما في ذلك في بلدية مايبون في ولاية راخين، التي دمرت جراء أعمال العنف التي وقعت في عام ٢٠١٢، وتشير تقارير إلى أن نسبة كبيرة من السكان قد قبلوا لفظ "بنغاليين" لتحديد هويتهم في تعداد عام ٢٠١٤.

ولكن لا يزال هناك ممن يتشبثون بقوة بهويتهم واسم الروهينجا. ومن بين هؤلاء، محمد أوسلان، ٥٨ عاماً، الذي قال: "أنا روهينجي، ولست بنغالياً... أنا متمسك بالاسم مهما يكن الأمر. في عام ٢٠١٢، قام سكان راخين بمهاجمتنا بسبب عرقنا، وإذا أرادوا اليوم أن يحاولوا قتلي مرة ثانية، بإمكانهم أن يفعلوا ذلك، فلن أغيرها".

وهناك آخرون منفتحون على فكرة التخلي عن اسم "الروهينجا" في مقابل الحصول على المزيد من الحقوق.

وقال "حامد حق"، ٣٦ عاماً، الذي يعيش في مخيم خارج مدينة سيتوي: "إذا حصلنا على حقوق متساوية مع المجموعات العرقية الأخرى مقابل تسميتنا بنغاليين، فسوف نقبل الاسم".

ولكن رغم تأكيده، لا يزال يشك في نوايا الحكومة ويقر بوجود ضغوط متزايدة لتغيير اسم الهوية.

وفي هذا، قال: "في كل اجتماع مع مسؤولي الحكومة، دائماً ما يقولون لنا أنه سيتم تسجيلنا كبنغاليين. ولكن يجب على الحكومة أن تعلن أنها جنسية متساوية. أنا لا أثق في هذه الحكومة ولذا يجب أن يذكروا هذا بشكل محدد وإلا فلن أصدقهم".

وأضاف: "حتى عندما تأتي بعثات أجنبية لتلتقي بنا، يأخذنا المسؤولون الحكوميون الغربيون جانباً ويقولون لنا أنه ينبغي علينا أن نقبل بلفظ "بنغالي" حتى نتمكن من مغادرة المخيمات".

وفي يونيو ٢٠١٤، وعقب أن أوردت وسائل إعلام محلية في ميانمار أن الحكومة قد طلبت من منظمة اليونيسف الاعتذار بسبب استخدام كلمة "روهينجا" في عرض تقديمي، وصفت اليونيسف الحادثة بأنها "خطأ غير مقصود"، مؤكدة أن الوكالة "ليس لديها نية في الانخراط في نقاش بشأن القضية العرقية الحساسة في هذا المحفل".

والجدير بالذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، يواصل استخدام مصطلح "الروهينجا" في خطاباته بشأن ميانمار.

وفي شهر يوليو، أوضحت مقررة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في ميانمار، في ختام زيارتها للدولة: "لقد طلب مني مراراً وتكراراً عدم استخدام اسم (الروهينجا) لأن الحكومة لا تعترف به".

وقد استخدمت بعثة مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنهت عملها في ١١ سبتمبر ٢٠١٤م، عبارتي "ولاية راخين الإثنية" والمجتمعات المحلية "المسلمة"، ولم تذكر لفظ "الروهينجا". وقد استخدم بيان صدر مؤخراً عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر العبارات ذاتها.

المسألة الروهينجية وحماية حقوق الأقليات

معلوم أنه في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، نشأت عدة دول جديدة تضم أقليات دينية وقومية عديدة، الأمر الذي انعكس على المعاهدات الدولية التي تضمنت بنوداً واضحة تنص على حماية الأقليات، وكانت منظمة عصبة الأمم التي تشكلت عام ١٩١٩م تتمتع بحق التحقيق في أية شكاوى ترفع إليها حول المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات عبر مجلس الوصاية التابع لها، وأصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم عام ١٩٣٣م قراراً تأمل فيه من الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها.

وبالرغم من فشل عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة والخبرة الدولية في إيجاد حلاً للصراعات القومية، واقتصار دورها على القيام بعمليات إغاثة اللاجئين والهاربين من جحيم تلك النزاعات، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بحقوق الإنسان عامة وحقوق الأقليات خاصة، وأثمرت جهود المجتمع الدولي بميلاد ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر بمدينة (سان فرانسيسكو) في ٢٦ /٦/ ١٩٤٥م، وقد جاء الميثاق معبراً عن رغبة الدول في إقامة عالم جديد على أسس حضارية هادفة لاحترام إرادة الشعوب وحقها في التعايش السلمي والاستقرار.

ومن ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من الإعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان، ومن أهمها في ١٩٤٨/١٢/١٠م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) بموجب القرار ٢١٧ الف (د-٣)، وجاء في ديباجته (إن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها).

لم ينص ميثاق الأمم المتحدة عند إنشائها بشكل واضح على مواد خاصة بحماية الأقليات، بل اكتفت بما ورد من مفاهيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أعلن أن جميع الناس ولدوا أحراراً ومتساوين بقدرهم وبحقوقهم، ويتوجب عدم التمييز بينهم، وأعلن كذلك عن حق الحياة، والحرية، والأمن الشخصي، ومنعت العبودية والاستعباد، والتعذيب، والمعاملة أو العقاب القاسي والمهين أو غير الإنساني، والاعتقال التعسفي، وطبقاً له يحق للجميع أن يكونوا معرفين كأشخاص أمام القانون، متساوين أمام القانون، وأن يحصلوا على محاكمة عادلة في جلسة عامة وبمحكمة غير منحازة، وأن يقيموا عائلة بدون فرض قيود بسبب العرق، والجنس أو الديانة، وحرية الضمير والفكر والدين، كما وأعلن عن حق كل إنسان بالأمن الاجتماعي، وظروف عمل عادلة، ومستوى معيشة كاف له ولعائلته، إذ تنص المادة (٥٥) على أن الأمم المتحدة تعمل على "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

ويفسر البعض تحاشي ميثاق الأمم المتحدة ذكر الأقليات صراحة، إلى بروز مفاهيم سيادة الدولة بقوة واسعة بحيث يمكن أن يعتبر ذكر الأقليات أو حمايتها تدخلاً في الشؤون الداخلية، ومدعاة لزعزعة استقرار الدولة إذا ما قامت دولة أجنبية باستخدام الارتباطات القومية والدينية والمذهبية مع أقلية تقيم في بلد آخر، ومن هذا المنطلق رأت الأمم المتحدة قضية حماية الأقليات من اختصاص الدولة نفسها التي تعتبر تلك الأقلية من رعاياها، يضاف إلى ذلك أن قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في بلدان العالم هو أفضل ضمان لحماية الأقليات في تلك البلدان، وللأسف هذا لم يتحقق في الشرق الأوسط.

ولم يمض أقل من عقدين من الزمان، حتى اضطرت الأمم المتحدة إلى التاكيد صراحة على حماية الحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقوق الأقليات، خاصة بعد افتضاح الممارسات الفظيعة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والرفض العالمي للممارسات الوحشية ضد مجموعات عرقية أو دينية أو قومية.. ففي ١٩٦٣/١١/٢٠م صدر إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، إذ أكد الإعلان على "أن الجميع متساوين أمام القانون، لهم دون تمييز حق متساو في حمايته وحق متساو في الحماية من أي تمييز ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز".

وجاء في الإعلان "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً، وأنه لايوجد مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري". كما أبدى الإعلان القلق الشديد من "التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني في بعض مناطق العالم".

ووضع إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ضوابط لمنع التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الأصل الذي يمثل إهانة للكرامة الإنسانية (المادة ١). وحظر على أية دولة تقوم، عن طريق التدابير الضبطية أو غيرها، بتشجيع أو تحبيذ أو تأييد أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني يصدر عن أي جماعة أو مؤسسة أو فرد (المادة ٢). واعتبر جريمة ضد المجتمع، ويعاقب عليه القانون، كل تحريض على العنف وكل عمل من أعمال العنف يأتيه أي من الأفراد والجماعات ضد أي عرق أو أي جماعة من لون أو أصل إثني آخر (المادة ٩).

وفي ١٩٩٢/١٢/١٨م أصدرت الأمم المتحدة إعلانا بشأن (حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية)، إذ أكد الإعلان على جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية ومنع جرائم الإبادة البشرية ومنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل، ورأت الأمم المتحدة أن "تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها".

ونصت المادة الأولى من (إعلان حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية) على أن "تقوم الدول، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية. وأن تعتمد الدول التدابير التشريعية الملائمة لتحقيق تلك الغايات".

كما أكد الإعلان على حق الأقليات في التمتع بثقافتها الخاصة، وممارسة دينها وعقائدها وطقوسها، واستخدام لغتها بحرية، والمشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية العامة مشاركة فعلية.

ومن بين الوثائق الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان التي تم تبنيها في الأمم المتحدة والتي نالت موقعاً هاماً في القانون الدولي، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٦٦م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في عام ١٩٦٦م، وشكلت الوثائق الثلاثة معاً ما يسمى "لائحة الحقوق الدولية".

هذا وعاود مصيغي المعاهدات الدولية من عام ١٩٦٦م، التأكيد على واجب والتزام الدول بترقية حقوق الانسان، وأضافوا حقين جماعيين هما: حق الشعوب في تقرير المصير، وحقهم في استخدام مواردهم الطبيعية بحرية، بالإضافة إلى أنه موضح في كل معاهدة ما هي الحقوق التي في مجالها.

و"حق تقرير المصير" الذي برز كأحد المبادئ الأساسية في السياسة الدولية في القرن العشرين، باعتباره حق طبيعي لكل شعب أو أمة بتشكيل دولة خاصة بها على ترابها الوطني، يعتبر حقاً شرعياً في القانون الدولي يمنح الشعب جميع النتائج والامتيازات المترتبة عليه، وقد أعلن عن هذا المبدأ أثناء الحرب العالمية الأولى من قبل الرئيس الأميركي "ولسن" (١٨٥٦ – ١٩٢١م)، حيث ورد كواحد من النقاط الأربعة عشر التي أعلنها والتي أطلق عليها مباديء الرئيس ولسن، وحظيت تلك المبادىء بإهتمام العالم المتحضر، فتم إدراجها في ميثاق عصبة الأمم، وتم الاعتراف بها ضمنياً في الفصل المخصص لنظام الإنتداب، وقد اعتبر حق تقرير المصير كحق قانوني تستطيع الدول والشعوب المستَعمرة التمتع به، كما أن الشعوب التي عانت من الدول المستعمرة تعاملت معه على أنه يعني الإستقلال التام.

ومن بين معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، نجد المعاهدة الدولية للتخلص من جميع أشكال التفرقة العنصرية في عام ١٩٦٥م، ومعاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء في عام ١٩٧٩م، واتفاقية مناهضة التعذيب في ١٩٨٤م، واتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩م.

الروهينجيون وحقوق الشعوب الأصلية

يعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن "حقوق الشعوب الأصلية" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧م، من أهم الوثائق الدولية بهذا الخصوص، حيث يقر بالحقوق الأساسية الجماعية للشعوب الأصلية، الثقافية منها واللغوية والدينية وغيرها، على نحو أوسع وأشمل من كافة صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتمتع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بقيمة أخلاقية كبيرة نظراً لاعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويؤكد هذا الإعلان للشعوب الأصلية الحق في التمتع الكامل، جماعات أو أفرادا، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإن الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استنادا إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم الأصلية.

وللشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. وبمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للشعوب الأصلية، حقها في تقرير المصير، الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك في سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها. وغيرها من بنود القانون الأخرى.

إن مسلمي الروهينجا، باعتبارهم شعبا أصيلا يعيش على أرضه التاريخية منذ مئات السنين، لازال يتعرض لانتهاكات جسيمة على مستوى حقوق الأفراد والجماعة، خصوصا بعد ارتفاع وتيرة الاحتقان الديني في ميانمار من قبل الرهبان البوذيين وحركة (٩٦٩) المتطرفة، وكأن قدر هذا الشعب الروهينجي هو التأرجح بين الأنظمة الدكتاتورية والمجموعات الدينية المتطرفة.

إن إحراق الممتلكات والقتل والاغتصاب والعمل القسري والاستيلاء على الأراضي وبث الرعب في النفوس وعدم الاعتراف بهم كمواطنين، هو عمل إرهابي واضطهاد منظم يمارس ضد الأقلية الروهينجية منذ أكثر من عامين وطوال العقود الماضية من قبل البوذيين في ميانمار، هذه الأقلية التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها أكثر أقليات العالم تعرضا للاضطهاد.

ورغم الإصلاحات السياسية التي بدأت في ميانمار والإفراج عن "أونغ سان سو كي"، المدافعة عن حقوق الإنسان والحائزة على جائزة نوبل للسلام، وإجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠١١ بعد عقود من الحكم العسكري، فقد تعرض المئات (هناك منظمات حقوقية تتحدث عن الآلاف) من الروهينجا العام التالي للقتل كما تم تهجير مئات الآلاف من مناطقهم في ولاية آراكان (راخين).

ومنذ ذلك الوقت، ظل مئات الآلاف من الروهينجا يعيشون في تسعة مخيمات بضواحي "سيتوي" عاصمة آركان (راخين) تحت رحمة مضطهديهم، في ظروف أسوأ من ظروف السجون، فهم يعانون من نقص الطعام وسوء التغذية والأمراض مثل الإسهال والسل والأمراض الجلدية ويموتون من أمراض يمكن علاجها بسهولة.. كما يتعرض سكان هذه المخيمات المخيفة لمخاطر القتل من قبل حراس المعسكرات التابعين لقوات الأمن الحكومية بدون محاكمات، والتعذيب، والعمل الإجباري، والتهجير القسري والاغتصاب.

كما أن السؤال الأكبر هو: متى توافق الحكومة في ميانمار على أن يُعامل الروهينجا على قدم المساواة كمواطنين، مع مواطني البلاد. إن قضية الهوية بالنسبة للروهينجيين قضية مركزية، فرغم عيشهم في ميانمار لأجيال عديدة لا يتم الاعتراف بأنهم مواطنون، وقد مُنعوا من التسجيل في الإحصاء السكاني الأخير هذا العام، إلا من وافق على تحديد هويته بأنه مهاجر من بنغلاديش، كما سبق الإشارة.

إن التطهير العرقي والتهجير القسري لمئات الآلاف من أبناء الشعب الروهينجي كانت بسبب سياسة التمييز العنصري الديني والقومي، والدستور العنصري، والمناهج التعليمية، ووسائل الإعلام، وقرارات السلطة السياسية والبرلمان والسياسة الشوفينية التي تنتهجها حكومة ميانمار للقضاء على مسلمي الروهينجا والاستيلاء على ما تبقى من أرضهم وممتلكاتهم.

وفي هذا السياق ليس من المنطقي قياس حقوق الروهينجيين على عددهم (الذي يقدره البعض بأنه يتراوح بين الخمسة ملايين والثمانية ملايين)، كون واقعهم العددي كما أتينا على ذكره، نشأ من حالة غير طبيعية وسياسات تطهير عرقي، ويجب محاكمة من كان السبب أو على الأقل تعويض الروهينجيين ما خسروه على أيدي دولة ميانمار منذ تأسيسها وحتى لحظة قراءة هذه الأسطر.

إن للروهينجيين كشعب أصيل يعيش على أرض آبائه حقوقا أقرها المجتمع الدولي في إعلانه المرقم ٦١/٢٩٥ لسنة ٢٠٠٧م بشأن حقوق الشعوب الأصيلة، تتمثل في:

-المساواة مع جميع الشعوب الأخرى، والتسليم في الوقت نفسه بحق جميع الشعوب في أن تكون مختلفة وفي أن تعتبر نفسها مختلفة وفي أن تحترم بصفتها هذه.

-التأكيد على أن جميع المذاهب والسياسات والممارسات التي تستند أو تدعو إلى تفوق شعوب أو أفراد، على أساس الأصل القومي أو الاختلاف العنصري أو الديني أو العرقي أو الثقافي، هي مذاهب وسياسات وممارسات عنصرية وزائفة علميا، وباطلة قانونا، ومدانة أخلاقيا، وظالمة اجتماعيا،

-القلق لما عانته الشعوب الأصلية من أشكال ظلم تاريخية، نجمت عن أمور عدة منها استعمارها وسلب حيازتها لأراضيها وأقاليمها ومواردها، وبالتالي منعها بصفة خاصة من ممارسة حقها في التنمية وفقا لاحتياجاتها ومصالحها الخاصة.

-إدراك الحاجة الملحة إلى احترام وتعزيز الحقوق الطبيعية للشعوب الأصلية، المستمدة من هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثقافاتها وتقاليدها الروحية وتاريخها وفلسفاتها، ولا سيما حقوقها في أراضيها وأقاليمها ومواردها.

-الترحيب بتنظيم الشعوب الأصلية أنفسها من أجل تحسين أوضاعها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل وضع حد لجميع أشكال التمييز والقمع حيثما وجدت.

-التأكيد على أن تجريد أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية من السلاح يسهم في إحلال السلام، وتحقيق التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، والتفاهم وإقامة علاقات ودية بين أمم العالم وشعوبه.

-الإشارة إلى أن الحقوق المكرسة في المعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى المبرمة بين الدول والشعوب الأصلية أمور تثير، في بعض الحالات، شواغل واهتمامات دولية وتنشئ مسؤوليات دولية وتتخذ طابعا دوليا.

-الاعتراف بأن ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا، تؤكد الأهمية الأساسية لحق جميع الشعوب في تقرير المصير، الذي بمقتضاه تقرر الشعوب بحرية وضعها السياسي، وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-الوضع في الاعتبار أنه ليس في هذا الإعلان ما يجوز الاحتجاج به لحرمان أي شعب من الشعوب من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي.

-التأكيد على أن للأمم المتحدة دورا هاما ومستمرا تؤديه في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

-الإقرار بأن لأفراد الشعوب الأصلية أن يتمتعوا دونما تمييز بجميع حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي، وبأن للشعوب الأصلية حقوقا جماعية لا غنى عنها لوجودها ورفاهيتها وتنميتها المتكاملة كشعوب.

-الإقرار بأن حالة الشعوب الأصلية تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وأنه ينبغي مراعاة ما للخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف المعلومات الأساسية التاريخية والثقافية من أهمية، يعلن رسميا إعلان الأمم المتحدة التالي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بوصفه معيار إنجاز لا بد من السعي إلى تحقيقه بروح من الشراكة والاحترام المتبادل.

هذه بعض مرتكزات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصيلة، وبلا شك فإن بعض الدول التي وقعت عليه، مرغمة، سوف تسعى للالتفاف عليه بطرق متعددة لحرمان أي من الشعوب الأصيلة في بلدانها من حقوقها التي شرعها المجتمع الدولي، وهذا ما نراه ونلمسه يحدث في ميانمار تجاه مسلمي الروهينجا، كمثال صارخ لمكون عرقي أصيل يعيش أبناؤه على أرض آبائهم، محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية.

توصيات

رغم مرور ستة وستين عاما على إصدار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" سنة ١٩٤٨م، ما زالت البشرية في بقاع مختلفة من العالم تقدم التضحيات الجسيمة من أجل أن يدخل هذا الإعلان حيز التنفيذ في الواقع الفعلي، وذلك لأهميته العظمى وبما يتضمنه من قيم إنسانية تحقق رغبات الإنسان في العيش الكريم والحرية والمساواة.

ويُعتبر هذا الإعلان وثيقة هامة تبنتها الأمم المتحدة، وتنفيذ بنودها مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق كافة الحكومات والقوى الكبرى، كونه يتضمّن أهم درجات الرقي السياسي والإنساني، وقد جاء تعبيرا لخلاصة ما تم الإجماع عليه على مستوى شعوب العالم. فهذه الحقوق متكاملة، ومتساوية ولا يحق لأي جهة مصادرتها وانتقاصها واجتزاءها أو انتهاكها.

وكما أشرنا، ثبَّت هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مفهوم حماية حقوق الأفراد والشعوب والمجموعات والأقليات عبر منظومة قانونية دولية، لكي لا يضطر هذا الفرد وتلك المجموعة أن تدافع عن حقوقها عبر التمرد على الاستبداد والظلم الواقعان عليها.

إن حماية مسلمي الروهينجا في ميانمار هو مسؤولية أخلاقية عالمية في ذمّة الأمم المتحدة، واتحاد الدول الأوربية، وكل الدول العظمى وتلك التي وقّعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن تقديم الحماية لهذا الشعب الذي تعرض عبر تاريخه وحتى يومنا هذا إلى حملات إبادة ممنهجة، من قبل المجموعات الإرهابية والجهات الحكومية المتواطئة معها، هو التزام قانوني حقوقي وتنفيذ للمواثيق والمعاهدات الدولية.

ولذا على هذه الجهات تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وذلك بالعمل فعليا بكل ما وقّعت عليه حفاظا على ما تبقّى من مصداقيتها. إن محكمة العدل الدولية وبنود محكمة الجنايات في روما يجب أن تشمل كل السلطات التي ارتكبت جرائم بحق الإنسانية وبحق شعوبها، ومنها الشعب الروهينجي الأصيل.

إننا نناشد مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وكافة المحافل الحقوقية والمؤسسات المدنية في العالم من أجل:

١- الضغط على حكومة ميانمار من أجل وقف جميع أعمال الإبادة الجماعية والقتل والتهجير والاعتقال ضد مسلمي الروهينجا أحد المكونات الإثنية الأصيلة بشكل فوري وعاجل.

٢- الضغط من أجل إدارة ذاتية خاصة بالروهينجا في إقليم آراكان الذي هو بمثابة أرضهم التاريخية، تكون بمثابة ملاذ آمن لهم، وذلك عملا بمضمون إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، خصوصا في مواده الثالثة والرابعة التي تقر بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها.

٣- دعم وتمكين المؤسسات المدنية السياسية والحقوقية والإعلامية والإغاثية الخاصة بمسلمي الروهينجا في ميانمار، من أجل ضمان استمرار وجودهم، وتثبيت وتفعيل مشاركتهم في الحياة السياسية في وطنهم، وإعادة إعمار مناطقه المتضررة، ومدها بكافة أشكال المساعدة والدعم المادي والسياسي.

٤- إحالة مرتكبي جرائم الإبادة ضد مسلمي الروهينجا، من مسؤولين حكوميين أو جماعات أو أفراد، إلى محاكم وطنية أو دولية أو مشتركة لردع هؤلاء ومنع تكرار مثل هذه الممارسات ضد الشعوب في مناطق أخرى من العالم.

وبناء على ذلك، إن ما يطالب به مسلمو الروهينجا داخل وطنهم ميانمار وفي البلاد التي هُجّروا إليها هو حق شرعي يقر به إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. إذ يؤكد هذا الإعلان الحَق في التمتع الكامل، جماعات أو أفراد، بجميع الحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وإن الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استنادا إلى معتقدهم أو منشئهم الأصلي أو هويتهم، كما يحقّ لهم تقرير مصيرهم تحت الإشراف الدولي.

كما أنه لا ينبغي أن تكون هناك أية وصاية على مسلمي الروهينجا سوى الوصاية الدولية، إلى حين يتدبّرون أمورهم بأنفسهم ويعيشون بكرامه في أرضهم أسوة بالعرقيات الأخرى المكونة لدولة ميانمار، وإن الحماية الدولية لمسلمي الروهينجا ستشجّع عودة الروهينجيين المهجرين إلى وطنهم ليبدأوا من جديد في ترميم مجتمعهم الذي عانى كثيرا وطويلا على يد محيطهم وأبناء وطنهم من البوذيين.

إن أداء الحكومة في دولة ميانمار يطرح التساؤلات حول حقيقة موقفها مما يحدث تجاه طائفة من مواطنيها وهم المسلمين الروهينجيين، فهي تتحمل كامل المسؤولية عن حمايتهم والحفاظ على حقوقهم. فعلى الرغم من توقيع الحكومة الميانمارية على الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ورغم التزامها المعلن بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛ لم تتخذ الحكومة أي إجراء حقيقي لحماية الروهينجا ومعالجة العنف أو وقف سياسة العنصرية والتطهير العرقي وخطاب الكراهية.

وفي ظل هذا الوضع المآساوي لمسلمي الروهينجا، ومع استمرار الدم الذي يدق النوافذ ويصفع العيون، فإن النخب والدوائر السياسية والحقوقية والثقافية في العالم مدعوة لاتخاذ مواقف أكثر حزما وشمولا والتزاما بحقوق الإنسان، ودفاعا عن التنوع الثقافي والخيارات الحرة في الحياة. والتصدي لسلطات ميانمار في أعلى مستوياتها التي تتحدث عن (وتمارس) سياسات تجاه الروهينجا ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية، وتجعل جميع شروط الإبادة ماثلة أمام مسلمي الروهينجا.

المراجع

١- وثائق الأمم المتحدة والمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني.

٢- جيسون زيب وأندرو أر.سي. مارشال، مراسلا وكالة رويترز، تقرير خاص- شهود يتحدثون عن قتل منظم لمسلمي ميانمار، ١٢ / ١١ / ٢٠١٢م.

٣- جاريد فري، الخوف من التطرف البوذي يطارد المسلمين في ميانمار، وكالة رويترز - عربي، ١٠ أبريل ٢٠١٣م.

٤- ماثيو سميث، الاضطهاد الإثني في بورما سياسة دولة، وول ستريت جورنال، ٢٠ فبراير ٢٠١٤م.

٥- جوناه فيشر، توترات دينية يثيرها راهب بوذي مناوئ للإسلام في بورما، بي بي سي عربي، ٣٠ أغسطس ٢٠١٣م.

٦- جوناثان هيد، المسلمون المهجَّرون والمشتتون بميانمار، وكالة أنباء أراكان ANA، ٥ مارس ٢٠١٤م.

٧- تون كين، مذبحة أخرى ضد الروهنجيا ...فشل آخر للعالم، وكالة أنباء أراكان (ANA)، ١٠ فبراير ٢٠١٤م.

٨- سيد عبدالمجيد بكر، الأقليات المسلمة في أسيا وأستراليا، رابطة العالم الإسلامي، ص١٨٣ وما بعدها.

٩- فهد العصيمي، مأساة إخواننا المسلمين في بورما، ص ١٠ وما بعدها.

١٠- الأقليات المسلمة في العالم. الندوة العالمية للشباب الإسلامي. ص٦٢٠.

١١- محمد يونس: أراكان المسلمة، ص١٧ وما بعدها.

١٢- محمد بن ناصر العمودي، بورما الخبر والعيان، ص٩٠ وما بعدها.

١٣- شهيد الحق نور الحق، حركة ٩٦٩ البوذية المتطرفة.. نشأتها وأهدافها وحقيقتها، الرياض، وكالة أنباء الروهنجيا، ٦ / ١ / ٢٠١٤م.

١٤- فكرية أحمد، أسرار ميانمار.. لماذا يحرقون آلاف المسلمين هناك؟، ١٨ يناير ٢٠١٤، وكالة أنباء أراكان (ANA).

١٥- إيه إف كيه جيلاني، الروهنجيا وانتمائهم الأصيل لأراكان، ١٨ مايو ٢٠١٣م، ترجمة مقال: Rohingya belong to Bruma، بقلم: AFK Jilani ، المترجم : سعيد كريديه.

١٦- محمد حسن ذكير، مختصر - تاريخ المسلمين في أراكان بورما، المؤتمر نت، ٢٠١٣/٣/٢٢م.

١٧- محمد علي صالح، وصايا بوذا وأثرها على واقع المسلمين في ميانمار، وكالة أنباء أراكان ANA. ١٥ يناير ٢٠١٤م.

١٨- دانا ماكلين، كيفية عكس موجة الراديكالية البوذية في جنوب شرق آسيا؟، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، ١٣ يوليو ٢٠١٣م.

١٩- ايمانويل استوكس، الخداع في ميانمار وأنماط الإفلات من العقاب، وكالة أنباء أراكان (ANA)، ١٧ أبريل ٢٠١٤م.

٢٠- أحمد الشلقامي، تنظيم "٩٦٩" البوذية عندما يكون المعتقد إلهاما للقتل، وكالة أنباء أراكان ANA، ١٤ أبريل ٢٠١٤م.

٢١- أبوعبدالعزيز السعيدي، فكرة تأسيس منظمة ٩٦٩ الإرهابية البوذية، وكالة أنباء أراكان ANA، ٢ / ١ / ٢٠١٤م.

٢٢- نوف علي المطيري، الإرهاب البوذي، دنيا الوطن، ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٢م.

٢٣- يوسف عبدالرحمن، مسلمو بورما مذبحة، جريدة الأنباء الكويتية، ٨ مايو ٢٠١٣م

٢٤- سعد محمد التويم، الإعلام يذبح الروهنجيا، وكالة أنباء أراكان ANA، ١٧ / ٣ / ٢٠١٤م.

٢٥- ممدوح الشمري، الصمت العالمي عن المأساة الإنسانية في بورما، وكالة أنباء أراكان ANA، ١٢ / ٣ / ٢٠١٤م.

٢٦- لاوي ونغ، ثين سين يأمر بإنشاء لجنة ومحكمة لسن قانون حماية الدين البوذي، وكالة أنباء أراكان ANA، ١٠ مارس ٢٠١٤م.

٢٧- هاني صلاح، بورما: "الغابات" تأوي عائلات روهنجية مسلمة والشرطة تطاردهم فيها!، وكالة أنباء أراكان ANA، ١٩ مارس ٢٠١٤م.

٢٨- هاني صلاح، مسلموا الروهنجيا: ورحلة الفرار من "الموت" إلى "الموت"، وكالة أنباء أراكان (ANA)، ٢٠ فبراير ٢٠١٤م.

٢٩- عطيه عيسوى، خذلان الأقليات المسلمة!، الأهرام - وكالة أنباء أراكان (ANA)، ٥ فبراير ٢٠١٤م.

٣٠- غريب محمد، أين تقع بورما؟.. وما هي قصة حرق المسلمين هناك واسبابها؟، مصراوي، ١٩ يوليو ٢٠١٢م.

٣١- مسلمو الروهنجيا.. تاريخ إسلامي عريق، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٢م.

٣٢- مسلمو بورما يتعرضون للتعذيب والإبادة منذ أكثر من ٧٠ سنة، جريدة عالم اليوم، ٦ أغسطس ٢٠١٢م.

٣٣- مسلمو الروهينجا في ميانمار.. تاريخ من العنف الطائفي في ٧٠ عاماً، مصرس، ١٥ نوفمبر ٢٠١٢م.

٣٤- ما لا نعرفه عن الروهينجا، صحفى مصرى مقيم بالخليج، المصريون، ١١ سبتمبر ٢٠١٢م.

٣٥- سقوط الدولة الأراكانية بأيدي بورما، وكالة أنباء أراكان (ANA)، ٥ يناير ٢٠١٣م.

٣٦- اضطهاد الأقلية المسلمة في بورما، مونت كارلوا - وكالة أنباء أراكان (ANA)، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢م.

٣٧- رهبان بوذا في بورما والعداء المطلق للإسلام، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، وكالة أنباء أراكان (ANA)، ٢٧ فبراير ٢٠١٤م.

٣٨- مسلمو بورما وسوريا مجازر من التاريخ إلى الحاضر، موقع لها أون لاين، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢م.

٣٩- مأساة مسلمي ميانمار بين ثقافة الاستبداد والدم الذي يصفع العيون، gate.ahram.org.eg ، ٢٦ يوليو ٢٠١٢م.

٤٠- حرب الإبادة الوحشية ضد مسلمي بورما بين الصمت العالمي والتجاهل الإعلامي، جريدة الدستور، ١٨ / ١٢ / ٢٠١٢م.

٤١- الانقسام العرقي بين الروهنجيا والبوذيين في بورما، الجزيرة نت - وكالة أنباء أراكان (ANA)، ١٠ فبراير ٢٠١٤م.

٤٢- مسلمو الروهينجيا أقلية مضطهدة بلا وطن، الاقتصادية، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢م.

٤٣- الراديكالية البوذية تهدد المنطقة بانتشار العنف الطائفي، جريدة العرب – لندن، ٢٣ /٧ /٢٠١٣م.